الرسالة ٤٤٥

الأصول الكبرى بين سيبويه والشافعي

أ. د. المتولي محمود المتولي عوض حجاز
معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السادسة والثلاثون - ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

المؤلف:

د. أ.د المتولي محمود المتولي عوض حجاز

- دكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، كلية الآداب، جامعة المنصورة ٢٠٠٢م.
- أستاذ مشارك بقسم تعليم اللغة العربية، معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- أستاذ بقسم تعليم اللغة العربية، معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

١- مكمِّلات الجملة الفعلية في اللغة العربية، طـ١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٢- المجرورات في اللغة العربية، طـ١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٣- ضوابط الكتابة العربية الصحيحة، طـ١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

ثانياً - البحوث:

١- ظاهرة التمام في المركب الإضافي. بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد رقم (٣٧) يناير٢٠٠٦م.

٢- الغموض والتركيب النحوي في التراث اللغوي. بحث منشور في مجلة (فيلولوجي) بكلية الألسن، جامعة عين شمس، العدد رقم (٤٦)، يونيو ٢٠٠٦م.

٣- أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية مِن الحديث الشريف. بحث منشور في كتاب المؤتمر الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة بعنوان " العربية والدراسات البينية " ، في مارس ٢٠٠٧م.

٤- الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي (دراسة صرفية دلالية). بحث منشور بمجلة علوم اللغة، المجلد (١١) العدد (٤٤) لعام ٢٠٠٨م.

٥- أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه. بحث منشور في مجلة مركز الاستشارات البحثية واللغات، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد(٢٥)، يناير ٢٠٠٩م.

٦- الإحالة الزمنية للأفعال في العربية، بحث منشور بمجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية في إصدار خاص ملحق بالعدد (٦٠) لسنة ٢٠٠٩م.

٧- عطف التغاير في القرآن الكريم. قراءة جديدة في تراث تليد، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، عدد رمضان، ١٤٣٢هـ.

٨- الحوار بين الخليل وسيبويه، النداء أنموذجاً، دراسة نحوية تداولية، بحث منشور في كتاب المؤتمر الدولي السابع لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة بعنوان «الخليل عبقري العربية» ، مارس ٢٠١٢م

٩- مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه، بحث مقبول للنشر بحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٢٠١١م.

١٠- أثر الأصول المرفوضة في توجيه القراءات الشاذة في المحتسب لابن جني، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إصدار خاص، ٢٠١٣م.

١١- ما منعه سيبويه وعليه شاهد قرآني أو حديثي. مجلة كتابات، كلية الآداب. جامعة قناة السويس ٢٠١٣.

١٢- مظاهر اللبس بين اللبس بين الأسماء والمصادر في العربية .**مجلة كتابات ، كلية الآداب. جامعة قناة السويس ، ٢٠١٤ .**

المحتوى

ملخص ١٣

المقدمة ١٥

المبحث الأول: أصول النحو وأصول الفقه: (نشأتهما وأسباب وضعهما وتحولهما من المعرفة إلى العِلم) ١٩

١ - ١: نشأة علمي أصول النحو وأصول الفقه ٢١

١ - ٢: أسباب وضع علمي أصول النحو وأصول الفقه ٢٢

١ - ٣: أصول النحو وأصول الفقه من المعرفة إلى العلم ٢٥

المبحث الثاني: الأصول: (ماهيتها، ووظيفتها، والتأثير والتأثر فيها) ٢٩

٢ - ٠: مهاد ٣١

٢ - ١: ماهية الأصول في تراثنا ٣٢

٢ - ٢: وظيفة الأصول في علمي أصول النحو وأصول الفقه ٣٥

٢ - ٣: التأثير والتأثر في الأصول، حقائق مغلوطة ٣٧

٢ - ٣ - ١: لا تأثير ولا تأثر بين علمي أصول النحو وأصول الفقه: ٣٧

٢ - ٣ - ٢: أسبقية علم أصول النحو وتأثيره في علم أصول الفقه ٤٠

٢ - ٣ - ٣: تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو ٤٦

المبحث الثالث: قضايا لغوية بين سيبويه والشافعي: ٤٩

٣ - ٠: مهاد ٥١

٣ - ١: اللغة بين سيبويه والشافعي ٥١

٣ - ٢: اللفظ والمعنى بين سيبويه والشافعي ٥٧

المبحث الرابع: نظرية الأصول والفروع بين سيبويه والشافعي ٦٧

٤ - ٠: مهاد ٦٩

٤ - ١: معايير تقسيم الأصول والفروع عند سيبويه: ٧٠

٤ - ٢: مقومات الأصالة عند سيبويه ٧٥

٤ - ٣: معايير تقسيم الأصول والفروع عند الشافعي: ٧٩
٤ - ٤: مقومات الأصالة عند الشافعي ٨٢
المبحث الخامس: الأصول الكبرى أو (قواعد التوجيه) بين سيبويه والشافعي ٨٣
٥ - ٠: مهاد ٨٥
٥ - ١: ما هية قواعد التوجيه وأهميتها عند سيبويه ٨٥
٥ - ٢: معايير تقسيم قواعد التوجيه عند سيبويه ٨٨
٥ - ٣: ماهية قواعد التوجيه عند الشافعي وأهميتها ٩٩
٥ - ٤: معايير تقسيم قواعد التوجيه عند الشافعي ١٠٢
المبحث السادس: القواعد الأصولية بين سيبويه والشافعي ١٠٥
٦ - ٠: مهاد ١٠٧
٦ - ١: السماع بين سيبويه والشافعي ١٠٧
٦ - ٣: ما حُمِل على (السماع والقياس) مِن الأصول الأخرى عند سيبويه والشافعي ١٢٧
الخاتمة ١٣١
الهوامش ١٤١
المصادر والمراجع ١٦٧

مُلَخَّص

هذا البحث يطرح سؤالاً مركزياً هو: أيهما أسبق إلى علم الأصول سيبويه أم الشافعي؟ وذلك ضمن محاولة جادة لتمحيص بعض المسلمات والحقائق في الدرس اللغوي والفقه وأصوله حول الزعم الشائع بتأثير أصول الفقه في أصول النحو وطرده على كل مراحل الدرس اللغوي والفقهي تأثراً بما آل إليه الحال من تأثر النحاة المتأخرين بأصول الفقه عند الحنفية والشافعية خاصة، والمنطلق الصحيح في تحرير تلك المسلمات المغلوطة يجب أن يُبنى على ما حدَّده الأقدمون والأوائل من النحاة والفقهاء لا مما قال المتأخرون؛ لأنه لا يستقيم علمياً أن نُقَدّم تحديدًا لمتأخرين وتصويره على أنه هو التحديد والتصور ذاته في زمن أوائل النحاة والفقهاء غافلين عن التحول والتطور الحادث عبر الزمان وتطور الأفكار والرؤى.وتنبع أهمية هذا الموضوع (الأصول الكبرى بين سيبويه والشافعي) مِن اعتقادي أنَّ أصول النحو وأصول الفقه ليستا تشريعاً للعقل اللغوي والفقهي فقط، ولكنها تشريع للعقل العربي عامة.

- وقد استقام لي هذا البحث في ستة مباحث، هي:

١- أصول النحو وأصول الفقه (نشأتهما وأسباب وضعهما، وتحولهما مِن المعرفة إلى العِلم).

٢- الأصول (ماهيتها، ووظيفتها، والتأثير والتأثر).

٣- اللغة بين سيبويه والشافعي.

٤- نظرية الأصول والفروع بين سيبويه والشافعي.

٥- الأصول الكبرى أو (قواعد التوجيه) بين سيبويه والشافعي.

٦- القواعد الأصولية بين سيبويه والشافعي.

المقدمة

كتاب سيبويه ورسالة الشافعي يمثلان القمة في المعرفة، والتأسيس لعلمي أصول النحو وأصول الفقه بعد اكتمال صورتهما في ذهن الناظر، وبتتابع النظر في المعارف الأولية المكتسبة من الإدراك الحسي للجزئيات ولآثار الظواهر نشأ الإدراك الواعي لذوات الظواهر والمسائل المطروحة، ثم ما لبث أن تطورت المعرفة فصارت عِلْماً مُجَرَّداً بربط الجزئيات بالكليات، والكشف عن الأصول التي تحكم تلك المعرفة في نَسَق علمي متكامل.

وليس صواباً أن نقرأ عن الأصول في كتاب سيبويه ورسالة الشافعي ولا نقرأ نصوص الكتاب والرسالة للكشف عن هذه الأصول وتجريدها بدلاً من إسقاط ما آل إليه علم أصول النحو عند المتأخرين على كتاب سيبويه، وكذا ما استقر مِن علم أصول الفقه على رسالة الشافعي، فالكتاب والرسالة يزخران بأصول كثيرة تدعو الباحثين إلى الكشف عنها وتجريدها في أصول موجزة، فالأصول كانت قائمة في وجدان الإمامين سيبويه والشافعي - يرحمهما الله - عند تأليفهما للكتاب والرسالة، بل هي مدونة فيهما بطريقة تناسب عصريهما، فجاءت منثورة في كتابيهما سرداً دون تجريد وتحديد لها، والحاجة مُلِحَّة الآن إلى قراءات واعية للكتاب والرسالة لاستخراج الأصول منهما وفق منهج الأوائل، فالكتاب مصدر رائد في الكشف عن أصول النظام اللغوي للعربية، ويمثل سيبويه أنموذجاً للعقلية العلمية المنظمة التي أخلصت للعلم فأسست لأصول النحو العربي، لا بل لأصول الفهم في العقلية العربية المنتجة للعلوم كافة.

مَنْ تَكَلَّم في الأصول فقد شَرَّع للعقول؛ لأنَّ قضايا العقول هي القواعد والأسس التي يُبنَى غيرها عليها، والأصول التي يُرَدُّ ما سواها إليها، فأصول النحو وأصول الفقه ليستا تشريعاً للعقل اللغوي والفقهي فقط، ولكنها تشريع للعقل العربي عامة، فحضارة العرب والمسلمين ما هي إلا حضارة لغة ودين، فالحضارة العربية حضارة نص بشقيه اللغوي والديني، ووظيفة الأصول لا تعدو الفهم الصحيح لمقصود المتكلم.

أيهما أسبق إلى علم الأصول سيبويه أو الشافعي؟ سؤال مركزي يطرحه هذا البحث لتمحيص بعض المُسَلَّمات والحقائق في الدرس اللغوي والفقه وأصوله حول الزعم الشائع بتأثير أصول الفقه في أصول النحو وطرده على كل مراحل الدرس اللغوي والفقهي تأثراً بما آل إليه الحال من تأثر النحاة المتأخرين نحو: أبي البركات الأنباري والسيوطي وغيرهما بأصول الفقه عند الحنفية والشافعية خاصة، فمناهج هؤلاء النحاة المتأخرين ليست مناهج تأسيسية نظرية، ولا وصفية تاريخية، وإنما هي عمل تقليدي ونقلٌ مُشَوَّه لأصول علم آخر إلى النحو العربي. وتلك مُسَلَّمة لا مِراء فيها إلا أنَّ طَرْدها على النحاة والفقهاء الأوائل غير مُسَلَّم به؛ ولذا رأيت أن يكون المنطلق في تحرير تلك المسلمات المغلوطة مما حدَّده الأقدمون والأوائل من النحاة والفقهاء لا مما قال المتأخرون؛ لأنه لا يستقيم عِلمياً أن نُقَدّم تحديداً لمتأخرين وتصويره على أنه هو التحديد والتصور ذاته في زمن أوائل النحاة والفقهاء متغافلين عن التحول والتطور الحادث عبر الزمان وتطور الأفكار والرؤى. فالأسبقية والأولية لأصول النحو في كتاب سيبويه على أصول الفقه في رسالة الشافعي لأسباب عديدة في الشكل والمضمون، فالمنهجُ منهجُ النحاة، والتطبيق للأصوليين الذين أخضعوه لمقتضيات الممارسة الأصولية.

الأصول الكبرى مصطلح ذو شقين هما: قواعد التوجيه، والقواعد الأصولية الإجمالية، وتلك الأصول الكبرى مجال خصب للتفسير العلمي المُنَظَّم، فقواعد التوجيه هي الوجه الآخر لعلم أصول النحو، وقواعد التوجيه قواعد كلية تختص بالمعنى غالباً، على حين تختص الأدلة الإجمالية (السماع والقياس وما حُمِل عليهما) فيما عُرف بَعدُ بعلمي أصول النحو وأصول الفقه باللفظ دون المعنى، وتُعَدّ قواعد التوجيه دليلاً على أصالة الفكر التنظيري عند النحاة والفقهاء، وعاملاً رئيساً في فتح باب الاجتهاد والخلاف بين النحاة والفقهاء، وأنموذجاً صادقاً على صفاء العقلية العربية المُبْدِعة للأصول بعيداً عن التأثيرات المنطقية والفلسفية.

وقد استقام لي الحديث في هذا الموضوع في مقدمة وستة مباحث وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع على نحو ما يأتي:

المقدمة: فيها ذِكر لأهمية الموضوع وحدوده ومنهج البحث.

المبحث الأول: أصول النحو وأصول الفقه (نشأتهما، وأسباب وضعهما، وتحولهما مِن المعرفة إلى العِلم).

١/١: نشأة علمي أصول النحو وأصول الفقه.

٢/١: أسباب وضع علمي أصول النحو وأصول الفقه.

٣/١ أصول النحو وأصول الفقه مِن المعرفة إلى العِلم.

المبحث الثاني: الأصول (ماهيتها، ووظيفتها، والتأثير والتأثر فيها).

٠/٢: مِهاد.

١/٢: ماهية الأصول في تراثنا.

٢/٢: وظيفة الأصول في علمي أصول النحو وأصول الفقه.

٣/٢: التأثير والتأثر في الأصول: حقائق مغلوطة.

١/٣/٢: لا تأثير ولا تأثر بين علمي أصول النحو وأصول الفقه.

٢/٣/٢: أسبقية علم أصول النحو وتأثيره في علم أصول الفقه.

٣/٣/٢: تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو.

المبحث الثالث: قضايا لغوية بين سيبويه والشافعي.

٠/٣: مِهاد.

١/٣: اللغة بين سيبويه والشافعي.

٢/٣: اللفظ والمعنى بين سيبويه والشافعي.

المبحث الرابع: نظرية الأصول والفروع بين سيبويه والشافعي:

٠/٤ مِهاد

١/٤ معايير تقسيم الأصول والفروع عند سيبويه.

٢/٤: مقومات الأصالة عند سيبويه.

٣/٤: معايير تقسيم الأصول والفروع عند الشافعي.

٤/٤: مقومات الأصالة عند الشافعي.

المبحث الخامس: الأصول الكبرى أو (قواعد التوجيه) بين سيبويه والشافعي:

٠/٥: مهاد.

١/٥: ماهية قواعد التوجيه وأهميتها عند سيبويه.

٢/٥: معايير تقسيم قواعد التوجيه عند سيبويه.

٣/٥ ماهية قواعد التوجيه وأهميتها عند الشافعي.

٤/٥ معايير تقسيم قواعد التوجيه عند الشافعي.

المبحث السادس: القواعد الأصولية بين سيبويه والشافعي.

٠/٦: مهاد.

١/٦: السماع بين سيبويه والشافعي.

٢/٦: القياس بين سيبويه والشافعي.

٣/٦: ما حُمِل على السماع والقياس من الأصول الأخرى عندهما.

الخاتمة: فيها تحصيل لأبرز النتائج.

قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول

أصول النحو وأصول الفقه: (نشأتهما وأسباب وضعهما وتحولهما من المعرفة إلى العِلم)

أصول النحو وأصول الفقه
(نشأتهما وأسباب وضعهما وتحولهما من المعرفة إلى العِلم)

١-١- نشأة علمي أصول النحو وأصول الفقه:

الروايات التي وردت في كتب الطبقات ونحوها[١] عن نشأة النحو العربي تتردد بين الظن واليقين، ولعل الراجح أَنَّ أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٧هـ) «هو مَن أَصَّل ذلك - أي: النحو- وأَعْمَل فِكره فيه»[٢]، ثم عكف النحاة في القرن الثاني الهجري على بسط القول في تلك الأصول، ومواصلة السماع من العرب، ومدّ القياس، وربط الجزء بالكل، والفرع بالأصل على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ). ويبدو مما سبق أن تاريخ النحو قد اشتمل على طريقين في الاستدلال، هما: السماع، ويمثله أبو عمرو بن العلاء، والقياس، ويمثله عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ولا يلزم مما سبق أنّ كليهما لم يُعْرَف بغير ما اشتُهر به، فمن ذلك ما ورد في كتاب سيبويه نحو قوله: «فإن سَمَّيتَ المؤنث بعَمْرو أو زَيْد لم يجُز الصَّرف، هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس»[٣]، إلا أَنَّ الخليل وتلميذه سيبويه صارا أنموذجين يُحتذى بهما حيث اجتمع فيهما الأمران معاً بلا إفراط ولا تفريط، حتى قيل في الخليل: «لم يكن بَعْدَ الصحابة أذكى مِن الخليل ولا أجمعَ لعلم العرب...»[٤]، أما سيبويه فقد كان القمة في جمعه بين السماع والقياس في منظومة علمية رصينة نقل بها النحو مِن المعرفة المجردة إلى رحاب العلم المنضبط بأصول وقواعد يجب التزامهما في إطار المقاصد العامة للعرب في كلامهم في أول عمل علمي مكتوب يصل إلينا في هذا الفن.

إنَّ علم أصول الفقه - كمنهج وقواعد - كان مجالاً للدُّرْبة والمعرفة قبل الشافعي، فالإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) كان واعياً بالقواعد الفقهية في اجتهاده، وكذا الإمام أبو حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ)، وكذا تلميذاه، أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، إلا أن خلافاً نشأ بين الأصوليين حول أول مَن دَوَّن علم أصول الفقه على أربعة أقوال، هي[٥]: أنَّ الإمام محمد بن الباقر علي زين العابدين عند الشيعة هو أول مَن كتب في أصول الفقه، وذهب المالكية إلى أن الإمام مالك بن أنس هو الأسبق إلى ذلك، ورأى الحنفية أنَّ الإمام أبا حنيفة وتلاميذه هم أول مَن وضع أصول هذا العلم، أما القول الرابع فهو أنَّ مَن دوَّن علم أصول الفقه هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي، والصواب أننا لا نعدم إشارات لهؤلاء الأئمة إلى تلك الأصول في اجتهاداتهم الفقهية، إلا أنَّ الشافعي أولُ مَن جمع ودوَّن كتاباً وصل إلينا في أصول الفقه مثل سيبويه في الكتاب، ولعل هذا الخلاف في نشأة أصول الفقه مَرَدُّه إلى وجهة نظر أصحابها، فَمَن نظر إلى أصول الفقه مِن زاوية لغوية دينية تقوم على النقل رأى أنّ الشافعي هو الحجة في اللغة والفقه، أما مَنْ نظر إلى هذا العلم من جهة الاجتهاد والعقل والرأي فرائد مدرسة الرأي في الفقه أبو حنيفة هو الأجدر بتأسيس هذا العلم، فتلك المقالات كلها دعاوى لا دليل مقطوعاً بصحته عليها، وقد نقل الإسنوي الإجماع على إمامة الشافعي في هذا الفن قائلاً: «وكان إمامنا الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع، وأول مَنْ صَنَّف فيه بالإجماع»[٦].

١-٢- أسباب وضع علمي أصول النحو وأصول الفقه:

تعددت الروايات حول أسباب وضع النحو العربي إلى أسباب دينية واجتماعية وسياسية ولغوية، إلا أَنَّ السبب الرئيس لوضع علم أصول النحو في النص المؤسِّس - كتاب سيبويه - يرجع إلى سبب ديني اجتماعي أصالة لغرض علمي وليس لغرض تعليمي كما هو الشائع بين الباحثين؛ إذ لم يكن التنظير لحماية القرآن

من اللحن فقط، ودليل صحة ذلك أن سيبويه لم يعتمد القرآن الكريم وهو أفصح بيان أساساً وحيداً في شواهده، بل كانت شواهده القرآنية أقل عدداً من شواهده الشعرية والنثرية الأخرى، ولعل السبب في ذلك خشية حصول اللبس في فهم آيات التنزيل، فيجتمع على القرآن حينئذٍ لحنان، أحدهما خارجي، وهو: القراءة غير الصحيحة لآياته، والآخر هو: الفهم غير المستقيم لمعانيه ومقاصده، فلجأ حينئذٍ إلى الإكثار مِن الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً، ولكون مصدرهما المشافهة فقط؛ مما رفع الحرج في ضبط بعض الحروف العربية خشية وقوع اللبس، أما القرآن الكريم فقد كان مكتوباً بحروف غير منقوطة حينئذٍ، وعلى الرغم من أنَّ القرآن الكريم كان متداولاً بالمشافهة، والرواية عن رسول الله ﷺ فإن النحاة يرجعون إلى ما يرون منه، وبعضهم كانوا قراءً مشهورين، لكنَّ جامعي اللغة: أبا عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وغيرهم قد آثروا السماع مِن أفواه العرب لذلك، فهذا الاجتهاد من سيبويه آثر فيه السلامة، ومع هذا فقد «كان للشواهد القرآنية مكانة بارزة في نَظَر سيبويه، فقد بلغت المسائل التي أورد فيها آيات قرآنية تسعاً وثمانين ومائة مسألة، وكثيراً ما يسوق في المسألة الواحدة غير شاهد قرآني واحد، ولم يتقدم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني إلا في ست عشرة مسألة؛ أي بنسبة (٨,٤٪)»[٧].

نَظَرُ سيبويه في كلام العرب لم ينشأ لضبط الألسنة فحسب؛ فالقواعد والأسس لا تُؤدِّي وحدها إلى حفظ الألسنة مِن اللحن والخطأ في لغة القرآن الكريم، تلك المُسَلَّمة أدركها ووعاها سيبويه في تصنيفه للنص المؤسِّس في العربية، وَمِنْ ثَمَّ ألفينا كتابه منهجاً متكاملاً في تحليل طريقة اللسان العربي، وفي بناء الجُمَل وَفْقَ معاني الكلام، فكان الكتاب نَظْماً لأصول فهم كلام العرب، ومعهودهم في الخطاب وأساليبهم ومعانيهم، وكان فقه العربية الطريق الصحيح لفقه أقوال العرب والقرآن الكريم والحديث الشريف، فكتاب سيبويه ليس مجرَّد قوالب صماء لا حياة فيها، وإنما هو كتاب رائد في استخراج خصائص ومقومات النظام من لسان القوم،

والكشف عن مقاصدهم، فسيبويه «... وإنْ تَكَلَّم في النحو، فقد نَبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك»[٨]، فوظيفة اللغة هي: تحقيق التواصل والفهم والإفهام، تلك هي الوظيفة الجامعة التي انطلق منها سيبويه في تأسيسه لعلم أصول النحو، بل هي المنطلق في الفكر البياني العربي كله، تلك الوظيفة كانت المحور أو المرتكز في تنظير سيبويه رغبة في تقنين الفهم وضبطه عن الله ورسوله، والإفهام للمُخَاطبين في هذا النظم الفريد المُعْجِز، فسيبويه أقام النظام اللغوي على أصول راسخة جَمَع فيها بين السماع عند العرب ومشافهتهم وإعمال العقل والقياس لما لم يسمع قياساً على ما سُمع في منظومة علمية متكاملة لا يطغى فيها أحدهما على الآخر، فكان هذا البناء الشامخ الذي بقي على مَرِّ العصور، وما لبث النحاة بعده يشرحون أو يختصرون أو يستدلون على ما قَدَّم دون زيادة أو إعادة هيكلة لما بناه سيبويه في كتابه.

عاصر الإمام الشافعي الخليل بن أحمد مُبْدع (علم العروض) وتلميذه سيبويه مُبْدع (أصول النحو) في كتابه؛ ولذا مِن الطبيعي في هذه البيئة العلمية المبدعة أن يَزْنُوَ الشافعي إلى جمع أصول الفقه وتدوينها، ولاسيما في عصره الذي اتسم بالغزارة العلمية وكثرة الفروع بين مدرسة أهل الأثر والحديث في المدينة المنورة والبصرة، ومدرسة أهل الرأي والقياس في الكوفة وبغداد، فالشافعي قد عاش غِمار هذا الصراع والتنوع في الفتوى برحلاته العلمية بين المدينة حيث الإمام مالك إمام أهل الأثر والحديث، والكوفة وبغداد حيث أصحاب الإمام أبي حنيفة النعمان نحو: محمد بن حسن الشيباني، وأبي يوسف، أئمة الرأي والقياس، ومما شَجَّعه على المبادرة بتدوين أصول هذا العلم أيضاً الجدل المُحْتَدِم بين علماء السنة والمعتزلة، وكذا المناظرات الدائرة في بلاط الخلافة للمفاضلة بين فقه أهل المدينة وفقه أهل العراق، ويضاف إلى تلك الأسباب الرئيسة لتدوين أصول الفقه أيضاً ما لاحظه الشافعي بِحِسِّه اللغوي

والفقهي من أثر الأعاجم في الإسلام واختلاطهم بالعرب؛ مما نشأ عنه ضعف الملكة اللسانية للعربي والجهل بأسرار اللسان العربي، والعزوف عن إدراك المقاصد الكلية للشريعة، وكان لبُعْدِ العهد بين عصر الشافعي وعصر الرسول ﷺ والصحابة والتابعين أثرٌ مُلِحّ في تأصيل القواعد الجامعة للفقه الإسلامي وتأسيسها [٩].

لم تكن الأسباب السابقة وحدها الأساس الذي دفع الإمام الشافعي إلى جمع علم أصول الفقه وتدوينه، فسمات شخصية الشافعي ونبوغه في الحفظ والفهم لكلام العرب وبلوغه مرتبة العالم المجتهد في اللغة والفقه دفعته إلى نظم أصول الفقه في رسالته كي تكون شاهدة على عقليته العلمية المُنَظَّمة التي جمعت بين منهج أهل الأثر والحديث ومنهج أهل الرأي والقياس دفعاً للتعدد المنهجي في الفقه، والتي اتسم بها عصره، وتقنيناً لمفردات الفقه وأصوله لكشف أدعياء الفقه الذين خلطوا بين الرأي المذموم شرعاً والقياس الذي أباحه الفهم الصحيح لمقاصد الشريعة، أما السبب الخاص لتأليف الرسالة فهو إجابة الشافعي لطلب عبد الرحمن بن مهدي في رسالته التي نَدَبه فيها إلى وضع كتاب في معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له «الرسالة»[١٠]، إلا أنَّ الرسالة لم تُجَرِّد أصول الفقه في قواعد موجزة مُجَرَّدة كما صار إليه الحال عند المتأخرين من علماء أصول الفقه، وهذا أمر طبعيٌّ تتسم به كل النصوص المؤسِّسة للعلوم المختلفة نحو: كتاب سيبويه الذي حَوَى كتابه علم أصول النحو في نصوصه، لكنها تحتاج إلى مَن يكشف عنها ويجردها في عبارات موجزة.

١-٣- أصول النحو وأصول الفقه من المعرفة إلى العِلم:

كتاب سيبويه ورسالة الشافعي يمثلان القمة في المعرفة والتأسيس لعلمي أصول النحو وأصول الفقه بعد اكتمال صورتهما في ذهن الناظر، وبتتابع النظر في المعارف الأولية المكتسبة من الإدراك الحسي للجزئيات ولآثار الظواهر نشأ الإدراك

الواعي لذوات الظواهر والمسائل المطروحة، ثُمَّ ما لبث أن تطورت المعرفة فصارت عِلْماً مُجَرّداً بربط الجزئيات بالكليات، والكشف عن الأصول التي تحكم تلك المعرفة في نَسَق علمي متكامل، فالمعرفة في العقلية العربية قامت على الحِسِّ عن طريق الإدراك المباشر لظواهر الأشياء بطريقة جزئية، وهذا الحس أصله عمل فردي تتابع بين أفراد البيئة اللغوية أو الفقهية حتى صار معرفةً تتسم بالإجماع بين المُخَاطَبين، وصَاحَبَ هذا الحس سماعٌ ونقلٌ للنصوص مِن جيل إلى آخر، وحينئذٍ بدأت الصورة تكتمل في الذهن، وتتكاثر الأنظار والرؤى حول المسموع، وتلك طبيعة معارف العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، فهي معارف وعاها العرب من غير نظر عقلي ولا فلسفة مُجَرَّدة، فقد ذكر الشاطبي طَرَفاً من تلك المعارف(١١)، نحو: علوم النجوم، وما يتصل بها مِن الاهتداء بها في البر والبحر، وعلوم الأنواء وما يختص بها من هبوب الرياح وتَكَوُّن السحب ونزول الأمطار، وعلوم التاريخ والأنساب وأخبار الأمم السابقة، ومنها علم الطب والتداوي بالأعشاب، ومنها ضَرْب الأمثال، وصنوف مِن البلاغة وضروب من الفصاحة، وهي أعظم معارفها.

وبعد بزوغ شمس الإسلام على جزيرة العرب وتواتر السماع لدى العرب في معارفها دعا الإسلام المسلمين إلى إعمال العقل والأخذ بمقتضيات العلم من القراءة والفهم والنقد لكل ما يحيط بهم في ضوء الشريعة الغراء؛ ولذا فقد صَحَّحَت العقلية المُسْلِمة كثيراً مِن مكارم الأخلاق التي اتصف بها العرب وألواناً من المعارف التي اشتهروا بها، وأبطلت ما خالف أصول الدين الحنيف، وحينئذٍ أعاد المسلمون إنتاج تلك المعارف بعد النظر العقلي فيها، فعلم النحو وأصوله والفقه وأصوله قد دُوِّنا في ظل العقلية الإسلامية التي بُنيت على تقديم المسموع واحترامه بشرط صحة النقل وفصاحته، وتفعيل دور العقل والقياس والرأي المبني على السماع في إطار الأصول العامة التي أقامها الإسلام، فبعلم العربية يكون «الوصول إلى التَكَلُّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مُبَدَّل ولا مُغَيَّر، وتقويم كتاب الله

عز وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ وإقامة معانيها على الحقيقة»[١٢]، والعروة وثقى بين العربية والدين؛ لأنَّ فقه العربية من فقه الشريعة، يقول الشافعي: «ما أردتُ بها - يعني العربية والأخبار- إلا الاستعانة على الفقه»[١٣]، فالدين يدور حول أقوال وأعمال بينهما تلازم؛ لأنَّ «فقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله»[١٤]، فالعلم طريقة المران والدُّربة بعد السماع الجيد للنصوص وتصنيفها وفق علاقة محددة بين المفردات والمعاني، ثم تجريدها في أصول وقواعد بإعمال العقل والقياس في المسموع وحينئذٍ تستقر المعارف في صورة علوم منضبطة نحو ما رأيناه في كتاب سيبويه ورسالة الشافعي، فحضارة المسلمين حضارة لغة ودين حقاً، والأثر والنقل هو المحور والمرتكز الأساس لهذه الحضارة العظيمة.

* * *

المبحث الثاني

الأصول: (ماهيتها، ووظيفتها، والتأثير والتأثر فيها)

الأصول: (ماهيتها، ووظيفتها، والتأثير والتأثر فيها)

٢-٠- مِهاد:

قبل الخوض في ماهية الأصول لا بد مِن إدراك أَنَّ التراث العربي الإسلامي مِن نحوٍ وبلاغة ومعجم وصرف وأصوات وفقه ولغة وقراءات قرآنية وأصول فقه وفقه وعلم تفسير وعلم حديث ومعاني القرآن... إلخ - منظومةٌ فكرية واحدة، وتؤصِّل لنظرية واحدة هي: النظرية اللسانية العربية الإسلامية، وتلك العلوم المؤسِّسَة لها متعددة ومتداخلة، حتى إنه ليصعب تمييز عِلم عن آخر لوحدة الغاية والهدف وهو خدمة النص القرآني المُقَدَّس، فإذا كان العلم يُفْضِي إلى الدين فهو مِن الدين، وعِلم العربية يُفْضِي إلى فهم نصوص الكتاب والسنة، ولذا فهو الدين عينه كما قال أبو عمرو بن العلاء: «لَعِلْمُ العربية هو الدين بعينه»[١٥]، وبالأحرى علوم الشريعة كذلك، فهي ألصق بالدين مِن غيرها، وآفة الدرس العربي والشرعي في تراثنا هو الجزئية في التناول، حيث ينظر الباحثون إلى تلك العلوم على أنها مستقلة عن غيرها، ولذا نرى أبحاثهم مبتورة الصلة بمنابع التراث التي صاحبت نشأة هذه العلوم، وتُعبِّر تلك الأبحاث عن منظور منهجي واحدٍ مَكْرور، ومِن ثَمَّ نحن في حاجة إلى دراسات موسوعية مقارنة لعلوم تراثنا في ضوء مناهج جديدة متعددة أملاً في رسم ملامح النظرية اللسانية العربية الإسلامية بشكل صحيح.

ليس صواباً أن تقرأ عن الأصول في كتاب سيبويه ورسالة الشافعي ولا تقرأ نصوص الكتاب والرسالة للكشف عن هذه الأصول وتجريدها بدلاً من إسقاط ما آل إليه علم أصول النحو عند المتأخرين على كتاب سيبويه، وكذا ما استقرَّ مِن علم أصول الفقه على رسالة الشافعي، فالكتاب والرسالة يزخران بأصول كثيرة تدعو الباحثين إلى الكشف عنها وتجريدها في أصول مُوجَزة، فالأصول كانت قائمة في

وجدان الإمامين سيبويه والشافعي عند تأليفهما للكتاب والرسالة، بل هي مدونة فيهما بطريقة تناسب عصريهما، فجاءت منثورة في كتابيهما سرداً دون تجريدٍ وتحديد لها، فالأعلام لا يشيرون إلى مقصد مِن مقاصد العرب في كلامهم «إلا اقتضاباً مِن أصول السلف، واستنباطاً من كلام اللغة، وبناءً على قواعدها، وجرياً على طريقة علمائها، فتأملْ هذه الأسرار بقلبك، والحظها بعين فكرك، ولا يُزهِدَنَّك فيها نُبُوّ طباع أكثر الناس عنها، واشتغال المسلمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها، والتنبيه عليها... فمتى لاح لك مِن هذه الأسرار سرٌ وكشف لك عن مكنونها فكر، فاشكر الواهب للنُّعمى وقل رب زدني علماً قل رب زدني علماً»[١٦].

وَمِن المؤكد أَنَّ كتب أصول النحو عند المتأخرين نحو: أبي البركات الأنباري والسيوطي وغيرهما لا تمثِّل علم أصول النحو عند أعلام النحاة كسيبويه، بل هي أشبه شيء بقوالب جاهزة صَبَّ فيها أبو البركات الأنباري والسيوطي أصول الفقه وأسقطوها على النحو دون استقراء صحيح للأحكام النحوية والظواهر اللغوية في كتاب سيبويه الكتاب المؤسِّس للنحو العربي؛ ولذا وجب علينا الدعوة إلى إعادة كتابة علم أصول النحو بعد استقراء دقيق لتلك الأصول في كتاب سيبويه دون التأثر بالمذهب الفقهي الذي ينتمي إليه النحاة والباحثون.

٢-١- ماهية الأصول في تراثنا:

مَنْ تكلَّم في الأصول فقد شَرَّع للعقول؛ «لأن قضايا العقول هي القواعد والأسس التي يُبنى غيرها عليها، والأصول التي يُرَدُّ ما سواها إليها»[١٧]، فإذا كان النحو قد وُضع ليُشَرِّع للناس ما ينضبط به كلامهم وتستقيم به ألسنتهم من مفردات وتراكيب، وكذا الفقه فلا يعدو أن يكون تشريعاً للناس في القضايا والمسائل التي تنزل بهم، فإن الأصول عامة أو أصول النحو أو أصول الفقه خاصة تشريع للعقل، ليس للعقل اللغوي أو الفقهي فقط، ولكنها تشريع للعقل العربي عامة، فحضارة العرب

والمسلمين ما هي إلا حضارة لغة ودين، إذا جزمنا بأن النحو والفقه في أصل نشأتهما كانا عِلمين غير نظريين؛ أي أنه كان يعالج ما تلحن فيه العامة، وما تحتاج إليه لفهم الكتاب والسنة، أما في نهاية القرن الثاني الهجري على يد سيبويه والشافعي فقد تَحَوَّل النحو مِن معرفة إلى علم نظري له أصوله المنضبطة، وكذا الفقه صار عِلماً مُجَرَّداً متمثلاً في عِلم أصول الفقه، ولذا اتسم كتاب سيبويه ورسالة الشافعي بالافتراضات الذهنية كثيراً لمخاطبتهما العقول خاصة، والحاجة مُلِحّة الآن إلى قراءات واعية للكتاب والرسالة لاستخراج الأصول منهما وفق منهج الأوائل، والحق أن عمل أبي البركات الأنباري والسيوطي لم يكن تأسيساً وتنظيراً لعلم أصول النحو بقدر ما كان مجرد نقل لمصطلحات علم أصول الفقه إلى علم أصول النحو.

أما عن تعريف (علم أصول النحو) فهو عند أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) «أدلة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وفصوله»[١٨]، وهو عند السيوطي (ت٩١١هـ) «علم يُبحَث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المُستَدِلِّ»[١٩]، وليس المقصود هو تنزيل تعريف أبي البركات الأنباري والسيوطي مِن علماء القرنين السادس والعاشر الهجريين على كتاب سيبويه، لكنني آثرت الإشارة إليه لبيان ما آل إليه تعريف هذا العلم عند المتأخرين، وإسقاط الكثير مِن الباحثين لهذا التعريف أو ذاك على كلام سيبويه، والحق أنَّ سيبويه لم يُجَرِّد تعريفاً لعلم أصول النحو، لكنه في الأبواب السبعة التي صَدَّر بها كتابه قد أشار في غير موضع مِن كتابه إلى أصول النحو؛ بمعنى المبادئ والقواعد الأساسية والأصول النحوية الثابتة، نحو: الأصل والفرع والخفة والكثرة والإفادة ومقصد المتكلم، وحال المُخاطَب، والسعة، ومعهود العرب في خطابهم... إلخ، نحو قوله: «واعلم أنَّ النَكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تَمَكُّناً؛ لأنَّ النكرة أوّل، ثم يدخلُ عليها ما تُعَرَّف به، فمن ثَمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة»[٢٠]، وقوله: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المُتَكَلِّمُ منه بُدّاً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك،

وهذا أخوك»[٢١]، ونحو قوله: «هذا باب اللفظ للمعاني»[٢٢]، وقوله: «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض»[٢٣]، وقوله: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»[٢٤]، ونحو قوله: «هذا باب ما يحتمل الشعر»[٢٥]. واستخدم سيبويه أيضاً أصول النحو بمعنى أصوله المنهجية التي قام عليها وأدلته الإجمالية كما هو الحال في علم أصول النحو نحو: السماع والقياس والعلة في مظان كثيرة من كتابه، وسيأتي بيان ذلك في موضعه مِن البحث - إن شاء الله - فأصول النحو عند سيبويه أوسع وأشمل مما آل إليه علم أصول النحو عند المتأخرين، إذ تعني عنده الأصول النحوية الثابتة والقواعد الأساسية، نحو: الأصل والفرع، والخفة والكثرة، والإفادة، والسعة، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، ومقصد المتكلم، وحال المخاطَب، ومعهود العرب في خطابهم... إلخ، وهي تأتي أيضاً بمعنى الأدلة الإجمالية والأصول المنهجية نحو السماع والقياس والعلة، كما سيأتي بيانه، فأصول النحو عند سيبويه بحثٌ فيما وراء النحو الشكلي وما يستصحبه مِن رفع ونصب وجر وجزم ونحوه إلى بيان مقاصد العرب في كلامهم وأدلتهم ومناهجهم في فهم الكلام وإبلاغه.

اختلف العلماء في تعريف علم أصول الفقه على ستة أقوال متباينة هي[٢٦]: تعريف الأصول بالأدلة، وبالقواعد، وبالدلائل، وبالطرق، وبمجموع الطرق، وبالمسائل، أختار منها تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: «أصول الفقه هي أدلة الأحكام الشرعية على طريق الإجمال»[٢٧]، وليس المقصد تنزيل هذا التعريف أو غيره من التعريفات التي استقرت عند المتأخرين على أصول الفقه عند الشافعي، ولكن تلك الإشارة رغبة في معرفة المقصود الأصيل بهذا العلم عند مؤسِّسه، لا لإسقاط تعريفات الآخرين على أصوله في الرسالة والأم كما يفعل أغلب الباحثين، فالشافعي لم يُجرِّد تعريفاً أو حداً لعلم أصول الفقه شأنه شأن جميع العلوم في مرحلة التأسيس نحو: سيبويه في كتابه، فقد كان همه شرح المقصود بالمثال والدليل، وليس تجريد المصطلحات والحدود.

ولعل أقدم تعريف لأصول الفقه نجده عند الإمام الشافعي في رسالته مُحدَّداً في البيان الذي يكون إما بنص من القرآن أو بنص شارح من السنة لنص آخر من القرآن، أو بنص من السنة ليس بشارح أو مُبيِّن لنص قرآني، بل هو مستقل بذاته، ومنه ما هو قائم على تلك النصوص بالقياس عليها؛ أي بالاجتهاد فيها وفق مصطلح الشافعي، فالاجتهاد عمل بشري يقوم به المجتهد لرد الفرع إلى الأصل، فهو مجرد وسيلة عنده، ولا يؤثر في المضمون التشريعي أصالة، وقد سماه الشافعي استدلالاً، وذلك كله في إطار منظومة اللسان العربي، قال الشافعي: «والبيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول، مُتَشَعِّبة الفروع... فَجِمَاع ما أبان الله لخلقه في كتابه... ومنه: ما سَنَّ رسول الله ﷺ مما ليس فيه نصٌّ مُحْكَم... ومِنه: ما فَرَض الله على خلقه الاجتهادَ في طلبه... وهذا يدلُّ على أنه ليس لأحدٍ دُونَ رسول الله أن يقول إلا بالاستدلال... ولا يقول بما استَحْسَن، فإن القول بما استَحْسَن شيءٌ يُحْدِثُه لا على مثالٍ سَبَق»[٢٨]، فعلم أصول الفقه عند الشافعي يدور حول الأداة التي يُفهم بها البيان في كتابه وسنة رسوله ﷺ والاجتهاد والاستدلال لِما لَم يرد فيه نصٌ بما ورد فيه نصٌ، ولم يقف الشافعي بعلم أصول الفقه على مجرد الأدوات المحدودة لأدلة الاستنباط، بل عَمَد في غير موضع إلى بيان مقاصد الكلام في إطار المعرفة الصحيحة بخصائص اللسان العربي وسماته ومقاصد العرب في كلامهم، كما سيأتي تفصيله.

٢-٢- وظيفة الأصول في علمي أصول النحو وأصول الفقه:

الوظيفة الرئيسة للأصول هي الفهم لمقصود المتكلم، ففي علم أصول النحو نرى سيبويه لم يكن هدفه الأسمى إبراز العلاقات الإعرابية بين مكونات التراكيب، بل كانت تلك العلاقات وسيلة لتحصيل الفهم لمقصود المتكلم، ومعهود العرب في خطابهم، ودليل صحة ذلك أنَّ سيبويه قد حَمَل على النحاة في عصره الذين يكتفون بالشكل والإعراب ولا يلتفتون إلى المعنى ومقاصد العرب في كلامهم،

يقول: «فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخُلْف إذا عرفوا الإعراب...»[٢٩]، والخُلْف: بضم الخاء في تعريفي هو: «ما يتوارى مِن دلالات سياقية حالية لا تدل عليها البُنى اللفظية التركيبية، لكن الكشف عنها والتماسها في التحليل اللغوي أساس في حصول التمام الدلالي بغية كمال الإعراب وفهم مقاصد العرب في كلامهم»[٣٠]، وليس صحيحاً أنَّ مهمة النحوي تقتصر على البحث عن شرائط صحة استعمال الكلام وإنتاجه فقط؛ لأنَّ عمل النحوي لا يقتصر على الوصف والتحليل للسان بوصفه موضوعاً له، وأداة للتحليل اللغوي، بل يتسع مجال عمل النحاة للكشف عن مقاصد العرب في كلامهم وفهم مقصود المتكلم وتأويل النصوص.

أما وظيفة الأصول في إطار علم أصول الفقه فهي أيضاً لا تعدو الفهم السليم لمقاصد الله - سبحانه وتعالى - في القرآن الكريم ومقاصد رسوله ﷺ في السنة المطهرة؛ لأنَّ الفقه يُقْصَد به معرفة قصد المتكلم (الشارع): الله - سبحانه وتعالى[٣١]-، أو «إدراك الأشياء الخفية»[٣٢]، وهي لا شك مقصود المتكلم، فالفقه يتضمن الفهم، ولا يكون فقه صحيح إلا ثمرة لفهم صحيح للأحكام الشرعية، ولذا فطبيعة عمل الأصولي هي التأويل للنصوص بالدرجة الأولى، واللغة ليست غاية في ذاتها عنده، بل هي وسيلة للتأويل، ولذا نرى الشافعي في صدر رسالته قد حصر وظيفة علم أصول الفقه في البيان؛ أي: الفهم عن الله وعن رسوله ﷺ وحاصل القول أنَّ الأصول غايتها تحقيق الفهم عن الله ورسوله، خاصة في علم أصول الفقه في إطار آيات الأحكام ونحوها مما هو مجال عمل الأصوليين، أما الفهم عند النحاة فمجاله أرحب وأوسع؛ إذ يشمل مقاصد العرب في كلامهم شعراً ونثراً ثم يشفعونها بفهم مراد الله ومراد رسوله ﷺ، ومما لا شك فيه أن هناك تطابقاً بين الهدف الأسمى لأصول النحو وأصول الفقه، ألا وهو الفهم عن المتكلم (الله ورسوله والعرب)، وإزالة اللبس الوارد على ذهن المخاطب، ونحوه مِن المعوقات التي تمنع حصول البلاغ والاتصال الصحيح والفهم السليم بين المتكلم والمخاطَب بواسطة النص.

٢-٣- التأثير والتأثر في الأصول، حقائق مغلوطة:

الحضارة العربية الإسلامية في القرن الثاني الهجري وما بعده حضارة نص بشقيه اللغوي والديني؛ إذ يمثل النحو والصرف والبلاغة والمعجم وفقه اللغة والقراءات القرآنية وأصول الفقه والفقه والتفسير والحديث ومعاني القرآن منظومة لغوية وشرعية متكاملة تؤسس لنظرية لسانية عربية إسلامية ذات أصول مشتركة تتبادل التأثير بينها في طرق التفكير، ومناهج البحث والتأليف، والمصطلحات والتعابير والأساليب المُعَبِّرة عن تلك المعارف في بناء معرفي تراكمي وتكاملي لنتاج أجيال متعاقبة، ولا غرو أن يقع هذا التبادل والتقارض والتأثير والتأثر في عقل العالم الواحد كسيبويه والشافعي، فمسألة التأثير والتأثر بين علمائنا الأوائل واردة، إذ قد أَثَّر النحاة الأوائل في الأصوليين في القرن الثاني الهجري، وما لبث الأصوليون أن أَثَّروا في مناهج النحاة وأصولهم في أوائل القرن الرابع الهجري عندما جَرَّدوا أصولاً للفقه في سياق علم أصول الفقه، وهذا الارتباط بين علوم اللغة وعلوم الشريعة ارتباط إلزامي وجوبي لا فكاك منه، فالفقيه أو المحدِّث أو المُفسِّر يعتقد وجوب تَعَلُّم العربية، بل هي واجب ديني وشرط للاجتهاد عند العلماء، فالتراث العربي الإسلامي منظومة فكرية واحدة، تتعدد معارفها، وتتحد أصولها، إلا أن العلماء قد اختلفوا في قضية التأثير والتأثر بين أصول النحو وأصول الفقه على ثلاثة اتجاهات كما يلي:

٢-٣-١- لا تأثير ولا تأثر بين علمي أصول النحو وأصول الفقه:

الحقيقة أن العلوم كلها تنبع مِن العقل على أساس مِن النقل أو المشاهدة أو الحس... إلخ، ولذا فمن الطبعي أن تتشابه نتائجها ومخرجاتها في مختلف العلوم، وقد سَعَت العقلية العربية الإسلامية في القرن الثاني الهجري إلى وضع الأصول والكليات والضوابط التي تحكم العلوم اللغوية والشرعية، فكتاب سيبويه يمثل عقلية العربي المُنْتِجة للأصول في القرن الثاني الهجري، وفيه عدد لا بأس به مِن المصطلحات المشتركة بين علوم اللغة والشريعة نحو: قبيح، وجائز، وغير جائز،

وكذب، ومستقيم، وواجب... إلخ، ولا تخلو كتب التراجم من الحديث عن أخبار وروايات تؤكد الارتباط الوثيق بين النحو والفقه، فنصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ أو ٩٦هـ) من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، كان فقيهاً عالماً بالعربية والحديث، ومثله يحيى بن يَعمر (ت ١٢٩هـ أو ١٣٢هـ) وهو أول مَن نَقَط المصحف، وكذلك عبد الرحمن بن هُرْمز (ت ١١٧هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وغيرهما كانوا يُعَدُّون في طبقات الفقهاء كما يُعَدُّون في طبقات النحاة، والخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه قد طلبا الفقه والحديث قبل انصرافهما إلى تَعَلُّم النحو. يقول الخطيب البغدادي عن سيبويه: «كان يطلب الآثار والفقه... ثم صحب الخليل بن أحمد فَبَرَع في النحو... وكان في أول أيامه يصحب الفقهاء وأهل الحديث»[٣٣]، بل جعل الشافعي في باب الاجتهاد شرط القائِس تحصيل علم اللسان ومنه علم النحو[٣٤]، وقال الشافعي: «لا أُسْأل عن مسألة مِن مسائل الفقه، إلا أجبتُ عنها مِن قواعد النحو»[٣٥]، ومن ثَمّ فقد كان النحوي فقيهاً ومُحَدِّثاً وقارئاً ومُفَسِّراً ومتكلماً، ولذا لا مجال لصحة القول بوجود تأثير وتأثر بين النحو والفقه وغيرهما من العلوم اللغوية والشرعية.

لقد وعى الإمامان سيبويه والشافعي - رحمهما الله - أن المعارف والعلوم متكاملة متعاضدة وليست متناقضة، والكتاب والرسالة خير شاهد على تعدد المعارف في المُبْدِع والمُنْتِج لعلمي أصول النحو وأصول الفقه، فسيبويه يُكثِر في كتابه مِن الافتراضات الذهنية التي تشبه افتراضات الفقهاء وأصحاب الرأي كالحنفية وغيرهم، وكذا التمثيل بكلام لم يُتَكَلَّم به، وتقدير المعنى والإعراب... إلخ[٣٦]، والشافعي أيضاً قد شَبّه جَمْع لسان العرب بجَمْع الحديث[٣٧]، بل جعل وجوب العلم باللسان واللغة كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، ولذا صَحّ قول صاحب (المستوفَى) فيما نقله عنه السيوطي «كُلُّ علمٍ فبعضُه مأخوذٌ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر... والنحو بعضه مسموعٌ مأخوذٌ مِن العرب، وبعضه مُسْتَنْبَط بالفكر والرَّوِيّة، وهو التعليلات، وبعضه يُؤْخَذ مِن صناعة أخرى»[٣٨]، فمن الطبعي أن تكون سمة عصريهما وجوب تَعَدُّد المعارف للبلوغ

بصاحبها إلى مرتبة العالم المجتهد المُؤَسِّس كسيبويه والشافعي، وقد كان العلماء والخلفاء وآحاد الناس يعيبون على العلماء تَفَرُّدَهم بعلم واحد؛ لأنَّ الأصل حينئذٍ تعدد المعارف، حتى سُئِل أبو حاتم السجستاني يوماً أن يكتب كتاباً للخليفة يصف فيه حال البصرة وحاجتها للعطاء، فقال: «لستُ - يرحمك الله - صاحب بلاغة وكتابة، أنا صاحب قرآن، فقال ما أقبحَ الرجل يتعاطى العلم خمسين سنة ولا يعرف إلا فناً واحداً حتى إذا سُئِل عن غيره لم يُحْلِ فيه ولم يُمِرّ!»...[٣٩].

اجتمع في سيبويه والشافعي فَنَّا الرواية والدراية، فكانا إمامين فيهما، فقد كان سيبويه حُجةً ثبتاً ثقة في روايته، أما نَظَره وعلمه ودرايته بالعربية ففارس لا مُبارز له في عصره ولا في غير عصره، إلا أنه «لا تثريب علينا فيما نُلِمُّ به مِن الخلاف على سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في اليسير مِن نَظرِه، لا شيء مِن نقله؛ لأنَّ تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز»[٤٠]، أما الشافعي فحجة في الرواية حيث أقام في بطون العرب عشرين سنة، فهو من أفصح العرب وَحُجَّة في لغات العرب وأشعارها، ولذا صَحَّح عليه الأصمعي أشعار هذيل وهو في النظر والفهم والدراية عَلَمٌ فوق رأسه نار، وخير شاهد على ذلك كتابه الرسالة الذي ابتدعه في أصول الفقه، فالرواية والدراية كانا شرطين في الإمام المجتهد «والناس في العلم طبقات، مَوْقِعُهم مِن العلم بقدر درجاتهم في العلم به»[٤١]، ويضيف الشافعي قوله: «وهم في العلم طبقات: منهم الجامع لأكثره، وإنْ ذهب عليه بعضُه، ومنهم الجامع لأقلِّ مما جَمَع غَيرُه»[٤٢].

إنَّ فهم (النص) الأداة المشتركة بين علمي أصول النحو وأصول الفقه لا ينفك عن منظورين، أولهما: منظور لغوي، وَضَع أساسه وأحكم أصله سيبويه، وثانيهما: منظور أصولي، وضع أساسه الشافعي، وهذا يعني أنَّ العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه علاقة متنامية باستمرار باتحاد الأداة والغاية، والتأثير متبادل بينهما في كل عصر، في تفاعل وحركة دائبة تراوح بين أسبقية وتأثير علم أصول النحو في

علم أصول الفقه في القرن الثاني الهجري بين سيبويه والشافعي، ثم تأثير علم أصول الفقه في القرن الرابع الهجري وما بعده في أصول النحو عند النحاة المتأخرين الذين نقلوا مصطلحات أصول الفقه إلى النحو وغفلوا عن استنباطها من كلام سيبويه وأعلام النحاة الأوائل.

٢-٣-٢- أسبقية علم أصول النحو وتأثيره في علم أصول الفقه:

كان سيبويه أسبق في تدوين أصول النحو من الشافعي في تدوينه لأصول الفقه، فمن المعلوم أن سيبويه عاش ما بين (١٤٠هـ - ١٨٠هـ)، والشافعي ما بين (١٥٠هـ - ٢٠٤هـ)، فسيبويه أسبق ميلاداً ووفاةً، بل لقد رَجَّحَ العلماء أنه أَلَّف الكتاب بعد وفاة الخليل قبل (١٦٠هـ)، وقيل قبل عام (١٧٠هـ)، ولعله الراجح[٤٣]، أما الشافعي فقد أَلَّف الرسالة القديمة (١٨٠هـ) أو (١٩٥هـ) بالعراق، أما الرسالة الجديدة التي أَلَّفها في مصر، وهي المطبوعة الآن، فقد أَلَّفها بعد عام (٢٠٠هـ) على أرجح الأقوال[٤٤]، ويؤكد ذلك أيضاً عدة روايات تاريخية، منها: أن الشافعي عندما رحل إلى اليمن (١٨٠هـ) بعد وفاة الإمام مالك بن أنس بالمدينة لم تصرفه أمور الولاية عن طلب العلم، فقد «حَدّث الزبير بن بكار عن عمه مصعب بن عبد الله بن الزبير: أنه خرج إلى اليمن فلقي محمد بن إدريس الشافعي وهو مُسْتَحَضٌ في طلب الشعر والنحو والغريب...»[٤٥].

صحيح أن التراجم لم تذكر صراحة أنَّ الشافعي قرأ كتاب سيبويه، لكن السؤال المطروح هو: كيف للشافعي أن يكون مُسْتَحضاً في طلب النحو دون أن يقرأ الكتاب، ولاسيما أنه كان في اليمن بعد وفاة سيبويه، واشتهار الكِتاب في الأمصار، والشافعي هو القائل: «من أراد أن يَتَبَحَّر في النحو، فهو عِيال على الكسائي»[٤٦]، وكتب التراجم تتواتر على أن الكسائي أجزل العطاء للأخفش تلميذ سيبويه حتى يقرأ عليه الكتاب، وكذا الفراء ورد أنه مات وتحت رأسه نسخة من كتاب سيبويه، كل تلك الأخبار وغيرها أراها دالة على قراءة الشافعي والفراء والكسائي للكتاب، إلا أن المعاصَرة عند بعضهم

والحسد العلمي وطلب الشهرة ومجالسة الخلفاء وتأديب الأمراء عند آخرين حَال دون التصريح بقراءة الكتاب عند أكثرهم، بل لقد كان للتعصب للجنس العربي أثرٌ كبيرٌ؛ فقد حكى المازني عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) قوله: «كنا عند أبي عبيدة يوماً، وعنده الرياشي يسأله عن أبيات في كتاب سيبويه، وهو يجيبه، ثم فَطِنَ، فقال: أتسألني عن أبيات في كتاب الخوزي؟! لا أجيبك»[٤٧]، وهكذا قد أنكر معمر بن المثنى على سيبويه أصله الفارسي.

سيبويه إمام مِن أئمة أهل السنة والجماعة عند جمهور العلماء، ولا صحة لزعم بعضهم باعتزاله أو تَشَيُّعِه[٤٨]، ولِنَسَبِه إلى الأهواز دلالة على أنه سني المذهب، فالأهواز إلى الآن مِن أهل السنة والجماعة، وكتابه خير دليل في مضمونه على هذا الاعتقاد، وثقافة سيبويه الإسلامية التي استمدها من القرآن والسنة ظاهرة في توجيهاته النحوية، ولاسيما في الباب الذي عقده بعنوان «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»[٤٩]، فسيبويه إمام موسوعي المعرفة، ودليل ذلك أنه في وضعه لأصول النظر في النحو العربي لم يكن بمعزلٍ عن معطيات ثقافته العربية الإسلامية، فقد كان جامعاً لعلم الفقهاء والقراء والمُحَدّثين والمتكلمين والمفسرين، فكان ذا ثقافة متعددة المعارف، ولذا جاء كتابه كشافاً ومصباحاً لمقاصد العرب في كلامهم وليس لبيان الرفع والنصب والجر والجزم ونحوه من لوازم الإعراب فقط، فالكتاب مصدر رائد في الكشف عن أصول النظام اللغوي للعربية، ويمثل سيبويه أنموذجاً للعقلية العلمية المنظمة التي أخلصت للعلم فأسست لأصول النحو العربي، بل لأصول الفهم في العقلية العربية المنتجة للعلوم كافة، ويؤكد ذلك ما خَلص إليه كارتر في ختام بحثه لتركيب «عشرون درهماً في كتاب سيبويه»، قوله: «والآن ينبغي أن يكون قد اتضح أنَّ سيبويه كان مفكراً نظامياً ومرتبطاً منطقياً أكثر بكثير مما أقَرَّ به ناقدوه حتى الآن،... وللأسف تحول التأكيد في النحو العربي وبسرعة من التفكيري التأملي إلى مجرد التعليمي، وفي عملية اختزال نظرية سيبويه إلى

مجموعة من القواعد فُقِد منها الكثير»[٥٠]، وحينئذٍ تَحَوَّل الهدف مِن وضع النحو من بيان طريقة العلم إلى وضع القواعد فقط عند المتأخرين.

ومما لا شك فيه أن الشافعي منشئ علم أصول الفقه تأثر تأثراً كبيراً باللغويين والنحاة، فقد جلس إليهم وتَعَلَّم منهم وناظرهم، فالخليل (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، قد عملا على تقنين اللغة والنحو انطلاقاً من أصول واضحة مُحَدَّدة وعاها عقلاهما وخطتها أيديهما، حيث «تَمَكَّنا مِن إغلاق النسق اللغوي إغلاقاً مُحْكَماً، ولا تسمح بأي جديد إلا ذلك الذي يجد له أصلاً داخل النسق»[٥١]، حقاً لم يُقدِّم النحاة بعد سيبويه أصولاً جديدة يمكن إضافتها إلى الأصول النحوية التي أرساها سيبويه، وكلها أعمال تدور في فلك الشرح والبسط والإيجاز والتفريع والحواشي... إلخ، والأمر نفسه في منهج الأصوليين حيث أنشأ الشافعي أصول الفقه في قواعد كلية وكليات مُجَرَّدة شكلت نسقاً محكماً، فالعلاقة بين علمي أصول النحو وأصول الفقه - كما نرى - علاقة تتسم بالتفاعل والحركية في تأثير وتأثر دائم على مر العصور، ظهر في صدرها الأثر الكبير لأصول النحو في أصول الفقه في القرن الثاني الهجري، وخير نموذج لذلك كتاب سيبويه ورسالة الشافعي، ثم ما لبث أن آل الأمر إلى أصول الفقه التي صار لها الغلبة والتأثير الواضح في كتب أصول النحو من بداية القرن الرابع الهجري عند ابن جني وأبي البركات الأنباري والسيوطي وغيرهم.

وقد كان بين النحاة والفقهاء مناظرات تؤكد أسبقية أصول النحو على أصول الفقه وليس بالعكس، وتنفي أن يكون النحو قد أخذ أصوله من الفقه في عصر التدوين لهما، فالنحو وُلِد أشبه ما يكون بالصناعة الكاملة منهجاً واستنتاجاً في كتاب سيبويه، ولم يكن في حاجة إلى هذا الاقتباس والتأثر، وأشهر تلك المناظرات المناظرة التي جرت بين الفراء ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وأستاذ الشافعي، حيث امتحنه محمد بن الحسن الشيباني في مسألة فقهية قائلاً: «ما تقول في رجل صَلَّى فَسَها، فسجد سجدتين للسهو فسها فيهما؟، فأجاب الفراء قائلاً: لا شيءَ عليه، فسأله

محمد بن الحسن، ولِم؟ فقال الفراء: لأنَّ التصغير عندنا - أي في النحو- لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام»، ونحوها المناظرة التي جرت بين الكسائي وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة وغيرها[٥٢]، بل لقد كانت قيمة النحو عند الخلفاء واضحة في تقديم الخلفاء للنحاة واللغويين واستشارتهم لهم وحظوتهم عندهم، كحظوة الكسائي عند الرشيد، حيث اختاره لتأديب ولديه الأمين والمأمون، ثم صار جليساً للخليفة، وكذا حظوة الفراء عند المأمون.

كتاب سيبويه كتاب نَظَر وتفسير وأصول، والمراد بذلك أن سيبويه ارتقى من مجرد ناقل وحافظ للنص إلى مرتبة فهم النص والتشريع لفهم النصوص ومقاصد العرب في كلامهم، إلا أنَّ النحاة بعده قد اختزلوا نظرية النحو عند سيبويه إلى مجموعة مِن القواعد حصروها في ألفاظ الإعراب والعامل ونحوهما لغاية تعليمية، وغفلوا عن مراد سيبويه مِن تأليف كتابه، وهو النظر في مقاصد العرب في كلامهم وإنشاء الأصول الجامعة للغتهم من خلال منهج تأملي تفسيري، فالكتاب هو مصدر للأصول عامة ولأصول النحو خاصة، لكنها جاءت غير مُجَرَّدة وموزعة في ثنايا الكتاب بحسب مسائله المتعددة، لكن النحاة الذين كتبوا في أصول النحو بعده لم يلتفتوا إلى الكتاب، بل جعلوا كتبهم قوالب صماء أسقطوا عليها الأصول الفقهية، حيث نقلوا أصول علم آخر - وهو: الفقه - إلى النحو، فلم يقدموا لنا نحواً جديداً، وأقحموا ما ليس في النحو فيه نحو: ما نجده عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي أدخل الاستحسان إلى أصول النحو تبعاً لمذهبه الحنفي[٥٣]، على حين أدخل أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)[٥٤] الاستصحاب، ونفيا ما أثبته ابن جني، وهو الاستحسان، تبعاً لمذهبهما الشافعي، وهذا الخلاف بين ابن جني وأبي البركات الأنباري والسيوطي في الاستصحاب والاستحسان دال على أن تلك الأصول أُقحِمت على النحو وليست منه، ولا تُعَبِّر عن طبيعة اللغة، ولذا جاءت كتب علم أصول النحو المتأخرة عندهم مُغايرة تماماً لما اصطلح عليه علماء الأصول، فكانت

مناهجهم مُجَرَّد قوالب صُبَّت فيها أصول علم آخر لا أكثر، ولذا فهي ليست مناهج تأسيسية نظرية، ولا وصفية تاريخية، وإنما هي عمل تقليدي ونقلٌ ممقوت لأصول علم آخر إلى النحو العربي.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى «أن تدوين أصول أي علم من العلوم في أحد منهجين، فإما أن يكون تأسيساً يعتمد على وضع قوانين سابقة على وفق سياق جدلي منطقي، سواء أكان سابقاً على الفن القائم، مُبْتكراً لأصوله أم كان متخلفاً عنه، ناظراً في أحكامه الداخلية ومُغَيِّراً لها على أساس معايير جديدة يراها صاحبها أمثل في إقامة أحكام الفن واستنباطها...، أما النمط الثاني مِن تدوين أصول علم من العلوم فهو النمط الوصفي التسجيلي؛ أي أنه يعتمد على النظر في أحكام علم من العلوم السابقة، وملاحظة القواعد التي بنى عليها المتقدمون أحكامهم، والعلل التي ساقوها لإثبات هذه الأحكام، ثم تدوين ما يظهر من خلال الملاحظة الدقيقة»[٥٥]. يتضح مما سبق أن عمل سيبويه والشافعي في كتابيهما يدخل في إطار النمط الأول، وهو التأسيس والتنظير لعلم الأصول على غير مثال سابق لعلم موجود قبل، وهما النحو والفقه، فسيبويه والشافعي واضعا أصول النحو وأصول الفقه متأخران عن قيام العِلم، وليس في التراث العربي الإسلامي نموذج للأصول التي تسبق نشأة العلوم، أما النمط الثاني وهو الوصف التسجيلي التاريخي، فخير مثال له أصول الفقه على يد تلاميذ أبي حنيفة، نحو: أبي يوسف ومحمد بن حسن الشيباني.

تأثير أصول النحو في كتاب سيبويه في أصول الفقه في رسالة الشافعي ظاهر وجلي، سواء أكان في الشكل أم كان في المضمون، أما في الشكل فيتمثل بداية في عنوان الكتابين، فمن المعروف أن سيبويه لم يُسَمِّ كتابه بهذا الاسم، ولعل ذلك لاحتضاره شاباً، فلم يتمكن من تسميته وإعادة النظر فيه، لكنه عُرِف بين العلماء بـ(الكتاب)، حتى إذا قيل: قرأ فلان الكتاب، عُرِف أنه كتاب سيبويه، وعُرِف أيضاً بقرآن النحو[٥٦]، والشافعي أيضاً لم يُسَمِّ (الرسالة) بهذا الاسم، وإنما يُسَمِّيها

(الكتاب)، أو يشير إليها بقوله: كتابي، أو كتابنا[٥٧]، ويظهر أنها سُمِّيَت بـ(الرسالة) في عصره، بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٨٩هـ) أو (١٩٨هـ) الذي طَلَب إليه تأليفها قَبْلُ، فسيبويه صاحب كتاب في النحو، والشافعي صاحب كتاب في الفقه، ومن مظاهر الشبه أيضاً أنَّ ما فعله سيبويه هو تشريع للبيان العربي إعراباً وتصريفاً ودلالة وفهماً لمقاصد العرب في كلامهم.

أما الشافعي فقد صَدَّر رسالته أيضاً بسؤال عن «كيفية البيان؟»[٥٨]، إلا أنه قد تَوَسَّع في معالجته على مستوى الدلالة والمعنى، وكل هذا المشروع المتكامل من سيبويه إلى الشافعي يَصُبُّ في تصحيح الفهم عن الله ورسوله والعرب، ووضع الأصول الحاكمة لكثرة الرأي، والقياس في اللغة والشرع، وتناول رسالة المعرفة بالبيان والنظر في جميع مستوياتها حيث كانت المباحث اللغوية العربية متصلة بمباحث البلاغة والمعجم والفقه وأصوله والحديث والتفسير وغيرها، ومنها أيضاً تَتَبُّع الشافعي لمنهج سيبويه القائم على الإجمال في صدر كتابه للأصول والقضايا، ثم الإحالة إلى تفصيلها بعد، نحو قوله في باب «اللفظ للمعاني»، ثم قوله: «وسترى ذلك -إن شاء الله تعالى-» ونحوه جاء أيضاً في باب «ما يكون في اللفظ من الأعراض»[٥٩]، وغيرها، ونحوه جاء في باب «كيف البيان؟» عند الشافعي، حيث عَدَّده إلى خمسة أنواع[٦٠]، صَدَّر بها الرسالة كما فعل سيبويه، حيث افتتح الكتاب بسبعة أبواب أَجْمَلَ فيها نظريته اللغوية، ومن مظاهر الشبه أيضاً بين الكتاب والرسالة ذلك الاتحاد في المنهج، إذ لم يكن هدف سيبويه الإحصاء الدقيق للظواهر والأمثلة، بل كان يرمي إلى بيان الأصول التي بُني عليها النظام اللغوي، وشاهد ذلك كلامه على النواسخ الفعلية «وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر...»[٦١]، ففي النص السابق لم يذكر سيبويه إلا خمسة من تلك الأفعال وأشار إلى أخواتهن بقوله: «وما كان نحوهن مِن الفعل..»، ونحوه عند

الشافعي الذي ختم إجماله في الإجابة عن السؤال الذي بنى عليه الباب الذي عنوانه «كيف البيان؟» بقوله: «وقد وضعتُ جُملاً منه رجوت أن تدل على ما وراءها، مما في مثل معناها»[٦٢]، أما عن التشابه في المضمون فمظاهره كثيرة، إلا أنها يجمعها اتجاهان، هما القواعد الأساسية، وهي المعروفة عند النحاة بـ(قواعد التوجيه)، والاتجاه الثاني، وهو الأدلة في أصول النحو، نحو: السماع، والقياس، وما حُمِل عليهما... إلخ، مما سيأتي بيانه لاحقاً، إن شاء الله.

٢-٣-٣- تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو:

إن المنهجَ منهجُ النحاة، والتطبيق للأصوليين الذين أخضعوه لمقتضيات الممارسة الأصولية، تلك المقولة أراها أبلغ رَدٍّ على مَن زعم أن تدوين أصول الفقه في الرسالة أسبق مِن تدوين أصول النحو في كتاب سيبويه، هذا الزعم مِن المُسَلَّمات المغلوطة والحقائق المنكوسة على أعقابها، حيث حكم هؤلاء القوم بهذا الحكم على أصول النحو بداية مِن القرن الرابع الهجري عصر استقلال علم أصول النحو بكتب وأبواب مستقلة عند ابن جني وأبي البركات الأنباري والسيوطي وغيرهم، بأنها تأثرت في تدوينها وتأليفها لأصول النحو بأصول الفقه، كلٌ بحسب مذهبه الفقهي، وهذا حق واضح لا مِراء فيه باعتراف النحاة أنفسهم، ولكنَّ قَلْبَ الحقيقة جاء مِن إسقاطها على كتب النحاة الأوائل، ولاسيما سيبويه والفراء وغيرهما، فصار الحكم عندهم عاماً بتأثر أصول النحو بأصول الفقه، والحق بخلاف ذلك، فالأسبقية وأولوية التأثير كانت لأصول النحو في كتاب سيبويه على أصول الفقه عند الشافعي وليس العكس، فالمنهج الذي سلكه الشافعي في رسالته هو منهج النحاة، والمفاهيم والمصطلحات تدور في فلك مفاهيم سيبويه ومصطلحاته، بل إنَّ الآليات الذهنية التي اعتمدها سيبويه نجدها واضحة أيضاً في رسالة الشافعي.

تلك الحقائق المغلوطة في أولية علم أصول الفقه وأسبقيته على أصول النحو أصبحت مِن المسلمات في الدرس النحوي عند المحدثين، فقد ذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي إلى هذا التعميم المُجْحِف في قوله: «إذن فأثر الفقه والمنطق في أصول النحو مما لا يخفى على مَنْ له أدنى إلمام بهذا الشأن»(٦٣)، ونحوه قول الدكتور علي أبو المكارم: «علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية طوال قرون ثلاثة، والذي ظلَّ... يُؤَثِّر في جوانب عديدة من التفكير النحوي، وعلى رأس هذه الجوانب محاولة النحاة تقنين أصولهم العامة تحت إلحاح علم الأصول، تلك المحاولة التي كانت ثمرتها علم أصول النحو»(٦٤)، ونظير ذلك ما سَجَّله الدكتور محمود أحمد نحلة بقوله: «علم أصول الفقه أشد العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النحوي منذ نشأة الدرس النحوي حتى زخمة الفكر اليوناني بتصوراته الذهنية ومنطقه الشكلي بعد ثلاثة قرون»(٦٥)، وأضاف الدكتور محمود سليمان ياقوت كلاماً ظن أنه دليلٌ على صحة هذا الزعم بعد تجاهل ريادة سيبويه في وضع الأصول عامة وأصول النحو خاصة، حيث قال «إنَّ المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل، والأشباه والنظائر، وبيان العلل، هذه المؤلفات كلها كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة... هؤلاء الأئمة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده، وهذا يُظْهر لنا بجلاء أنَّ عِلم أصول الفقه سبق النحو وأصوله، ومن ثَمَّ كان هو المُؤَثِّر الثاني وليس بالعكس»(٦٦).

عوداً على بدء أيهما أسبق علم أصول النحو أو علم أصول الفقه؟ والإجابة عن هذا السؤال المطروح تكون مِن جانبين، أولهما مِن حيث الشكل، وقد سبق الحديث عن هذا التشابه في الشكل في كتاب سيبويه ورسالة الشافعي في مبحث «أسبقية علم أصول النحو على أصول الفقه»، بما يغني عن التكرار في ملامح رئيسة: منها، الملمح التاريخي، وعنوان الكتابين، والموضوع الرئيس فيهما، والغاية من تأليفهما، والالتزام الإجمالي في صدر الكتابين وفي أبوابهما، ثم التفصيل لما أُجْمِل في

سياقات أخر، أما أوجه التشابه الدالة على أسبقية علم أصول النحو على علم أصول الفقه في المضمون فتتجلى في محورين أساسيين هما: المحور الأول: الأصول والقواعد الأساسية العامة فيما يُعْرَف بقواعد التوجيه الكبرى في النحو العربي، والمحور الثاني: هو الأدلة الإجمالية لعلم أصول النحو نحو: السماع والقياس وما حُمِل عليهما... إلخ، وتفصيل ذلك الإجمال لأوجه الشبه في المضمون تأتي مُرَتَّبة في المبحثين التاليين -إن شاء الله- يسبقهما مبحثان عن: «اللغة بين سيبويه والشافعي» و«نظرية الأصول والفروع عند سيبويه والشافعي»، رحمهما الله.

❋ ❋ ❋

المبحث الثالث

قضايا لغوية بين سيبويه والشافعي

قضايا لغوية بين سيبويه والشافعي

٣-٠- مِهاد:

الحضارة العربية الإسلامية في القرون الأولى حضارة نص بشقيه اللغوي والديني، فالقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، والعربي يحب لغته كغيره مِن الناس لدرجة التقديس أحياناً، وبها يتفاضلون، فماهية العربي تتحدد بفصاحته وبلاغته وليس بمجرد العقل، فاللغة ليست مجرد أداة للفكر، بل هي القالب الذي يتشكل فيه الفكر، ولذا قيل: إنَّ كل أمَّة تتكلم كما تفكر، وتفكر كما تَتَكلَّم، ولا غرو أن تُجمِع الروايات على أنَّ أول عمل علمي مارسه العرب هو جمع اللغة وحفظها ثم وضع قوانين حاكمة للمتكلم بها، وفي هذا المبحث سأخص اللغة واللفظ والمعنى بين سيبويه والشافعي بالدراسة كما يلي:

٣-١- اللغة بين سيبويه والشافعي:

اللغة التي اهتم بها سيبويه هي لغة التخاطب القائمة على تحقيق الاتصال الناجح والفهم السليم، وقد استقى مادتها بالسماع مِن أفواه الأعراب في البصرة والأخذ عنهم مشافهةً كما فعل: عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد... إلخ، وعباراته الدالة على السماع ومشافهة الأعراب كثيرة منها قوله[٦٧]: سمعتُ مَن أثق به من العرب، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون، فتلك اللغة التي حَلَّلها سيبويه هي اللغة الاستعمالية المنجزة المأخوذة بالمشافهة والسماع، وقد أقام سيبويه مفهومه للغة على تقديم الدلالة النحوية والتمام السياقي، وليس التمام التركيبي والدلالة الوظيفية في الحكم على البنى اللغوية على الرغم من قبولها تركيبياً، ومما يؤكد هذا الملمح الدلالي قوله: «ولو قلت: «كان رجلٌ في القوم عاقلاً، لم يَحسُن لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا

عاقل، وأن يكون من قومٍ، فعلى هذا النحو يَحسُن ويقبُح»[٦٨]، فالحسن والقبح حكمان يصدرهما سيبويه على التراكيب وفق المعيار الدلالي المبني على معطيات المقام وملابساته مع مراعاة دور المتكلم والمخاطب في نجاح التخاطب، ومما لا شك فيه أن سيبويه قد مزج بين اللغة الاستعمالية المنجزة والبنية المُتَصوَّرة في ذهن المتكلم المستعمل للغة بالافتراضات التي طرحها في كتابه.

ذَيَّل سيبويه تحليلاته اللغوية بأحكام نحو: حسن، وقبيح، ومستقيم، ومحال... إلخ، بناء على عدة معايير دلالية وأخلاقية استقاها من ثقافته الدينية الواسعة، ولاسيما علم الحديث الذي طلبه في صدر حياته العلمية ثم تَحَوَّل عنه إلى النحو، حيث أصدر أحكامه بالاستقامة، أو الإحالة، أو الصحة أو الكذب، أو الحسن أو القبح... إلخ، وذلك لأنَّ «المنظومة النحوية لدى سيبويه مُحَمَّلة في كثير من جوانبها بالمضمون الأخلاقي ذي البعد الديني، تشهد بذلك ألفاظ مثل: قبيح، جائز، غير جائز، كذب، مستقيم،... وهو شيء غير مُستغرب؛ لأنَّ العلوم العربية الإسلامية كلها كانت مُوَجَّهة بسائق مِن الدين ودائرة في فلكه ومحكومة بمقاصده وغاياته، وكانت لغة مصدرية مهيمنة على سائر اللغات ومُقَدَّمة عليها»[٦٩].

ليست اللغة عند سيبويه نظاماً مجرداً مِن القواعد الصماء فحسب، وليست كذلك قوالب نمطية، بل هي سلوك اجتماعي بين المتكلم والمخاطَب في إطار موقف كلامي، وسياق لغوي وغير لغوي، ولهذا عدَّ سيبويه قول العرب: (أنا عبد الله منطلقاً) محالاً، لأنه يخبرك عن معلوم لدى المخاطب، وكذا «لأنه إنما أراد أن يُخبِرَك بالانطلاق ولم يقل هو، ولا أنا حتى استغنيتَ أنت عن التسمية، لأنَّ هو وأنا علامتان للمُضْمَر، وإنما يُضمِر إذا عَلِمَ أنك قد عرفت مَن يَعني»[٧٠]، وهذا التركيب نفسه حكم عليه سيبويه بالاستقامة في إطار استحضار سياقه غير اللغوي الدال على جوازه، وذلك «أنَّ رجلاً لو كان خَلْفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلتَ: مَن أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»[٧١].

اللغة عند سيبويه في كتابه هي لسان واحد فيه تنوعات لغوية متعددة، كل تنوع فيها يُسَمَّى لغة، وتلك اللغات المتعددة ليست مستقلة عن العربية الأم، وليست لهجات كما في المصطلح الحديث للهجة، فتلك اللغات المتعددة يتسم أكثرها بالفصاحة، فهي عربية ولا فرق بينها إلا في اطراد استعمالها زماناً ومكاناً، ويقابلها الكلام الملحون غير العربي، فالعربية عند سيبويه هي حصيلة لغات متعددة من كلام العرب، وليست العربية عنده أصلاً تَفَرَّع منه فروع ولهجات متعددة، بل كل تلك اللغات أصول تتفاوت في نسبة الشيوع والاطراد لا غير، ودليل ذلك تعليقه على قول العرب: «هذه ناقة وفصيلُها راتعين بالنصب، وقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان بالرفع، «والوجه... وهذه ناقةٌ وفصيلها راتعين، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم وهو القياسُ، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب»[٧٢]، والغالب على استعمال مصطلح «لغة» عند سيبويه أنها شكل من أشكال الإنجاز لجماعات بشرية تسكن جزيرة العرب، فاللغة عنده هي: طريقة استعمال العرب أو جماعة منهم للمفردات والتراكيب العربية، ولا يقصد بها سيبويه اللهجة كما زعم المحدثون، فسيبويه كثيراً ما ينسب اللغة إلى جماعة لغوية صغيرة أو كبيرة نحو «لغة أهل الحجاز»[٧٣]، و«لغة تميم»[٧٤]، و«لغة هذيل»[٧٥]، و«اللغة التميمية»[٧٦]، و«اللغة الحجازية»[٧٧]، وقد يجمع في تعبيراته بين لفظ اللغة والظاهرة مدار البحث، نحو: لغة أهل التخفيف[٧٨]، ولغة أهل التحقيق[٧٩]، ولغة من ذَكَّر[٨٠]، ولغة من أنَّث[٨١]... إلخ، فالأغلب على استخدام سيبويه للغة أنها مجرد طريقة وأداء لغوي لمجموعة بشرية، يقول سيبويه: «ولكنَّ العبادَ إنما كُلِّمُوا بكلامهم، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون»[٨٢]؛ أي على طريقتهم وسننهم ومقاصدهم، وكل هذه الطرق والأداءات والاستخدامات لغات تتفاوت في درجة فصاحتها وليست لهجات وفق المنظور الحديث، ولا غرو أن يكون في كتابه بيان لطريقة الكلام العربي وكشف وإظهار لشروط الكفاية اللغوية لدى المتكلم بالعربية، ثم ما لبث أن صار النحو عند الخالفين وضعاً للقواعد أصالة.

استخدم سيبويه اللغة مرادفةً للسان الذي يتميز عن غيره من الألسن في لغات أجنبية أخرى كالفارسية والرومية وغيرها، وقد نقل الزجاجي ذلك الترادف عن اللغة واللسان في قوله: «حكى أبو عمرو لكل قوم لِسن، أي: لغة يتكلمون بها»[٨٣]، واللغة إذا كانت بمعنى اللسان مَيَّزها العلماء بإطلاق (العربية) عليها في هذه المواضع، قال الزجاجي: «وأما اللغة وهي العربية التي فَضَّل الله - عز وجل - بها العرب وأنطقهم بها في لغتهم، كما أنَّ لكل قوم لغة يتكلمون بها»[٨٤]، نجد هذا الاستعمال للعربية مرادفة اللسان عند سيبويه في البابين الأول والثاني من كتابه، وذلك قوله: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»[٨٥]، وباب «هذا مجاري أواخر الكلم من العربية»[٨٦]، فاللغة؛ أي العربية، تعني في هذين البابين: اللسان، ودليل ذلك مقابلته إياها مع غيرها من اللغات الأعجمية عامة والفارسية خاصة[٨٧]، ودلالة العربية في هذين البابين على اللسان يشاركها في ذلك دلالة العربية ذاتها على النحو بحكم حديثه عن أقسام الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف، وحديثه عن التمكن وعدم التمكن لأواخر الكلم في العربية في باب الإعراب، وهذا الاستخدام اللغوي لسيبويه للعربية أو اللغة بمعنى اللسان العربي المقابل للسان غير العربي، وإن كان نادراً في كتابه إلا أنه استخدام أصيل سبق إليه سيبويه علماء القرن الثالث الهجري والشافعي من الأصوليين خلافاً لما رصده الدكتور: عبد الرحمن الحاج صالح في حديثه عن تطور معنى كلمة (لغة) من الجاهلية إلى وقتنا المعاصر، حيث جزم بأنَّ مفهوم اللغة قبل القرن الثالث الهجري عند النحاة لا يعدو أن يكون «طريقة استعمال كل العرب وأكثرهم أو فئة منهم لعنصر لغوي معين... ولم تدل بعدُ على معنى اللسان أو اللسان الإقليمي (اللهجة)[٨٨].

أولى الشافعي اللغة عناية خاصة، وجعلها مِن المسلمات؛ لأنه «ليس مِن كتاب الله شيء إلا بلسان العرب»[٨٩]، فاللغة عنده تعني اللسان، يقول: «فالطُّهْر... أولى في اللسان بمعنى القُرء لأنه حبس الدم»[٩٠]، بل لقد صرح الشافعي بالترادف بين

اللسان واللغة في سياق حديثه عن الحيض قائلاً: «والحيض أقلُّ مِن الطُّهْر؛ فهو في اللغة أولى للعِدَّة...»[٩١]، والشافعي يستعمل اللسان بمعنيين اثنين، المعنى الأول: المستوى المعجمي للفظة المفردة التي يرفض الشافعي أن يكون في القرآن ألفاظ مِن غير لسان العرب، فلا أعجمي فيه، نحو قوله: «فقال منهم قائل: إن في القرآن عربياً وأعجمياً»[٩٢]، أما المعنى الثاني للسان عنده فهو المعنى الدلالي الذي يقوم على السياق اللغوي وغير اللغوي، حيث قَسَّم الكلام إلى أربعة أنماط تدور حول العام والخاص[٩٣]، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً في الحديث عن علاقة اللفظ بالمعنى، وليس هذا الاستخدام للغة بمعنى اللسان استخداماً خاصاً بالشافعي، بل لقد سبقه إليه سيبويه كما أشرت إلى ذلك آنفاً خلافاً لما ذكره الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، حيث قال: «كلمة (لغة) صارت تدل شيئاً فشيئاً على ما يدل عليه لفظ اللسان، وظهر ذلك لأول مرة عند الشافعي في رسالته»[٩٤].

العلم باللغة ضرورة شرعية، قال الشافعي: «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تَعْرِفُ من معانيها، وكان مما تعرفُ مِن معانيها اتساع لسانها...»[٩٥]، والعلم باللسان عند الشافعي في مرتبة العلم بالسنة، يقول: «والعلم به، -أي: باللسان- عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رَجُلاً جَمَع السُّنن فلم يذهب منها عليه شيءٌ»[٩٦]، فاتساع اللسان العربي سمة رئيسة لا يقدر على الإحاطة بها الفرد العادي، وإن لم يكن مِن الصعب على الجماعة اللغوية الواحدة الإلمام والإحاطة بها، يقول الشافعي: «ولسانُ العرب أوسعُ الألسنة مَذْهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نَعْلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبي، ولكنه لا يذهب منه شيءٌ على عامَّتِها، حتى لا يكون موجوداً فيها مَن يعرفه»[٩٧]، فاللغة تتوزع على ألسنة أهلها في تفاوت، إذ «هم في العلم طبقاتٌ، فمنهم الجامع لأكثره، وإنْ ذَهَب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقلَّ مما جَمَع غيره»[٩٨]، بل لقد ذهب الشافعي إلى أنَّ اللغة أعم وأشمل مِن كل العلوم المختلفة ومِن علم العلماء جميعاً،

يقول: «وعِلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعمُّ مِن علم أكثر السنن في العلماء»[٩٩]، حقاً ما قاله الشافعي فما من عِلم إلا وللغة نصيب أصيل فيه.

وختم الشافعي عرضه لأهم سمات العربية ببيان سبب رفعة العرب، وهو التمسك بكتابها المقدس الذي تشرفت لغتهم بحمله، يقول الشافعي: «وما ازداد مِن العلم باللسان، الذي جعله اللهُ لسانَ مَن ختم به نُبُوَّته، وأنزل به آخِرَ كتبه، كان خيراً له، كما عليه يَتَعَلَّمُ الصلاةَ والذكرَ فيها، ويأتي البيتَ وما أُمِر بإتيانه، ويتوجَّهُ لما وُجِّه له، ويكون تبعاً فيما افتُرِضَ عليه، ونُدِبَ إليه، لا مَتْبوعاً»[١٠٠]. حقاً بهذا يتحقق للمسلمين أن يكونوا تبعاً لا متبوعين، وحَذَّر الإمام من الجهل بلغة العرب وما يتبعه من الجهل بالدين وأصوله، حيث ذكر حرملة بن يحيى الفقيه المصري ذلك قائلاً: سمعت الشافعي يقول: «ما جَهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان «أرسطاطاليس»... ولم ينزل القرآن ولا أتت السنة إلا على مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاولة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال، لا على مصطلح يونان، ولكل قوم لغة واصطلاح»[١٠١].

ليس العالمُ مَن يجمع ويستقصي ويحيط بموضوع الدراسة مِن كل جوانبها، فسيبويه إمام العربية لم يجمع لسان العرب واضحه وغامضه، وما يقدر على ذلك، ولكنه عَمَد إلى فهم مقاصد العرب وصياغة أنماط لكلامهم، فاعتُبِر كتابه «أصح ما وُضِع في إبانة أنحاء العرب ولغاتها، ومراميها في كلامها وإشاراتها ومجازها واستعارتها»[١٠٢]، أما الإحاطة بدقيق لسان العرب وجليله فأمر فوق العلم، فالكتاب أصل في الكشف عن أنحاء العربية لا العربية نفسها، فالنحو هنا مجرد تأصيل وتنظير للواقع اللغوي، ونصوص سيبويه دالة على هذا النهج من الاجتزاء والانتقاء والإشارة إلى الظواهر اللغوية بدلاً من استقصاء مفرداتها، ودليل ذلك إشارة سيبويه إلى أخوات كان بقوله: «وذلك قولك: كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهنَّ مِن الفعل مما لا يستغني عن الخبر»[١٠٣].

الخليل وتلميذه سيبويه يُعَدّان الأنموذج في الجمع بين النظر والاستنباط الذي عُرف به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، والحفظ والسماع الذي اشتهر به أبو عمرو بن العلاء، ويعد كتاب سيبويه أنموذجاً في الجمع بين اللسان (عالم الواقع) والنحو (عالم التنظير والتعليل)، ومن الملاحظ أن المتتبع لكلام سيبويه عن العربية واللسان في البابين الأول والثاني، والشافعي في سياق حديثه عن معرفة اللسان والعلم به، يدرك أنَّ اللسان والنحو في القرن الثاني الهجري كانا مترادفين في غير موضع، ولم يتمايزا حيث اعتبر الإعراب عَلماً قائماً في اللسان.

ومما سبق عرضه في مبحث اللغة ندرك أنَّ مفهوم اللغة عند سيبويه أعم منه عند الشافعي، وأنَّ خصائص اللسان عندهما واحدة مع اختلاف في ميدان التطبيق بينهما، بل لقد أدرك الإمامان أن مهمة العالم هي النظر والاستنباط بعد الحفظ لمظاهر اللسان، وليس من شأنه الجمع والاستقصاء لمظاهر العلم، ولذا عُدّ الكتاب والرسالة بعده مصدرين في أصول النحو وأصول الفقه لإحاطتهما بأنحاء تلك العلوم وليس بمنثور مسائلها.

٣-٢- اللفظ والمعنى بين سيبويه والشافعي:

اللفظ والمعنى وجهان لعملة واحدة لا ينفكان، فالألفاظ أوعية المعاني، وقد خاض العلماء في التفريق بين المعنى والدلالة، فرأى البعض أنهما مترادفان غالباً في التراث العربي[١٠٤]، وجزم آخر بارتباط المعنى بقصد المُبْدِع المُتَكَلِّم، والدلالة بفهم المتلقي(المخاطَب)[١٠٥]، واستقر البحث لديه في تراثنا العربي «حول علاقة اللفظ والمعنى على أساس نظرة ثنائية للغة، وافتراض مُؤَسَّس على أسبقية المعنى على اللفظ، أو المدلول على الدلالة، وهي نظرة تؤكد ثبات المدلول ووحدته بين بني الإنسان جميعاً قِبالة تَغَيُّر الدال بتغَيُّر اللغة»[١٠٦]، ولذلك لا توصف المعاني بالوضوح والغموض، ولكنها «تُوصف بأنها معروفة معلومة أو مجهولة، غريبة أو مألوفة، قريبة أو بعيدة، أصلية أو مُغيَّرة، حقيقية أو مجازية، بسيطة أو

مركبة، حسية أو عقلية، أما اصطلاح الغموض والوضوح فليس في حقيقته مما يتصل بالمعاني إلا بمقدار ما تدل عليها الدلالات»[١٠٧].

ليس المعنى سابقاً للفظ في كل حال، فالمعنى يسبق اللفظ لدى المتكلم باعتباره صورة ذهنية أولاً ثم تُكْسَى به الألفاظ، على حين يبدأ المخاطَب من حيث انتهى المتكلم، فاللفظ عنده أولاً ثم المعنى، وقد يتزامنان في بعض الصور والأنماط، ولما كانت المعاني أصالة صادرة مِن المتكلم فهي واضحة ومعلومة لديه وثابتة في ذهنه، أما الدلالات التي يدركها المخاطَب مِن كلام المتكلم فهي مجهولة لديه، ولذا قد يكون إدراكه لها جزئياً أو كلياً وفق ما اجتمع لديه من المعاني الوظيفية المستنبطة من البنى اللغوية، والمعاني المقامية النابعة من السياقات غير اللغوية التي صاحبت إبداع الكلام، ومما لا شك فيه أن وظيفة التواصل والإفهام لم تغب عن ذهن سيبويه في تأسيسه لأصول العربية إذ حرص في غير موضع على مراعاة سنن العرب في كلامهم والكشف عن مقاصدهم والبعد عن اللبس، ولذا كان اهتمامه بالمبنى والشكل مدخلاً صحيحاً لفهم المعنى، فصار المعنى حينئذٍ تابعاً للمبنى وتالياً له عنده، وكذلك النحاة الأوائل قد أَوْلَوا المخاطَب اهتماماً كبيراً، لذا نجدهم قد «أقاموا صرح علم النحو العربي على دراسة دور المتلقي لا دور المتكلم، إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى؛ أي في اتجاه معاكس لما يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتصال اللغوي حسب النظرية الحديثة»[١٠٨]، ولذا نرى سيبويه في غير موضع يجعل البنى الدلالية هي الفيصل في الحكم على البنى النحوية، بل هي المُقَدَّمة عليها، وذلك في تعليقه على قول العرب: (مررت بقائماً رجلٍ): «فهذا أخبثُ، مِن قِبَل أنَّه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومِن ثم أُسقِط رُبَّ قائماً رجلٍ. فهذا كلامٌ قبيح ضعيف؛ فاعرف قُبْحَه، فإنَّ إعرابَه يسيرٌ. ولو استحسَنَّاهُ لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجلٌ، ولكن معرفةَ قبحه أمثلُ مِن إعرابه»[١٠٩].

يبدو في النص السابق أن سيبويه يُقَلِّل مِن شأن المبنى واللفظ والإعراب بالنسبة إلى الدلالة التي جعلها المرجع الأساس الذي لأجله يَصِحُّ الكلام أو يُستقبَح أو يُستضعَف، وَيَجْعَل المقياس الأمثل هو الدلالة والمعنى، بل لقد قدَّم سيبويه ملابسات السياق غير اللغوي وشاهد الحال وجعلها الأصل في الحكم على صحة قول بعض العرب «قال فلانة»، حيث جعل سيبويه صورة المؤنث وشاهد الحال عنده ومعاينة المؤنث بديلاً عن وجوب إلحاق العلامة اللفظية للتأنيث بالفعل المُقْتَرن بفاعل مؤنث حقيقي التأنيث غير مفصول عن فعله، يقول: «وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء»(١١٠).

لا غرو في أن ينشغل سيبويه بالمعاني ويجعلها أصلاً في الوصف والتحليل، لذلك استعمل مصطلحات ذات غايات دلالية حَدَّد بها الأوجه المقبولة والمردودة للتراكيب النحوية المختلفة، ودليل ذلك الباب الذي عقده في صدر كتابه بعنوان «باب الاستقامة مِن الكلام والإحالة»، وتوظيف تلك المعايير الأخلاقية في الكتاب كله، تلك المعايير التي تعبر عن ثقافته الإسلامية الواسعة والقيم العليا السائدة في عصره، وتصوره لدور اللغة الاجتماعي والاتصالي وتحقيق الفائدة والتخاطب الناجح، ولا شك أنَّ منهج سيبويه في كتابه منهج تأملي قائم على المعنى إلى جانب الوصف للظواهر اللغوية، ومن هنا تدرك ريادة سيبويه في هذا الباب أيضاً، إذ هو الأسبق إلى دراسة الظواهر اللغوية في باب غير باب الإعراب، ودليل ذلك تقسيمه للكلام إلى مستقيم ومحال بأنواعهما والحكم على التراكيب بالحُسْن أو القُبْح، والقبول أو الرفض مِن منطلق تلازم العقل واللغة معاً استناداً إلى ضوابط لغوية محضة: صرفية أو تركيبية أو دلالية أو صوتية، وضوابط غير لغوية نحو: المقام ومقتضى المتكلم وحال المخاطَب، وسنن العرب في كلامهم نحو: كثرة الاستعمال والميل إلى التخفيف والبعد عن اللبس والاتساع... إلخ، فسيبويه لم يهتم بالملفوظ والمبنى في ذاته، وإنما جعل جُلَّ اهتمامه في علاقة هذا الملفوظ بالمقام التواصلي الذي يتم فيه الكلام المُنْجز أو الخطاب، ولذا

نراه قد تَبَنَّى تأسيس نظرية قوامها البعد الاستعمالي الفعلي للمتكلم العربي، ولم يقتصر على التنظير التجريدي لمسائل العلم فقط.

وليس أدل على اهتمام سيبويه بالمعنى أيضاً مِن الباب الذي عقده في صدر كتابه بعنوان «هذا باب اللفظ للمعاني»، قائلاً: «اعلم أنَّ مِن كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلافَ اللفظين والمعنى واحد، واتفاقَ اللفظين واختلاف المعنيين، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى»[١١١]، فهذا الباب يمثل بحق شجاعة العربية وتميزها، بل هو مِن باب الاتساع الذي اختصت به العربية، وقد أقام سيبويه باب الاتساع في العربية على التشبيه بين الألفاظ لِلَحظ تكافؤ وتناظر وتماثل بين تلك الألفاظ في بعض خصائصها، يقول: «وقد يُشَبِّهون الشيءَ بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً»[١١٢]، ويمكن تمثيل هذا الاتساع في مجالين رئيسين، أولهما: المعجم في مجال المفردات في الجدول التالي:

التضاد	الترادف	الاشتراك
«**اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين**»([١١٣]) **- جَلَسَ/ ذَهَب**	«**اختلاف اللفظين والمعنى واحد**»([١١٤]) **- ذَهَب/ انطلق**	«**اتفاق اللفظين والمعنى مختلف**»([١١٥]) **- وَجَد: بمعنى غَضِب** **- ووَجَد: بمعنى صَادف ضالته التي كان يبحث عنها**

أما المجال الثاني للسعة والاتساع في مجال التراكيب، فيمثله الجدول التالي:

الاختصار والتجوز	الحذف
«**جاء على اتساع الكلام والاختصار**»[١١٦] ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[١١٧]	«**جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى**»[١١٨] ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[١١٩]. **فلم يُشَبَّهوا بما يَنعِق، وانما شُبِّهوا بالمنعوق به**

اهتم الإمام الشافعي باللفظ والمعنى معاً؛ لأنهما دليلا الحكم الفقهي، ورَبَط تأويله بثلاثة عناصر متكاملة هي: النص، ولغته، والعقل الذي يتدبر ويجتهد في فهم النص في ضوء مقاصد العرب في كلامهم، ويتضح ذلك في ثنايا كلامه عن البيان وأنماط الكلام عنده، يقول الشافعي: «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تَعْرِفُ مِن معانيها، وكان مِمَّا تَعْرِف من معانيها اتساعُ لسانها، وأنَّ فِطْرَتَه أن يُخَاطِبَ بالشيء منه عاماً ظاهراً يُراد به العامَّ الظاهر، ويُسْتَغْنَى بأوَّل هذا منه عن آخره، وعاماً ظاهراً يُرادُ بِه العامُّ ويدخُلُه الخاصُّ، فَيَسْتَدلُّ على هذا ببعض ما خُوطب به فيه، وعاماً ظاهراً يراد به الخاصُّ، وظاهراً يُعرَفُ في سياقه أنه يُراد به غيرُ ظاهره، فكلُّ هذا موجودٌ عِلْمُهُ في أولِ الكلام أو وَسَطِهِ أو آخره... وتَكَلَّمُ بالشيء تُعَرِّفُه بالمعنى دونَ الإيضاح باللفظ، كما تُعَرِّفُ الإشارةُ.. وتُسَمِّي الشيء الواحدَ بالأسماء الكثيرة، وتُسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرةَ»[١٢٠].

يبدو في النص المُؤَسِّس السابق ارتكاز الشافعي على النص ولغته والعقل في التأويل الصحيح لأنماط الكلام عند الأصوليين، وهي لا تعدو أربعة أنماط رئيسة هي:

١- العام الظاهر الذي يُراد به العام الظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[١٢١]، «فهذا عامٌّ لا خاصَّ فيه... فكلُّ شيء مِن سماء وأرض وذي روح وشجر وغير ذلك: فالله خلقه»[١٢٢].

٢- العام الظاهر الذي يدخله الخصوص، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾[١٢٣]، يقول الشافعي: «وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة: على البالغين العاقلين، دون مَن لم يَبْلُغ ومَن بَلَغ مِمّن غُلِبَ على عقله، ودون الحُيَّض في أيام حيضهن»[١٢٤].

٣- العام الظاهر الذي يُراد به كل الخصوص، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ١٧٣﴾[١٢٥]،

قال الشافعي: «والعلم يُحيطُ أَنْ لَم يَجمع لهم الناسُ كلُّهم، ولم يُخْبرهم الناسُ كُلُّهم، ولم يكونوا هم الناسَ كلَّهم، ولكنه لمَّا كان اسمُ (الناس) يقع على ثلاثة نفرٍ، وعلى جميع الناس، وعلى مَن بَيْن جميعهم وثلاثةٍ منهم، كان صحيحاً في لسان العرب أن يُقال ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾، وإنما الذين قال لهم ذلك أربعةُ نَفَرٍ، إن الناس قد جمعوا لكم، يعنون المنصرفين عن أُحُدٍ»[١٢٦]، فدلالة (الناس) في لسان العرب غير مُحَدَّدة إذ أصل معناها يفيد الشمول، لكن السياق هو الذي يحدد المقصود بها، فهي لفظة عامة أريد بها الخصوص فقط.

٤- الظاهر الذي يُعْرف في سياقه غير ظاهره (أو الظاهر الذي يُبَيِّن سياقه معناه)، أو بالمصطلح الحديث (مجاز مرسل)، نحو قوله تعالى حاكياً قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾[١٢٧]، يقول الشافعي: «فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها، لا تختلفُ عند أهل العلم باللسان، إنهم إنما يُخَاطِبون أباهُم بمسألة أهل القرية والعير؛ لأن القرية والعير لا يُنْبِئان عن صدقهم»[١٢٨]، فالقرية عند أهل اللسان تدل في أصل معناها على المكان سواء أكان قرية أو مدينة، لكنها هنا في هذه الآية ونحوها قد تحولت دلالتها على المكان إلى الدلالة على اللسان من باب المجاز المرسل وعلاقته المحلية، حيث ذكر المحل وأراد الحالَّ فيها وهم: أهل القرية، وهذا أمر يدركه أهل اللسان من أرباب العربية الفصحى.

يبدو من الاستعراض السابق لأقسام العام والخاص عند الشافعي إشارته للتعريف لتلك الأقسام بطريقة التقسيم وضَرْبِ الأمثلة لكل قسم وليس بطريقة الحد، وأضرب لذلك مثالاً واحداً، وهو النمط الأول من أنماط العام (العام الظاهر الذي يراد به العام الظاهر)، فبعد أن قسَّم الشافعي العام إلى أربعة أقسام شرع في ضرب الأمثلة، فذكر ست آيات شاهدة على هذا القِسم[١٢٩]، وأَتْبع كل شاهد بتعقيب مُوضِّحاً لما شرع فيه من أقسام العام، ثم ختم ذلك بعبارة دالة على أنّ ما

قدَّمه نماذج وإشارات ونظائر، وذلك كثير في القرآن والسنة، إلا أنه اكتفى بذلك يقول: «وفي القرآن نظائرُ لهذا، يُكتَفَى بها - إن شاء الله - منها، وفي السنة له نظائرُ موضوعةٌ مواضِعَها»(١٣٠)، وهذه الطريقة التي سلكها الشافعي في التعريف تتفق مع طبائع التأليف وخصائصه في بدايات تدوين العلوم، فالشافعي لم يكتف بتعديد الأقسام وضَرْب الأمثلة، ولكنه تجاوز ذلك إلى تحليل أمثلة كل قسم، منطلقاً من استقرائه للنص القرآني وسنة المصطفى ﷺ ولم يكن مُنْطَلقه عقلياً بحتاً ولا فلسفياً تقعيداً كما آل إليه الحال عند علماء الأصول بعده.

تلك الطريقة في التعريف عملية عقلية تُناظر طريقة الحد، إذ كلاهما طريق مُوصِّل إلى إدراك حقائق الأشياء، والشافعي ههنا لم يكن مُبدعاً لتلك الطريقة من عَدَم في التراث العربي الإسلامي، بل سبقه إلى ذلك سيبويه في كتابه في مواضع كثيرة، أختار منها الباب الذي عقده بعنوان «هذا باب عِلم ما الكَلم في العربية»(١٣١)، حيث قال: «فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ، وأما الفعل فأمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمِراً: اذْهَب واقْتُل واضْرِب، ومُخْبِراً: يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ، ويَضْرِبُ، ويُقتَل، ويُضْرَب... فهذه الأمثلة التي أُخِذت مِن لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله. والأحداث، نحو الضَّرب والحمد والقتل، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ نحو: ثُمَّ، وسَوْفَ، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها...»(١٣٢).

يظهر للناظر في أنماط الكلام عند الشافعي توافقها مع أغلب أنماط الكلام عند سيبويه التي سبق الإشارة إليها، ومدار تلك الأنماط عندهما هو الكشف عن مقاصد العرب في كلامهم وسنن العرب في كلامهم، ودور القرائن اللغوية وغير اللغوية في فهم النص، وذلك في إطار الفهم الصحيح لماهية اللغة وأثرها في الاتصال الناجح

والتخاطب القائم على الإبلاغ، والفائدة بين المتخاطبين، فاللغة التي اهتم بها الإمامان هي اللغة الاستعمالية المُنْجَزَة فعلاً وليست اللغة الافتراضية التي افترضها النحاة في تقنينهم لأصول النحو، فاللسان عند الشافعي وحدة شاملة لارتباطه بالغاية الأسمى للغة وهي التواصل والتخاطب، ويبدو جلياً من خلال العرض السابق أنَّ مقصد الشافعي بالنحو هو نحو الخطاب وليس نحو الجملة، وذلك لتفعيله دور السياق المقامي في التأويل اللغوي نَحْو العنوان الذي وضعه للنمط الرابع من أنماط الكلام في قوله: «باب الصِّنْفِ الذي يُبَيِّنُ سياقُهُ مَعْناه»[١٣٣]، فليس مقصود الشافعي هنا السياق اللفظي وإنما كان هَمُّه هو السياق المقامي وشاهد الحال الذي لا لبس فيه، نحو: حكاية قول إخوة يوسف لأبيهم ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، ونحو ذلك كثير، وهذا الملمح عند الشافعي لا شك أنه مسبوق إليه، فسيبويه إمام في تفعيل دور السياق المقالي والمقامي، وشاهد الحال ودور المخاطب... إلخ، في تحليلاته اللغوية[١٣٤]، وليس صحيحاً ما جزم به وعمَّمه الدكتور مسعود صحراوي في قوله: «ويبدو أن الأصوليين... قد استأثروا بالبحث في ما فَرَّط فيه كثير من النحاة، وذلك من جَرَّاء فهمهم لطرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته وإدراك مقاصده وأغراضه... وكمراعاة قصد المتكلم وغرضه، وكمراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي وتحكيمه في الدلالات...»[١٣٥].

لا غرو أن مراعاة قصد المتكلم وأحوال المخاطب والسياق اللغوي وغير اللغوي ومقاصد العرب في كلامهم وتجنب اللبس... إلخ، أصول سبق إليها سيبويه في غير موضع إلى جانب اهتمامه باللفظ وتقنين قواعد التصريف الأساسية، وتبعه الشافعي فاختار ما يناسب طبيعة العلم الذي يُؤَسِّس له، وهو أصول الفقه، فعمَّق كلام سيبويه حول الدلالات والمعاني والسياق غير اللغوي والأوامر والنواهي... إلخ، مما يتناسب مع ميدان عمل الأصولي، وهو البحث عن شرائط صحة تلقي القول وتأويله، بينما كان ميدان عمل النحوي هو شرائط صحة استعمال الكلام وإنتاجه

في إطار وصفي تحليلي تأملي عند سيبويه، فاستثمر الشافعي من سيبويه الجانب التفكيري والتأملي في التحليل اللغوي عند سيبويه دون غيره، فآل الأمر إلى ما هو عليه مِن انفراد علم أصول الفقه عند المتأخرين بالمعاني والدلالات وانحسر دور النحو عند المتأخرين في مجرد التقنين والتنظير لمسائل النحو في إطار وصفي تحليلي مجرد من المعاني والمقاصد التي اكتشفها سيبويه وأسَّس لها كتابه الرائد.

❋ ❋ ❋

المبحث الرابع

نظرية الأصول والفروع بين سيبويه والشافعي

نظرية الأصول والفروع بين سيبويه والشافعي

٤-٠- مهاد:

الأصول جمع أصل، وهو: أسفل الشيء، والأساس، ويطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة الكلية المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما يُبْنَى عليه غيره، أو ما يتفرع عنه غيرها[١٣٦]، فالأصول هي القواعد والأسس التي يُبْنَى عليها غيرها، والتي يُرَدُّ ما سواها من الفروع إليها، وتلك الأصول من قضايا العقول، وهي خير شاهد على عقلية العربي المسلم ومنهجه في تأصيل العلوم، ونظام الأصول والفروع في الثقافة العربية الإسلامية قائم في عقول المتكلمين والمخاطَبين بهذه اللغة، ولعل فلسفة هذه النظرية نابعة من عقيدة المسلم المَبْنِيَّة على الإيمان بالتوحيد وإفراد الله بالعبادة، فأصل الخلق آدم - عليه السلام - خَلَقه الله مِن تراب، ومنه خُلِقت حواء ومِن نسلِهما جاءت البشرية في تسلسل للأصول والفروع في شكل هرمي مِن أعلى إلى أسفل في نظام بديع استلهمه سيبويه في تصنيفه وترتيب الظواهر اللغوية وَفْق مفهومي الأصل والفرع، بل هو نظام عام في فنون العربية والشريعة جميعاً، ففي مجال الأصوات نجد مفهوم الأصل والفرع ماثلاً في حصر حروف العربية. يقول سيبويه: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروفٍ هُنَّ فُروع، وأصلها من التسعة والعشرين...»[١٣٧]، وفي اللغة والمعجم والصرف نلحظ هذا المفهوم أيضاً في تقسيم الألفاظ إلى مجرد ومزيد، وكذلك الحال في النحو وفي أصول الفقه... إلخ، فنظام الأصل والفرع نظام معرفي يسعى إلى تفسير الواقع اللغوي والشرعي وتأويله في إطار منهجي تقبله العقول السليمة.

٤-١- معايير تقسيم الأصول والفروع عند سيبويه:

يكثر في الكتاب استعمال سيبويه لمصطلح (أصل)، للدلالة على حق الشيء أو حكمه، حيث قال: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُسْتَعمل حتَّى يصير ساقطاً... فمِمّا حُذِف وأصله في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ ولا أدْرِ وأشباه ذلك، وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَعَ، استغنوا عنها بَتَرك، وأشباه ذلك كثير»[١٣٨]. واستعمل سيبويه مصطلح (أصل) للدلالة على القاعدة الأساس مما يُوحِي بأنَّ لها فرعاً أُخِذ منها، إلا أنَّ سيبويه لم يستخدم في كتابه مصطلح (الفروع) إلا في موضع واحد[١٣٩]، واستخدم للدلالة على الفرع في هذا الشأن الجائز وغير الجائز - كما سيأتي بيانه - وقد استعمل سيبويه للدلالة على الأصل عبارات أخرى نحو: أول، والأول، ووجه، والوجه، وَحَد الكلام، ووجه الكلام... إلخ، أما استخدامه للفظة (أول) للدلالة على الأصل فنحو قوله: «واعلم أنَّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنَّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكناً»[١٤٠]، وعبارة (الأول) في نحو قوله: «واعلم أنَّ الواحد أشدُّ تمكناً من الجميع، لأنَّ الواحد الأول»[١٤١]، وأما استخدامه للفظ (وجه) فنحو قوله: «وجه الكلام وَحَدُّه الجر»[١٤٢]: وعبارة (الوجه) كما في نحو قوله: «والرفع الوجه»[١٤٣]، أما عبارة (حد الكلام)، فنحو قوله: «وإنما اختير النصبُ لأنَّ الوجه ههنا وَحَدُّ الكلام أن تقول: ما أتيتَنا فتَحَدَّثنا»[١٤٤]، واستخدامه لعبارة (وجه الكلام) في نحو قوله: (هذا باب الرفع فيه وجه الكلام، «وهو قول العامة»[١٤٥]، أما العبارات التي استخدمها للدلالة على ما يقابل الأصل بمعنى القاعدة، فنجد الجائز[١٤٦]، والمذهب[١٤٧]، والضرورة[١٤٨]، فهذه عبارات دالة على الجواز، لكنها غير مطردة في القياس عنه لأنها استخدام خاص بالشعر أو جماعة لغوية صغرى.

بنى سيبويه تصوره للغة: مفردات وتراكيب وظواهر لغوية على مفهومي الأصل والفرع، وإن لم يستخدم لفظة (فرع) في كتابه، فاللغة عنده كلها أصول وفروع، يبدو هذا جلياً في كتابه مِن أوله إلى آخره، وإن اختلف معيار التقسيم من باب إلى آخر، ومن عنصر إلى آخر في أنماط خمسة، وذلك كما يلي:

أما النمط الأول: ففي مجال المفردات اللغوية؛ حيث نجده قد افترض أنَّ الحروف الأصلية للمصدر لا المصدر نفسه، أي: الجذر اللغوي - باصطلاح اللغويين المحدثين - أصل للفعل وغيره من المشتقات، نحو قوله في صدر كتابه في سياق حديثه عن تحديد ماهية الفعل «وأما الفعل فأمثلة أُخِذَت مِن لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو: الضَّرْب والحمد والقتل»[١٤٩]، فالعلاقة بين الأصول والفروع وفق هذا المعيار (الجذر اللغوي) علاقة تكاثر وتوالد وتناسل، فالأصل واحد ومستمر، والفروع تتميز بالتكاثر والتنوع والتعدد، وهذا المفهوم للأصل والفرع يخالف مفهومي الأصل والفرع عند الفقهاء؛ لأن الأصالة هنا بأصل الوضع في لغة العرب وصُنْع الصانع. يقول السيوطي: «أما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرها في صناعة الأقيسة الفقهية، فالأصل ههنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً، والفرع لفظٌ يُوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير وينضم إليه معنى زائد على الأصل»[١٥٠]، نحو الجذر اللغوي (ض، ر، ب)، معناه العام حدوث الضَّرْب، يُشْتَق منه صيغ للمصدر على اختلاف في صيغة الفعل في كلٍ، نحو: الضَّرْب، والضَرَّابة، والإضراب، والضراب، والمضاربة، والتضريب، والاضطراب، والتضارب، والتضرُّب، والاستضراب، وكذا صيغ الفعل والمشتقات الأخرى، فالتغيير الحادث عن الأصل والفرع في هذا النوع تغير في اللفظ والمعنى بواسطة الاشتقاق من الجذر اللغوي.

أما النمط الثاني: ففي مجال المفردات اللغوية أيضاً، حيث نجد سيبويه قد افترض أصالة بعض العناصر اللغوية وَعَدَّها أصولاً في أبوابها النحوية نحو: إنْ

الشرطية وهمزة الاستفهام، يقول سيبويه: «وإنما أجازوا تقديم الاسم في إنْ لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخر»[١٥١]، فحرف الجزاء (إنْ) أصل؛ لأنه يتسم بالاستمرار والثبوت على هذا المعنى (الجزاء)، ولا يفارقه إلى الاستفهام أو غيره، يتضح هذا المعنى في جواب الخليل عن سؤال سيبويه في قوله: «إنْ أمُّ حروف الجزاء» حيث عَلَّل لذلك بقوله «مِن قِبَل أنَّي أرى حروف الجزاء قد يتصرَّفن فيكنَّ استفهاماً ومنها ما يُفارِقه مَا فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارقُ المجازاة»[١٥٢]، ونحو هذا التعليل نجده في قول سيبويه عن همزة الاستفهام «وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز... (وذلك) لأنها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول (عنه) إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره»[١٥٣]، وَقِس على ذلك أصالة (إنَّ) في بابها و(كان) في بابها... إلخ، ويبدو مما سبق أن الأصل يتغير بتصريف الكلمة معنى فقط دون اللفظ، فالأصل في هذا النوع يتسم بالثبات والاستمرار والاختصاص، أما الفرع فقد يتعدد مجراه ولفظه.

أما النمط الثالث: ففيه تغيير للأصل لفظاً فقط لعارض الثقل، أو التعذر أو الكراهة، وهذا العارض في الأغلب عارض صوتي طلباً للخفة فيما سُمِّي بَعْدُ بـ«الأصول المرفوضة»[١٥٤]. وهي ظاهرة لغوية يتجلى فيها التنازع بين القياس والسماع في الفكر اللغوي رغبة في تفسير الواقع اللغوي وتأويله، وتلك الأصول المرفوضة غالباً ما تقع في المسائل التصريفية لأسباب صوتية، أو من باب تداخل اللغات أو التنبيه على أصل الباب أو للضرورة الشعرية، فالأصل في هذا الباب لا يطرد بالنسبة لبابه قياساً مع أنه مطرد بالنسبة لنظائره استعمالاً، كما في باب معاملة المعتل معاملة الصحيح، نحو: تصحيح عين (فُعِل) نحو قولهم: إنَّ أصل عَوْرة: عَوِرة في القراءة المنسوبة لابن عباس، وتصحيح عين (فَعَل) نحو قوله: إنَّ أصل قال: قَوَل، وكذا، كان: كَوَن إذ «ليس كل شيء يكثر في كلامهم يُغَيَّر عن

الأصل؛ لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرِهوا ترك الأصل»[١٥٥]، وضرب سيبويه لذلك نماذج في «باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها»، نحو قوله: «وقد قال قوم في مَفْعَلة فجاؤوا بها على الأصل، كما قالوا: أَجْوَدتُ، فجاؤوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم: «إنَّ الفكاهة لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى»، وهذا ليس بمُطَّرِد، كما أنَّ أجْوَدْتُ ليس بمطرد... وليس هذا بمطرد في مَزْيَد ومكوَزَة، كما أنّ تَهْلَل وحَيْوَة ليس بمطرد، وليس مزيَدٌ، ومُكَوْزةٌ بأشدَّ مِن لزومهم استَحْوَذَ وأَغيْلَتْ»[١٥٦]، فالفرع ههنا في هذا النمط في منظور سيبويه هو الموجود والمستعمل، والأصل عنده في هذا النمط هو افتراض، وقد يوجد بالفعل في الاستعمال، فهو مما يقتضيه القياس والنظر النحوي وطرد الباب على وتيرة واحدة، والحقَّ أن الأصل ليس افتراضاً، ولكنه عربي مستعمل كثير بين نظائره، وإنْ كان قليلاً بالنسبة لبابه قياساً عنده.

وأما النمط الرابع ففيه تغيير للأصل بتصريف الكلمة لفظاً ومعنى بزيادة على الأصل، ولاسيما في مجال الظواهر اللغوية، وما حُمِل عليها من تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، نحو: التنكير والتعريف، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فالأصل هنا صِفْري العلامة، والفرع تلحقه علامة تُمَيِّزه عن الأصل نحو قوله في الأصالة بين الاسم والفعل: «واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعال أثقلُ من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشد تمكناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي مِن الأسماء، ألا ترى أنَّ الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل...»[١٥٧]. فالأسماء هي الأصل لخفتها وتمكنها واستغنائها عن الفعل، والأفعال فروع لثقلها، وقِلَّة تَمَكُّنها وحاجتها للاسم وللزومها للعلامة بخلاف الأسماء. ونحوه قوله في ظاهرة التنكير والتعريف: «واعلم أنَّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأنَّ النكرة أولُ، ثم يدخلُ عليها ما تُعَرَّف به»[١٥٨]، والنكرة أصل أيضاً

لخفتها وتَمَكُّنِها ولخلوها مِن العلامة، بخلاف المعرفة التي تتصف بالثقل وقلة التمكن ولزوم العلامة، وفي ظاهرة العدد جاء قوله: «واعلم أنَّ الواحد أشدُّ تمكناً من الجميع؛ لأنَّ الواحد الأول، ومِنْ ثَمَّ لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثالٍ ليس يكون للواحد، نحو: مساجدَ ومفاتيحَ»[١٥٩]، فالواحد أصلٌ لتجرده من العلامة وشدة تمكنه، أما في ظاهرة التذكير والتأنيث فنحو قوله: «واعلم أنَّ المذكر أخفّ عليهم مِن المؤنث لأنَّ المذكر أولُ، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيثُ من التذكير»[١٦٠]، فخلو الاسم من علامةٌ دالة على التأنيث علامة دالة على تذكير الاسم، فالمذكر علامته صفرية. يقول سيبويه: «وقومٌ يُلْحِقون الشين ليُبَيِّنوا بها الكسرة في الوقف... وذلك قولهم: أَعْطَيْتُكِشْ وأُكْرِمُكِشْ، فإذا وصلوا تركوها، وإنما يُلحِقون السين والشين في التأنيث؛ لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير»[١٦١].

وأما النمط الخامس: فمجاله التراكيب اللغوية، حيث أقام سيبويه تصوره لتصنيف الجملة العربية على مفهومي الأصل والفرع، حيث نَظَر في كلام العرب فوجد أنَّ الابتداء هو أبسط التراكيب المُنْجَزَة المُحَقّقة للإسناد مثل الواحد المُحَقَّق للعدد في أبسط صورة في العربية. يقول: «المبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرةُ قبل المعرفة»[١٦٢]، فلفظة المبتدأ في نص سيبويه السابق لا يُقصد بها ما استقرّ عليه المصطلح عند المتأخرين، وهو الاسم الواقع في صدر الجملة الاسمية، بل هو مصطلح عام يدل على عموم الكلام المسند في أبسط صورة سواء أكان جملة اسمية أم فعلية، وذلك واضح في قوله: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلمُ منه بداً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء»[١٦٣]، ويؤكد هذا المفهوم للابتداء بأنه أبسط الصور المنجزة المُجَرَّدَة التي تمثل الإسناد قوله: «الابتداء إنما هو خَبَرٌ، وأحسنه

إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئَ بالأعرف، وهو أصل الكلام»[١٦٤]، فالبساطة والتجرد والاستغناء عن غيرها مِن النواسخ والعوامل الأخرى هي المعيار الأمثل الذي ارتضاه سيبويه لتصنيف التراكيب العربية حيث جعل الجملة الاسمية والفعلية التي تُعَبِّر عن المعنى المُجَرَّد المُنْجَز المُحَقِّق للإسناد دون زيادة أصل، وأطلق عليها مصطلح (الابتداء)، ووصفها بأنها (خبر)، ثم ألحق بها الجمل التي يتصدرها حروف أو أفعال ناسخة، أو الجمل ذوات الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أو التي دخل عليها الجار فَغَيّر ماهيتها، حيث قال: «ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقاً، ولَيْتَ زيداً منطلقٌ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده، واعلم أنَّ الاسم أول أحواله الابتداء.. وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إنْ شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقاً، أو مررتُ بعبد الله منطلقاً»[١٦٥]، فالتركيب البسيط أصل للتركيب الموسع عند سيبويه لتجرده وبساطته واستغنائه عن غيره، وهذا التركيب (الابتداء) بمصطلح سيبويه ينطبق على ما عُرِف عند النحاة بالجملة الاسمية والجملة الفعلية، فهما أصلان عنده.

٤-٢- مقومات الأصالة عند سيبويه:

فكرة الأصل والفرع فكرة محورية ومرتكز أساس في كل فنون العربية، وما حُمِل عليها من علوم الشريعة، وكان لتعدد المستويات اللغوية من النثر والشعر وتعدد اللهجات وما ترتب عليها من القليل والنادر والشاذ والكثير أثر واضح في نشأة هذه الفكرة، حيث رَتَّب سيبويه عناصر اللغة وألفاظها وتراكيبها وظواهرها على شكل هرمي مُرَتّب من أعلى إلى أسفل في منظومة مِن الأصول والفروع لما لاحظه من علاقات الشبه والتناظر والتكافؤ وأنَّ مرد الخلاف الرئيس بين تلك العناصر من زيادة أو حذف أو تخفيف يرجع إلى أصول مشتركة مما أدى إلى تَشَعُّب الألفاظ والتراكيب والظواهر، وأدرك سيبويه أيضاً أنَّ الأصل والفرع مفهومان نسبيان؛ بمعنى أنَّ بعض

الأصول تُعدّ فروعاً بالنظر إلى أصول أخرى وبالعكس، وتلك الأصول متعددة ومتنوعة؛ فمنها أصول خاصة بالمسائل[١٦٦]، وأخرى خاصة بالأبواب[١٦٧]، وكلاهما أصول جزئية متفرعة من أصول كلية هي قواعد وأصول التوجيه[١٦٨].

نظرية الأصول والفروع عند سيبويه بناء فكري قائم على قراءة الواقع اللغوي وتأملات فيه وتحليل محتواه وتصنيفه وترتيبه على شكل هرمي من أعلى إلى أسفل، فتلك النظرية تمثل اجتهاد سيبويه في فهم وتنظيم المُنْجَز اللغوي عند العرب، وغايته تعليمية وعلمية في آنٍ رغبة في تصنيف ظواهر اللغة والربط بينهما في منهجية قائمة على اعتبار السماع والقياس والبساطة والتجرد والقوة والتمكن والخفة والاستغناء والاستمرار والثبات... إلخ، معايير لتصنيف الظواهر اللغوية إلى أصول وفروع، ولم تكن المعايير شكلية خالصة كما يتبادر إلى الذهن، ولكنها معايير ذات ملامح دلالية واضحة، ويمكن لنا الآن استخلاص أهم مقومات الأصالة عند سيبويه[١٦٩] مما سبق عرضه في الجدول التالي:

م	الأصل	الفرع
١	التجرد من العلامات	التحلي بالعلامات
٢	البساطة في التركيب	التراكيب المتنامية
٣	القوة والتمكن في بابه	أضعف وأقل تمكناً وتصرفاً
٤	الاستغناء عن غيره	الحاجة إلى الأصل وغيره
٥	الخفة استعمالاً[١٧٠]	الثقل
٦	الكثرة في نظائره أو في بابه	القلة استعمالاً في نظائره أو في بابه غالباً
٧	القلة في الأنماط	الكثرة في الأنماط
٨	الثبات والاستمرار	التغير والانقطاع
٩	افتراض أسبقية نظامية وليست زمانية[١٧١]	فعلي وواقعي
١٠	العموم	الخصوص
١١	الاختصاص	عدم الاختصاص في العمل

مفهوما الأصل والفرع عند سيبويه يختلفان تماماً عن مفهومهما عند الأصوليين ومتأخري النحاة الذين دونوا كتباً في علم أصول النحو، فليس الأصل والفرع عنده ركنين من أركان القياس كما في القياس الفقهي، وإنما الأصل عند سيبويه يستعمل للدلالة على حق الشيء أو حكمه نحو قوله: «ويَسْتَغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يُستَعْمَل حتى يصير ساقطاً»[١٧٢]، فالأصل عنده هو: حق الشيء وحكمه وحالته التي يفترض كونه عليها في ذهن الناظر في كلام العرب قبل أن يلحقها أي تغيير في اللفظ أو في المعنى أو في كليهما سواء أكان هذا التغيير تصريفياً أو اشتقاقياً أو تخفيفاً أو بدخول العوامل اللفظية عليه، فالأصل هنا قد يكون بأصل الوضع أو بالاستعمال أو بالقياس، إذ هو الأساس قبل أي تغيير حادث فيه، يؤكد ذلك قول سيبويه في حكايته لقول العرب حيث قالوا: «رَجَاءُ بن حَيْوَة... فجاؤوا به على الأصل، وربما جاءت العربُ بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك»[١٧٣]، غير أنه وردت بعض المواضع التي وردت فيها لفظة (أصل) في كتاب سيبويه تحتمل دلالاتها الحالة المجردة التي افترضها سيبويه في الأصل والحد والقياس كما جاء في سياق حديثه عن بعض أحكام هاء الضمير عند ثبات الواو والياء فيها نحو قوله: «ولو أثبتوا لكان أصلاً وكلاماً حسناً مِن كلامهم»[١٧٤]، وقوله: «الابتداء إنما هو خبرٌ وأحسنه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفة أن يبتدئَ بالأعرف، وهو أصل الكلام»[١٧٥]، وأوضح النصوص الدالة على قصد سيبويه بـ(الأصل) القياس والحد قوله: «وقالوا: طُلِحَت الناقة، وناقةٌ طليحٌ، وشبَّهوها بحَسِير لأنها قريبة مِن معناها، وليس ذا بالقياس؛ لأنها ليست طُلِحت، فإنما هي كَمَريضةٍ وسَقِيمةٍ، ولكنّ المعنى أنه فُعِل ذا بها، كما قالوا: زَمْنَى، فالحمْلُ على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل»[١٧٦]، فالأصل عند سيبويه لم يُقْصَد به مطلقاً المقيس عليه كما استقر عليه الحال عند الأصوليين والنحاة بعده، ولكنَّ أصل معناه هو وجه الكلام وحقه، والحد والقياس في المسألة، لكنه ليس ركناً من أركان القياس مطلقاً في تلك المواضع.

فَرَّق سيبويه بين الأصل والقياس تفريقاً واضحاً في سياق حديثه عن (أمس) بين الظرفية والتسمية بها، حيث قال: «واعلم أنَّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذَهَب أمسُ بما فيه، وما رأيتُه مُذ أمْسُ، فلا يصرفون في الرَّفع لأنَّهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي أن يكون عليه في القياس»[١٧٧]، فـ(أمس) القياس فيه الصرف والنصب على الظرفية، وإذا سميت به رجلاً جاء مصروفاً في لغة أهل الحجاز وبني تميم جميعاً، ويشرح السيرافي معنى (الأصل) في النص السابق بقوله: «والأصل الذي هو عليه في الكلام أن يكون بالألف واللام إذا عَرَّفوه، أو يُكسَر»[١٧٨]، وهما الأصل في الاستعمال وليس هو القياس لأننا «متى لقَّبْنا شيئاً بلفظ، جعلناه عَلَماً له لم نحتج إلى الألف واللام وصار معرفة، هذا هو القياس فيما نجعله معارف، فهم لم يجعلوا هذا اللفظ على جهة العَلَم، وإنما جعلوه على معنى الألف واللام، وصار خروجه عن القياس وعدله عن الألف واللام... ظرفاً»[١٧٩]، فبنو تميم كانت لا تستعمله في هذا الموضع إلا مرفوعاً، بل لقد استخدم سيبويه القياس للدلالة على القواعد والأصول الكلية أو قواعد التوجيه بالمصطلح الحديث في نحو قوله: «واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أَجْعَلُه بمنزلة راكباً مرَّ زيدٌ، وراكباً مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنَّه مثلُه في القياس؛ لأنَّ فيها بمنزلة مرَّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن مِن الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرُّفُ الفعل، وليس بفعل، ولكنَّهن أُنزلن منزلةَ ما يستغني به الاسمُ مِن الفعل، فأَجْرِه كما أجرته العربُ واستحسنتْ»[١٨٠].

يبدو فيما سبق أنَّ سيبويه استخدم القياس بمعنى الأصل أو القاعدة الكلية أو قواعد التوجيه عند تحليله لظاهرة من ظواهر اللغة الثابتة والمستمرة، ألا وهي: مَنْع تقديم الصفة على الموصوف ونحوها مسائل التقديم الأخرى، ورفع الفاعل والمبتدأ ونصب المفعول به... إلخ، فالأصول في العربية عند سيبويه متنوعة ومتعددة، منها أصول وقواعد جزئية في المسائل، وأخرى في الأبواب، وثالث كلية جامعة وهي قواعد التوجيه، ورابعة، ألا وهي الأدلة الإجمالية للأصول، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

٤-٣- معايير تقسيم الأصول والفروع عند الشافعي:

أما فكرة الأصول والفروع عند الشافعي فهي المحور والمرتكز والأساس الذي بنى عليه الشافعي رسالته، حيث صَدَّر الرسالة بسؤال هو: «كيف البيان؟»، قائلاً: «البيان اسمٌ جامعٌ لمعاني مجتمعةِ الأصول، مُتَشَعِّبةِ الفروع»[١٨١]، وموضحاً أن ذلك البيان لمَنْ خُوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه في عبارات مُجْمَلة تُشبه صنيع سيبويه في صدر كتابه، حيث بدأ الشافعي بذكر أنواع البيان وحصرها في أربعة أنواع، أولها: ما أبانه الله لخلقه نصاً، فلا يحتاج إلى مزيد بيان، والثاني: ما أحكم فَرْضَه بكتاب وَبَيَّن كيف هو على لسان نبيه «أي: ما احتاج مِن بيان القرآن إلى تكملة وشرح وإضافة السنة المطهرة»، وثالث وجوه البيان هو: ما سَنَّ رسول الله ﷺ مما ليس فيه نصٌّ مُحْكَم، «أي: مما لم يُبَيِّنه القرآن فجاءت السنة لتبينه وتوضحه»، وآخر وجوه البيان: ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه «وهو ما لم يُبَيِّنه القرآن ولا السنة فيجيء التبيين مِن طرف المجتهد»، يقول الشافعي: «فجِمَاع ما أبانَ الله لخلقه في كتابه... مِن وُجُوه، فمنها: ما أبانه لِخَلْقِه نصاً، مثل جُمَل فرائضه، في أنّ عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً... ومنه: ما أحكم فَرْضه بكتابه، وبَيَّن كيف هو على لسان نبيه: مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها... ومنه ما سَنَّ رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نصٌّ محكم... ومنه ما فرضَ اللهُ على خلقه الاجتهاد في طلبه...»[١٨٢].

استنتج الشافعي مِن وجوه البيان الأربعة السابقة ثلاثة أصول فقهية، وهي: الكتاب والسنة والاجتهاد (القياس)، ثم أضاف إليها لاحقاً أصلاً رابعاً، وهو الإجماع، وقَدَّمه في الرتبة على أصل الاجتهاد أو (القياس)، حيث قال: «ليس لأحدٍ أبداً أن يقولَ في شيء: حَلَّ ولا حَرُمَ، إلا مِن جهة العلم، وجهةُ العلم الخبرُ في الكتاب والسنة أو الإجماع أو القياس»[١٨٣]، ثم استرسل الشافعي بالحديث عن بعض القضايا اللغوية وأساليب العرب وقضية العام والخاص وعلاقة السنة بالقرآن ثم

عرض في إطار من الحوار الجدلي والمناظرة للنسخ وأنواعه والفرائض وعلل الحديث وخبر الآحاد والإجماع والقياس، وانتقد القول بحجية الاستحسان عند الحنفية، والاستصلاح عند المالكية لافتقارهما إلى أصل شرعي ومثال سابق، وأشار إلى أسباب اختلاف المجتهدين، وأنواع الاجتهاد وختم رسالته بالحديث عن منزلة الإجماع والقياس في أصول الفقه.

الأصول عند الشافعي يقصد بها الأدلة الإجمالية التي يقوم عليها علم أصول الفقه، فالأصل هو الدليل والأساس الذي يقاس عليه، وقد يقصد بالأصول القواعد الكلية أو قواعد التوجيه الفقهي أو الأصول الكبرى، كما سيأتي بيانه في المبحث القادم، ولعل الباعث الرئيس على فكرة الأصول والفروع في التراث العربي الإسلامي هو «أنّ الناس يَنْزِعون - في غياب القرينة الآنية - إلى بناء افتراض حدسي مبدئي عن المقام الذي يواجههم، وبمقتضى مبدأ الاستصحاب يستمر التمسك بهذا الافتراض ما لم يعارضه دليل سياقي»[(١٨٤)]، فمنشأ فكرة الأصول والفروع في تراثنا اللغوي والفقهي قائم على الافتراض بأصالة نص وَعَدِّه أصلاً لما عداه، واستصحاب ذلك الأصل في التطبيق على ما سواه ما لم يخالفه دليل آخر مُعتَمَد من نص صحيح وراجح وثابت لدى العلماء، فالأصول والفروع مسألة افتراضية لجأ إليها العلماء لتفسير الواقع اللغوي والفقهي وأملاً في تنظيم مسائل وقضايا العلوم المختلفة في منظومة علمية متكاملة ومنطقية، وليس معنى قولي بافتراض الأصل عدم ثبوته أصالة، لا ليس الأمر كذلك، بل النص ثابت، لكن بالدرس والاستقصاء والاستقراء والاستنتاج للمسائل والظواهر يفترض العلماء بعض النصوص الرئيسية أصولاً للمسائل وما عداها فروعاً لها لقلة دورانها في الاستخدام والاستعمال... إلخ.

قَسَّم الشافعي المسائل الشرعية إلى قسمين، أولهما: معلوم عند جميع أهل الإسلام، وهو علم عام؛ أي: أصل، والثاني: فروع الفرائض، وهذا التقسيم يُشعِر

بانطلاقه من فكرة الأصول والفروع، يقول: «العِلمُ عِلمان، علم عامةٍ لا يسعُ بالغاً غيرَ مغلوب على عقله جَهلُه... مثل الصلوات الخمس...، والقتل والسرقة والخمر... وهذا الصَّنفُ كلُّه مِن العلم موجودٌ نصاً في كتاب الله، وموجوداً[١٨٥] عاماً عند أهل الإسلام، ينقله عوامُّهم عن مَن مضى مِن عوامهم، ويحكونه عن رسول الله، ولا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم، وهذا العلم العام الذي لا يُمكِنُ فيه الغلطُ مِن الخبر ولا التأويل، ولا يجوز فيه التنازع... والوجه الثاني:... ما ينوب العباد من فروع الفرائض، وما يُختص به من الأحكام وغيرها، مما ليس فيه نص كتابٍ، ولا في أكثره نص سنة، وإن كانت في شيء منه سنةٌ فإنما هي من أخبار الخاصة، لا أخبار العامة، وما كان منه يحتمل التأويل ويُستَدْرَك قياساً»[١٨٦]، فالأصول فيها كل ما يحتاجه المُشَرِّع ولا حاجة ملزمة للفروع عند المشرع، يقول الشافعي: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلةٌ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»[١٨٧]، فالأصول عند الشافعي تتصف بالعموم والثبات والاستمرار واليقين بدليل قطعي أو ظني بخلاف الفروع التي تتسم بالخصوص والتنقل والظنية (الشك). يقول الشافعي: «أما ما كان نصَّ كتابٍ بينٍّ أو سنة مُجتمَع عليها، فالعذر فيها مقطوعٌ، ولا يسع الشك في واحد منها، وَمَن امتنع مِن قبوله استتيب، فأما ما كان مِن سنة مِن خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً للتأويل، وجاء الخبر فيه مِن طريق الانفراد: فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين...»[١٨٨]، وعليه فإنَّ الشافعي يقرر أنه الاجتهاد في الأصول، ويأثم مَن يخطئ في الأصول، ويأثم مَن يجتهد ويخطئ في الفروع، ولذا رأى الشافعي ذمَّ الاجتهاد في الأصول وأباح وأجاز الاجتهاد في الفروع دون الأصول[١٨٩].

٤-٤- مقومات الأصالة عند الشافعي:

هناك خصائص ومقومات يمكن استخلاصها للأصول وأخرى للفروع عند الأصوليين عامة والشافعي خاصة، ولا يلزم مِن ذلك ضرورة اجتماعها في كل أصل أو فرع، ولكن اللازم لكل أصل أو فرع أن يتسم ببعض هذه الخصائص، وقد جمع الدكتور محمد يونس تلك الخصائص وحصرها في تسعة مقومات عند الأصوليين[١٩٠]، ورأيت إضافة أربعة مقومات أخرى لتلك الخصائص فصارت عندي ثلاثة عشر مقوماً عند الشافعي وغيره من الأصوليين، ويمكن لي تلخيصها في الجدول الآتي:

م	الأصل	الفرع
١	غالب (كثرة)	أقل وروداً
٢	حدسي (أي: يُدْرَك مباشرة)	مُقَدَّراً
٣	افتراضي	فِعلي
٤	مُجَرَّد	مُحَسّ
٥	ممكن	فِعلي
٦	مستقل	غير مستقل
٧	اعتباطي	مُسَوغ
٨	وضعي	سياقي
٩	بسيط	مركب
١٠	عام	خاص
١١	اليقين (بدليل قطعي أو ظني)	الشك
١٢	الثبوت	غير ثابت عن طريق الشرع
١٣	الدوام (الاستمرار)	محدد بوقت معين

المبحث الخامس

الأصول الكبرى أو (قواعد التوجيه) بين سيبويه والشافعي

الأصول الكبرى أو (قواعد التوجيه) بين سيبويه والشافعي

٥-٠- مِهاد:

القواعد الكلية وقواعد التوجيه مصطلحان[١٩١] مترادفان يُقصد بهما: «تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية... التي تستعمل لاستنباط الحكم»[١٩٢]، فقواعد التوجيه مجال خصب للتفسير العلمي المُنَظَّم لما جمعه وَقَعَّده النحاة مِن كلام العرب مَبْنى ومعنى واستعمالاً، وتلك القواعد التوجيهية لكلام العرب ومقاصدهم منبع أصيل للعلل اللغوية عند النحاة، بل تُعَدُّ قواعد التوجيه الوجه الآخر لعلم أصول النحو، فأصول النحو: أدلته الإجمالية نحو (السماع والقياس وما حُمِل عليهما) عند النحاة هي المنطلق والأساس لقواعد التوجيه (القواعد الكلية)، فهما كجناحي الطائر نظيران متلازمان ومتكاملان في الدرس النحوي، وتُعَدُّ قواعد التوجيه دليلاً على أصالة الفكر التنظيري عند النحاة وعاملاً رئيساً في فتح الاجتهاد والخلاف بين النحاة، وأنموذجاً صادقاً على صفاء العقلية العربية المُبْدِعة لأصول النحو العربي، بعيداً عن التأثيرات المنطقية والفقهية، ودليل صحة ذلك تفاوت الصيغ والعبارات الدالة على تلك القواعد الكلية في تراث النحاة الأوائل مما يدل على أسبقيتهم وأصالتهم في هذا المضمار، وقطعية قواعد التوجيه تكاد تنحصر في التقرير، والتعليل، والاستدلال، والاحتجاج.

٥-١- ماهية قواعد التوجيه وأهميتها عند سيبويه:

قواعد التوجيه قواعد كلية يندرج تحتها ما لا حصر له من القواعد الجزئية، وذلك نحو القاعدة العظيمة التي أرساها سيبويه في وجوب اتباع سنن العرب في كلامهم بقوله: «فَقِفْ على هذه الأشياء حيث وَقَفوا ثم فَسِّر»[١٩٣]، فتلك القاعدة أصل كلي جامع لا يدركه ولا يفهمه إلا مَن عَشِق العربية وأحاط بمقاصد كلامهم،

لأنها لا تقتصر على باب نحوي معين ولا مسألة بعينها، وإنما هي أصل في كل أبواب النحو والصرف إذ مردها هو الالتزام بالمسموع وإجراؤه كما أجرت العرب كلامها وتقديمه على النظر والقياس، ومنها أيضاً قوله: «الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نَحْوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه»(١٩٤)، وقوله: «ليس كلُّ جار يُضمَر؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد»(١٩٥).

يبدو لي أن قواعد التوجيه خاصة بالمعنى غالباً، بينما تختص الأدلة الإجمالية (السماع والقياس وما حُمل عليهما) فيما عُرِف بعدُ بعلم أصول النحو، باللفظ دون المعنى، يتضح ذلك جلياً في طبيعة تعليلات وتوجيهات سيبويه القائمة على المعنى، يؤكد ذلك الأستاذ علي النجدي ناصف بقوله: «كان سيبويه يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تُستمَد منه التعليلات، إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك مما لم يكن بلغ أشُدَّه بَعْدُ، فيكون له في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل، على نحو ما كان له بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور. كان يلتمس علله مِن حكم العدل، ومراعاة الأصل، ودفع اللبس، ومراد المتكلم، وحال المُخَاطَب، وطبيعة الشيء، وغلبة الكثرة، ومقتضى المشابهة والخلاف، وهلم جرا»(١٩٦).

لسيبويه فضل السبق في وضع القواعد الكلية في النحو العربي وإنشائها، أما المتأخرون فلهم الفضل في تحرير تلك القواعد في عبارات مجردة تقريباً للأفهام، لذا نجد قواعد التوجيه عند سيبويه مُعبِّرة عن بيئته العربية التي تُقدِّم الظاهر والمحسوس على غيره وفق طبيعة الحياة العربية في البادية وغيرها، حيث تتسم الحياة بالبساطة والسهولة فجاءت قواعد التوجيه عنده مراعية لطبيعة الاستعمال اللغوي، ومستمدة من البيئة اللغوية بعض التوجيهات، فقد جاءت القواعد الكلية في كتابه عفوية وفطرية، ولم يقصد سيبويه تجريدها لأنه ابن بيئته التي كانت تأبى

التعقيد والتفلسف والتنظير المجرد، وصَدَق الأستاذ علي النجدي ناصف في قوله: «ينهج سيبويه في دراسته النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسناً وقبحاً، أو كثرة وقلة، لا يكاد يُعرِّف مُعرَّفاً، أو يلتزم مصطلحاً، أو يفرِّع فروعاً، أو يشترط شروطاً على نحو ما نرى في الكتب التي صُنِّفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم، فهو في جملة الأمر يُقَدِّم مادة النحو الأولى، موفورة العناصر كاملة المشخصات، لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول على ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفَرْق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون، ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنفها ويثقفها لتطبق على الجزئيات»[١٩٧].

فقواعد التوجيه في الكتاب كانت بمثابة الإشارات الواضحة والمُعَلِّلَة لقضايا ومسائل علم النحو دون تقنين أو تعقيد، وأضرب لذلك مثالاً بقاعدة كلية واحدة رصدها سيبويه حول نفي عمل عاملين في اسم واحد، فجاء قوله: «لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع»[١٩٨] في باب التنازع، ثم عرضها في عبارة أخرى في باب النعت، حيث قال: «لا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جراً وبعضه رفعاً»[١٩٩]، تلك القاعدة الكلية عند سيبويه تناولها النحاة بعده بالتقنين والتجريد والتقعيد من الزجاج (ت ٣١١هـ) إلى السهيلي (ت ٥٨١هـ) كما يلي: فقد صاغها الزجاج (ت ٣١١هـ) في معاني القرآن وإعرابه كما يلي: «لا يجوز أن يُنصب الاسم من وجهين»[٢٠٠]، وعرضها ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في باب الحال في قوله: «لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان»[٢٠١]، كما جاءت عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في قوله: «لا يكون معمول واحد لعاملين»[٢٠٢]، وتبعه ابن باشاذ (ت٤٦٩هـ) أيضاً في باب النعت بقوله: «لا يصح أن يعمل عاملان لفظيان في معمول واحد»[٢٠٣]، ووَظَّفَها الجرجاني (ت٤٧١هـ) في أبواب الإضافة وجزم الفعل المضارع والعامل في

أسماء الشرط، واستعمال سوى، والعطف على اسم (إنَّ) قبل الخبر في عبارات كثيرة منها قوله: «لا يعمل في اسم واحد عاملان»[٢٠٤]، وجاءت تلك القاعدة عند الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) في باب النعت في قوله: «لا يعمل في شيء واحد شيئان»[٢٠٥]، واستقرت تلك القاعدة عند النحاة المتأخرين في صورة موجزة كما عند أبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، وذلك في قوله: «يجتمع عاملان فيكون محالاً»[٢٠٦]، واستخدمها السهيلي في باب (إنَّ) وأخواتها في عبارة موجزة حيث قال: «لا يجتمع عاملان في اسم واحد»[٢٠٧].

٢-٥- معايير تقسيم قواعد التوجيه عند سيبويه:

قواعد التوجيه متعددة، وقد اختلف تناول الباحثين لها، ففي كتاب الأصول اختار الدكتور تمام حسان تقسيمها إلى أربعة أقسام كبرى هي[٢٠٨]: القواعد الاستدلالية والقواعد المعنوية والقواعد البنيوية التحليلية والقواعد البنيوية التركيبية، وعلى هذا المنوال تبعه الدكتور عبد الله الخولي حيث تناولها في جداول إحصائية تحت عناوين[٢٠٩]: قواعد لإثبات القياس وأخرى لنفي القياس، وقواعد لإثبات العمل وأخرى لنفي العمل، وقواعد لإثبات الحذف وأخرى لنفي الحذف، وقواعد لإثبات الفصل وأخرى لنفي الفصل، وقواعد لإثبات التقديم وأخرى لنفي التقديم... إلخ، واختارت الدكتورة وضحة عبد الكريم ترتيب قواعد التوجيه عند سيبويه بحسب ورودها لأول مرة في الكتاب[٢١٠]،أما عن قواعد التوجيه عند سيبويه في إطار هذا البحث فقد اخترت تناولها وفق القاعدة الكبرى التي صاغها سيبويه بقوله: «فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فَسِّر»[٢١١]، إذ هي أصل عظيم لا يفهمه حق الفهم إلا من خبَر كلام العرب سماعاً ومشافهة، وأحاط بجل مقاصدهم، ولا غرو أن يكون مبدع هذه القاعدة هو سيبويه، فجماع القول أن أصل أصول هذه الصناعة النحوية قائم على السماع، وعلى ما نطقت به العرب فعلاً،

وضبط معهود العرب وسننهم في كلامهم، والكشف عن مقاصدهم، ثم تفسير ذلك المسموع بالقياس والتعليل وغيره بما لا يخالف المسموع عنهم.

فالمتأمل في مُجمل قواعد التوجيه عند سيبويه يجدها لا تخرج عن معهود العرب في كلامهم ومقاصد خطابهم، نحو: الخفة، وكثرة الاستعمال، والاتساع، والذكر، والحذف، والتقديم والتأخير، والمشابهة، والتناظر، والفائدة، وأمن اللبس، والمعنى، وقصد المتكلم، وحال المخاطَب وعلمه، وسياق الحال... إلخ، ناهيك عن القواعد الخاصة بالإعراب، والتركيب، والإسناد، والاختصاص، وعلم الكلم، والأصول والفروع. ولكثرة تلك القواعد وخشية الإطالة في هذا البحث رأيت الإشارة إلى تلك القواعد إجمالاً، آمِلاً أن أَخُصص لها دراسة وافية في القريب - إن شاء الله - ويمكن عرض هذه المسائل إجمالاً وفق طبيعة التوجيه في القاعدة الكلية في خمسة معايير كما يلي[٢١٢]:

المعيار الأول - (الثِّقَل يَجْلِب التخفيف):

هذا المعيار قاعدة كلية كبرى عَمَد فيها سيبويه إلى توجيه كلام العرب وفق فطرتهم وطبائعهم التي تميل إلى التيسير وبأسلوب وصفي تحليلي بعيداً عن التعقيد والتنظير المُغْرِق في التجريد، وفي هذا السياق أعرض لعدة قواعد توجيهية كلية تدور حول الخفة، والثقل، وكثرة الاستعمال، والحذف، والاستعمال، والاستغناء، وذلك كما يلي:

من قواعد الخفة والثقل:[٢١٣] أنهم «قد يُضْمِرونه - أي الجار - ويحذفونه فيما كَثُر في كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»، ولَمَّا كَثُر - أي النداء - وكان الأول في كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم»، و«النداء موضع تخفيف»، و«أنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا...»، و«لَما كَثُر العدد كان الحذف

لازماً»، أي: لما كثر عدد حروف الأبنية ثَقُلت فمال العرب حينئذٍ للتخفيف بالحذف ونحوه، و«لَمَّا اجتمعت حروف متشابهة حذفوا، وهو أحسن وأكثر... والإتمام عربي»، و«الشيء قد يقل في كلامهم، وقد يتكلمون بمثله مِن المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون» فقاعدة التخفيف التي وجه بها سيبويه كلام العرب مِن أكبر الدلائل على وعيه بأنَّ التخفيف لا يكون إلا في الكلام المنطوق؛ ولذا نراه يعتمد في تحليلاته اللغوية على السماع والمشافهة والتراكيب المنطوقة وليست المكتوبة.

ومن قواعد القلة والكثرة[٢١٤] أن الكثرة أصل مُعْتَبر في كلام العرب، وتلك الكثرة هي كثرة الاستعمال، وذلك نحو قوله: «وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطَب...»، و«الشيء إذا كَثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»، و«إنما فعلوا هذا - أي الحذف - بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأن أولَ الكلام أبداً النداء»، و«المعارف الغالبة أكثر في الكلام، وهم لها أكثر استعمالاً، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء»، و«يستثقلون في كلامهم التضعيف»، فلما كَثُر استعمالهم إياها - أي النون- مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء»، و«لما كَثُر في كلامهم - أي أمس - وكان من الظرف تركوه على حال واحدة»، و«إلا أنَّ ذا - أي الخبر- أكثرُ في كلامهم، فحذفوه، كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أن أصفه لك»، و«ما حُذِف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير».

ومن قواعد الحذف والاستعمال[٢١٥]: أنهم يُضمرون الفعل في عدة مواضع «لكثرة استعمالهم إياه»، و«هم مما يحذفون الأكثر في كلامهم»، فالحذف في كلام العرب لعلة كثرة الاستعمال، أو للخروج عن الأصل، أو لدليل مقالي، أو لطول الكلام، أو للاستغناء... إلخ ما هي إلا علل لما استُكرهوا عليه فحذفوا لأنه «ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً» نحو: الحذف مع الخروج عن

الأصل في قوله: «أنهم مما يحذفون الكلام، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك»، وقد يقع الحذف لدليل مقامي، نحو قوله: «كل ذلك حُذِف تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني»، وقد يقع الحذف لعلة طول الكلام نحو قوله: «إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء»، ومن ذلك أيضاً الحذف للاستغناء نحو قوله: «ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً»، وقوله: «أولُ الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أولُ كل كلام لك به تعطف المُكَلَّم عليك، فلما كَثُر وكان الأول في كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً»، و«كلما كَثُر الإضمار كان أضعف»، و«الذي تَقَدَّم مِن الإضمار لازم له التفسير حتى يُبَيِّنه».

المعيار الثاني - (العُرْفُ مُعتَبر):

هذا المعيار قاعدة كلية كبرى وظّفها سيبويه في مجالي القراءات القرآنية والضرائر الشعرية، وفحوى هذا المعيار الموازنة بين الوضع والاستعمال المخصوص، أما عن القراءة بمعناها الخاص فهي وجه من وجوه الأداء القرآني، والقراءات القرآنية أصلٌ بذاتها من مصادر اللغة، فهي لا تتبع السماع اللغوي عند العرب، إذ هي مصدر أصيل في السماع اللغوي، فهي أصل واجب القياس عليه والاعتداد بالمسموع منها، وقد بنى سيبويه موقفه مِن القراءات القرآنية على ثلاث قواعد توجيهية كبرى هي: موافقة رسم المصحف نحو قوله: «ومثل ذلك قوله - عز وجل -: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا مَنْ دَرَى كيف هِي في المصحف»[٢١٦]، والقاعدة التوجيهية الثانية هي: الالتزام بالقراءة وعدم مخالفتها لأنها سُنَّة مُتَّبعة، جاءت تلك القاعدة جَلِيَّة في قوله: «فأما قوله - عز وجل: إنا كل شيء خلقنه بقدر فإنما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير، وقد قرأ بعضهم: «وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ»، إلا أنّ القراءةَ لا تُخَالف؛ لأن القراءةَ السُنَّة»[٢١٧]، وأما القاعدة الكلية الثالثة في توجيه القراءات عند سيبويه فهي:

الالتزام بقبول القراءات وعدم رفض أو ردّ القراءة الصحيحة المتواترة، وذلك في نحو قوله: «وقد قرأ أناسٌ» و«وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ»، و«الزانيةَ والزانيَ»، وهو في العربية على ما ذكرت لك مِن القوة، ولكن أَبَت العامةُ إلا القراءة بالرفع»[٢١٨].

أما عن الضرائر الشعرية فقد أولاها سيبويه عناية خاصة، حيث عقد لها باباً جامعاً في صدر كتابه، وهو الباب السابع، بعنوان «باب ما يحتمل الشعر»[٢١٩]، وختمه بقاعدة توجيهية دالة على أن للشعر استعمالاً مخصوصاً مخالفاً للمألوف، ولذا جاز له ما لا يجوز لغيره في مواضع كثيرة، وذلك قوله «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأنَّ هذا موضع جُمَل، وسنبين لك فيما نَسْتَقبلُ إن شاء الله»[٢٢٠]، ومواضع الضرائر الشعرية من باب الاضطرار والشذوذ، وليس من باب الاطراد في العربية، إلا أنَّ المقام وعُرف المتخاطبين باللغة سَوَّغ للشاعر الوقوع في المحظور اللغوي، فالعرب «يحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نَقْص»[٢٢١]، ووجه الاستقامة في الضرائر الشعرية راجع إلى اعتبارها أصلاً مقبولاً لاقترانها بالعرف الثقافي الجمعي عند العرب، فهو استعمال مخصوص أدركه العربي وفهمه وسَوَّغه للشعراء من باب الضرورة الشعرية في ظواهر لغوية عديدة؛ لأنه «يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»[٢٢٢]، ولذلك فإن «الشاعر إذا اضطُرَّ فَصَل بين المضاف والمضاف إليه»[٢٢٣]، وتلك الظواهر اللغوية منها: الزيادة والحذف والتقدير والتأخير والإبدال والتذكير والتأنيث... إلخ، وهذه الضرائر الشعرية على عكس القراءات القرآنية ليست أصلاً في السماع ولا في القياس لأنها شاذة، «والشواذُّ في كلامهم كثيرَةٌ»[٢٢٤]، فهي كثيرة في جنسها، لكنها قليلة في بابها فلا يقاس عليها؛ لأنَّ «الأقل نوادرُ تُحفظ عِن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثرَ يقاس عليه»[٢٢٥]، فالكثرة المُعْتَبرة هنا هي الكَثرة في الباب والمسموع عن العرب، وليست الكثرة في الجنس والنوع مُعْتَبَرة في اطراد الظاهرة اللغوية.

المعيار الثالث - (مقاصد العرب في كلامهم):

هذا المعيار قاعدة جليلة الشأن عظيمة النفع، ومدارها على تحقيق الفائدة وإزالة اللبس عن المخاطَب رغبة في تحقيق التواصل الفعَّال بين المتكلم والمخاطَب تحقيقاً للفائدة بفهم المخاطَب لمقصود المتكلم، وتجنب اللبس باستخدام عناصر لغوية وغير لغوية تُسهم في وضوح المعنى المقصود، ويُعَدُّ تحقيق الفائدة المقصد الرئيس من مقاصد العرب في كلامهم، ولذا اشترط النحاة في الحال أن تكون نكرة أصالة لإفادة المخاطب شيئاً كان يجهله، يقول سيبويه: «فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطَب قبل ذلك»[٢٢٦]، بل لقد نبه سيبويه إلى مراعاة علم المخاطَب في صوغ التراكيب النحوية في قاعدة كلية، فالعرب «تركوا -أي حذف عناصر من التراكيب- استغناءً بما في صدورهم مِن علمه، وبعلم المخاطَب؛ لأن المخاطَب قد عَلِم ما يَعني»[٢٢٧]، بل غاية حصول الفائدة هي تطابق المعنى عند المتكلم والدلالة عند المخاطب، وذلك نحو قوله: «وأردت أن تُسَوِّي علم المخاطَب فيهما كما استوى علمك في المسألة»[٢٢٨]، والمتكلم يُنْشئ كلامه بداية لتحقيق الفائدة والبلاغ والاتصال الفعال مع المخاطب، وذلك نحو قوله: «فالكلام على هذا، وإن لم يلفظ به المخاطَب، لأنه إنما يُجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته»[٢٢٩].

حمل سيبويه على المتكلم الذي يقصد الإلباس على المخاطَب في قاعدة جامعة في قوله: «من أراد ذلك فهو مُلغِز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم»[٢٣٠]، ولذلك «لا يستقيم أن تُخْبِرَ المخاطَب عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لَبْسٍ»[٢٣١]، أما عن قصد المتكلم فمُحْكَم ومُعْتَبَر أيضاً في صحة الكلام؛ إذ الأصل عند المتكلم مراعاة أصل النظام اللغوي ومقاصد العرب في كلامهم، لذا «ينبغي لك أن تُجْرِيَ هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تَعْنِي ما عنوا بها»[٢٣٢]، و«لا يجوز لك أن تريد بالحرف غيرَ ما

أرادوا»[٢٣٣]، ولهذا «حَسُن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تَنْفِي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فَوْقَه؛ لأنَّ المخاطَب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَه مثلَ هذا»[٢٣٤]، وينبغي مراعاة الدقة اللفظية في التعبير عن مقصد المتكلم؛ لأنك «إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسمِ أحسنُ، لأنك لا تسأله عن اللُّقَى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأتَ بالاسم لأنك تقصد قَصْد أن يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال، وجعلتَ الاسم الآخر عَديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما»[٢٣٥].

المعيار الرابع - (الأصل والفرع):

هذا المعيار قاعدة كلية تضرب بأطنابها في شتى أبواب النحو العربي، فمن قواعدهم لزوم الأصل نحو قولهم: «ليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يُغَيَّر عن الأصل لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل»[٢٣٦]، إذ «لم تأت علة - أي: تخرجه عن أصله- فجرى على الأصل، إلا أن يُضطَرَّ شاعر فيحذف...»[٢٣٧]، ولذلك قَبُح عندهم إجراء غير المصادر مجرى المصادر؛ لأنَّ «الأسماء لا تجري مجرى المصادر»[٢٣٨]، ومن سنن العرب في كلامهم خروج الكلام عن أصله، قال سيبويه: «ومن كلامهم أن يَجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»[٢٣٩]، ولهذا «قد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره»[٢٤٠]؛ ومن أصولهم الحمل، إذ «لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقةٌ وفصيلها الراتعانِ، فهذا محالٌ»[٢٤١]؛ لأنه «لا تُحمل صفة الاثنين على الواحد»[٢٤٢]، و«قد يُوَجَّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيرُه، وربما وقع ذلك في كلامهم»[٢٤٣].

وقد حرص العرب على رَدِّ الكلام إلى أصله، فقد رصدوا بعض العناصر اللغوية التي ترد الكلام إلى أصله نحو قولهم: «كأنهم لمَّا أضافوا رَدُّوه إلى الأصل»[٢٤٤]، والإضافة هي أقوى العناصر اللغوية على ردّ الأشياء إلى أصولها. يقول سيبويه:

«الإضافة أقوى على الرد»[٢٤٥]، وقوله: «الإضافة... هي أردُّ له إلى الأصل»[٢٤٦]؛ لأنّ «المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد»[٢٤٧]،ويشترك مع الإضافة عناصر أخرى في رَدِّ الأشياء إلى أصولها، نحو: التثنية وجمع المؤنث السالم نحو قوله: «تُرَدّ في الإضافة كما تُرَدّ في التثنية وفي الجمع بالتاء»[٢٤٨]، وكذلك فالتحقير والجمع والتسمية عناصر أخرى تردّ الأشياء إلى أصولها في كلام العرب، نحو قول سيبويه: «ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً وهو في الأصل له، ويردّونه في التحقير والجمع... فهذه الحروف إذا صُيِّرت اسماً صارت عندهم من بنات الثلاثة المحذوفة...»[٢٤٩]، ونحوه قوله: «لَمَّا جاءت الألف واللام والألف الخفيفة رَدَّته إلى أصله؛ لأنَّ أصله أن يكون مُسَكّناً على لغة أهل الحجاز»[٢٥٠]، ونحو المنادى في قولهم: «إذا لم تجئ بيا إلى جنب اللام كسرت وَرُدَّت إلى الأصل»[٢٥١]. وكذلك يتم «رَدُّه بالإضمار إلى أصله»[٢٥٢]، وكذلك فإن وجود العلة يرد الأشياء إلى أصلها نحو قوله: «لَمّا طال، أي المضاف، نُصِبَ ورُدَّ إلى الأصل»[٢٥٣]، وإذا زالت العلة رُدَّ الشيء إلى أصله أيضاً نحو: الحذف للثقل في الفعل وغيره لقوله: «إلا أَنْ تُدرك الفعلَ علةٌ مطردةٌ في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف، فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذفتَ»[٢٥٤].

ومن قواعدهم التوجيهية أيضاً في معيار الأصل والفرع ما جاء في افتراض بعض العناصر اللغوية وأولِيَّتها وأسبقيتها في النظام اللغوي المُفْتَرض في ذهن الناظر غالباً، نحو قوله: «النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأنَّ النكرة أول، ثم يدخلُ عليها ما تُعَرَّف به»[٢٥٥]، و«الواحد أشدُّ تمكناً من الجميع؛ لأنَّ الواحد الأول»[٢٥٦]، و«المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنَّ المذكر أول، وهو أشد تمكناً»[٢٥٧]، و«الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تَمكناً»[٢٥٨]، و«الاسم أبداً له مِن القوة ما ليس لغيره»[٢٥٩]، ولمعيار الأصل والفرع أثر واضح في تفسير أصل الوضع حيث قال سيبويه: «وأما ما جاء على ثلاثة

أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً فيه وغيرَ مزيدٍ فيه؛ وذلك لأنه كأنه هو الأول، فَمِن ثَمَّ تَمَكَّن في الكلام، ثم ما كان على أربعة أحرف بعده، ثمَّ بناتُ الخمسة؛... وهي أقصى الغاية في الكثرة»[٢٦٠]، أي: في كثرة عدد حروفها، وليست الكثرة المطلقة في الاستخدام، والأصل صدارة الفعل إذا عَمِل نحو قول سيبويه: «الحد أن يكونَ الفعل مبتدأ إذا عَمِل»[٢٦١]، وحرف الجر أصلٌ في عمله، ولذلك قال سيبويه: «حرف الجر لا يُضْمَر»[٢٦٢]، وقال: «ليس في كل موضع يضمر الجار»[٢٦٣]؛ لأن «المجرور داخل في الجار»[٢٦٤]، فهما كالاسم الواحد الذي يَقْبُح الفصل بين جزأيه.

المعيار الخامس - سنن العرب في كلامهم:

هذا المعيار ضابط كلي جمعه سيبويه في القاعدة الكلية «قِفْ على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فَسِّر»[٢٦٥]، فتلك القاعدة أصل مُحْكَمٌ في وجوب اتباع سنن العرب في كلامهم والالتزام بالمسموع من العرب وإجرائه كما أجرت العرب كلامها وتقديمه على النظر والقياس، وعليك أن «تُضْمِر بعد ما أضمرَت فيه العرب مِن الحروف والمواضع، وتُظْهِرَ ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء... على ما أجروا... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فَسِّر»[٢٦٦]، «فأجرِه كما أجْرَت العرب واستحسنت»[٢٦٧]، يظهر هذا المعيار جلياً في الاتساع في كلام العرب، ويُقْصَد به مُطْلَق الخروج عن أصل الوضع بخرق القاعدة في ظواهر عدة منها: الحذف، والتقديم والتأخير، والتضمين، والاختصار، والإيجاز... إلخ، نحو قول سيبويه: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار»[٢٦٨]، ومنه الحذف عندهم حيث «جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى»[٢٦٩]، ومن ضروب الاتساع أيضاً: «اختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ»[٢٧٠]، نحو: ذهب وانطلق، ونحو «اتفاق اللفظين والمعنى مختلف»[٢٧١]، نحو وَجَد بمعنى غَضِب، وَوَجَدَ بمعنى صادف ما كان يبحث عنه. وباب الاتساع أصل في العربية لفكرة شجاعة العربية عند

سيبويه، وهو دال على القدرة اللغوية والكفاية اللغوية للعرب المبدعين في لغتهم، وهذا الاتساع حكاية للكلام المستعمل المُنْجَز بالفعل، وليس افتراضاً نظرياً يُجْريه الصانع، ولا علاقة له بالسماع، وهو باب قائم على إدراك المعاني المجازية، نحو قول سيبويه في تعليقه على وقوع الفعل على غير مفعوله الحقيقي في قولهم: «أكلت أرض كذا»، أي «إنما أراد أصاب من خيرها وأكلَ من ذلك وشرب. وهذا الكلام كثيرٌ، منه ما مضى، وهذا أكثر مِن أنْ أُحصيه»[٢٧٢].

ومن قواعدهم ما يتصل بالمعنى وسعة الكلام فيما يُعْرف بالتضمين، فمن كلامهم أن يدخلوا المعنى الشيء لا يدخل في مثله لعلاقات دلالية بين عنصري التضمين، و«مِن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام»[٢٧٣]، وذلك نحو طائفة الأفعال الناسخة التي تتحول بالتضمين إلى أفعال تامة تطلب مرفوعاً فقط بعد أن كانت تستلزم مرفوعاً ومنصوباً لها، يقول سيبويه: «وقد يكون لكانَ مَوْضِعٌ آخرُ يُقتَصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدُ الله، أي: قد خُلِق عبد الله، وقد كان الأمرُ، أي وقع الأمر، وقد دام فلانٌ، أي ثَبتَ، كما تقول: رأيت زيداً، تريد رؤية العين، وكما تقول: أنا وجدته، تريد وجدان الضَّالَة، وكما يكون أصبح وأمسى مَرَّة بمنزلة كان، وَمَرَّة بمنزلة قولك: اسْتَيْقظُوا ونامُوا»[٢٧٤]، ومن ذلك التقديم للكلام للعناية والاهتمام هو ضرب مِن ضروب الاتساع في كلام العرب، نحو قوله: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُم ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانهم ويعنيانهم»[٢٧٥]، ومن قواعدهم: «قد يقع الشيءُ موقعَ الشيءِ وليس إعرابُه كإعرابه»[٢٧٦]، ومن قواعدهم المُوَجِّه للإعراب والموقع أيضاً قوله: «الحد أن يكون الفعلُ مبتدأ إذا عَمِل»[٢٧٧]، وقولهم: «كُلَّما أَخَّرت الذي تلغيه كان أحسَن»[٢٧٨]، و«كلما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى»[٢٧٩]، وقوله: «المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده»[٢٨٠]، و«تأخير الخبر على الابتداء أقوى؛ لأنه عاملٌ فيه»[٢٨١]، وقوله: «لا يُعْمَل في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ»[٢٨٢]، وقوله:

«إذا أعملت العربُ شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً»[٢٨٣]، ومنه قولهم: «المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد»[٢٨٤]، ولذلك «لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما»[٢٨٥].

ومن قواعدهم التوجيهية في مجال الاقتضاء والتلازم والإسناد ومقتضيات التركيب قولهم: «الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكُن كلاماً، والاسمُ قد يَستغني عن الفعل»[٢٨٦]، و«الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعلُ بغير فاعل»[٢٨٧]، و«لما طال الكلامُ قَوِي. واحتُمل ذلك، كأشياءَ تَجوز في الكلام إذا طال وتَزدَادُ حُسناً»[٢٨٨]، و«لا يستقيم أن تُخْبر المخاطَب عن المنكور»[٢٨٩]، ومن قواعدهم في مجالي الإظهار والإضمار قولهم: «إذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يَخرج عن عمله مظهراً»[٢٩٠]، و«كلما كَثُر الإضمارُ كان أضعف»[٢٩١]، ومن قواعد التوجيه لدى سيبويه في باب الاختصاص قوله: «ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء»[٢٩٢]، و«من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة»[٢٩٣]، و«حروف الجزم لا تَجزمُ إلا الأفعال، ولا يكون الجزمُ إلا في هذه الأفعال المضارِعة للأسماء، كما أنَّ الجر لا يكون إلا في الأسماء، والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء»[٢٩٤]، ومما يتصل بقواعد التوجيه للمعنى أيضاً في مجال مطابقة اللفظ لمعناه: نحو قوله: «المؤنث أشدُّ ملاءمةً للمؤنث، والأصل عندهم أن يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المُذَكَّر بالمُذَكَّر»[٢٩٥]، و«صفات المعرفة تجري مِنَ المعرفة مَجرى صفات النكرةِ مِن النكرة»[٢٩٦]، ولذلك «لا يجوز أن تَصف النكرةَ والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين... فهذا مُحال»[٢٩٧]؛ «لأنه لا تحملُ صفةُ الاثنين على الواحد»[٢٩٨].

ومن قواعد التوجيه الكلية المشابهة، وهي أصل مُحْكم ومُعْتَبَر بنى عليه سيبويه جُل تعليلاته وقياسه، وصاغ ذلك في قواعد توجيهية عديدة منها: «مِن كلامهم أن يُشبِّهوا الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثلَه في جميع الأشياء»[٢٩٩]، و«يُشَبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه»[٣٠٠]، ونحو ذلك كثير[٣٠١]. والمشابهة أصل قائم عليه القياس عند سيبويه، وذلك نحو قوله: «لا ينبغي لك أن تَكسر البابَ وهو مطَّرد، وأنت تجد له نظائر»[٣٠٢]، و«هم مما يُغَيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[٣٠٣]، و«العرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يُدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء»[٣٠٤]، ومن قواعد التوجيه الكلية عند العرب تمسكهم بالظاهر والموجود والمُنْجَز والمستعمل من كلام العرب، يقول سيبويه في سياق حديثه عن الإضافة إلى الجمع الذي لا واحد له من لفظه: «فإذا لم يكن له واحدٌ لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى من أن أُحدِث شيئاً لم تَكَلَّم به العرب، وتقول في الأعراب: أُعْرَابِيٌ؛ لأنه ليس له واحد على هذا المعنى»[٣٠٥]، ولعل مما يُحْمَل على هذا الظاهر أيضاً تعليل سيبويه لكثرة وقوع (قريباً) ظرفاً وقلة وقوع (بعيداً) نحو قوله: «الدنو أشدُّ تمكيناً في الظرف مِن البُعْد»[٣٠٦]، فالأصل توجيه الشيء على نظيره القريب، فإن تَعَذَّر ذلك وَجَّه إلى غيره البعيد عن الظاهر والمُنْجَز الموجود في قوله: «قد يوَجَّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غَيره»[٣٠٧].

٥-٣- ماهية قواعد التوجيه عند الشافعي وأهميتها:

أما عن قواعد التوجيه الكلية التي يرجع إليها أغلب مسائل الفقه عند المتأخرين فمجموعة في الأصول الخمسة التالية[٣٠٨]:

١- الأمور بمقاصدها.

٢- الضرر يُزال.

٣- العادة مُحكَّمة.

٤- المشقة تجلب التيسير

٥- اليقين لا يزول بالشك.

تلك الأصول الخمسة الكبرى يندرج تحتها قواعد فرعية، وليس من شأن البحث أن يُسْقِط كلام متأخري الفقهاء على كلام الشافعي، فيجب علينا أن نقرأ كتب الشافعي لا أن نقرأ عنها، ولذلك أوجبت على نفسي استخراج تلك القواعد الفقهية الكلية أو قواعد التوجيه من كتب الشافعي دون إسقاط لكلام المتأخرين على عباراته، وبالقراءة لاحظت أن تلك القواعد الفقهية وردت متناثرة في كتاب الأم في عبارات غير مُجَرَّدة ولا موجزة على عادة الأوائل في تآليفهم، إذ لم يكن مِن شأن الشافعي في تلك الفترة المبكرة من التأليف في الفقه وأصوله أن يُجَرِّد العبارات ويحدد المصطلحات ويُقَنِّن ويفلسف الأقوال، ولكن منهجه كان استقرائياً استنباطياً واصفاً للظواهر والأحكام والعلل دون أحكام مُسَبَّقة ولا مصطلحات محددة، إذ اتسم عمله بالاجتهاد والنظر التأملي في المسائل الفقهية رغبة في وضع أصول جامعة لهذا العلم مِن منبعها الأصيل، الكتاب والسنة وإجماع أهل الأمة، إذ الشريعة الإسلامية تشتمل على أصول وفروع، وأصولها قسمان، أصول الفقه - أي: أدلته الإجمالية - وقواعد الفقه، أي القواعد الكلية وقواعد التوجيه، يقول شهاب الدين القرافي: «إنّ الشريعة المُعَظَّمة المحمدية - زاد الله تعالى منارها شرفاً وعلواً - اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان، أحدهما المسمى بأصول الفقه، وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم والصيغة الخاصة للعموم ونحو ذلك، وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس حجةً وخبر الواحد وصفات المجتهدين، والقسم الثاني: قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة

العدد عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى ولم يذكر منها شيء في أصول الفقه»[٣٠٩].

علم أصول الفقه خاص بالألفاظ العربية لإثبات الأحكام الشرعية بأدلة إجمالية، أما القواعد الفقهية فخاصة بالمعنى للكشف عن أسرار الشرع وحكمه، وتلك القواعد الأصولية تجمع بين الدليل والحكم، وهي قواعد كلية وقطعية الدلالة، وهي أصول، والحكم فيها بواسطة الدليل، أما القواعد الفقهية أو قواعد التوجيه فخالية من الدليل، وتدور فحواها حول الحكم فقط، وهي قواعد أكثرية أو أغلبية، وظنية الدلالية، وهي فروع للقواعد الأصولية، والحكم فيها يكون مباشرة»[٣١٠]، وتلك الفروق بين علمي أصول الفقه والقواعد الفقهية ليست جامعة مانعة، فمن المعلوم أن أصول الفقه موضوعها الأدلة الإجمالية، أما القواعد الفقهية فموضوعها فعل المُكَلَّف سواء أكان فعلاً أو قولاً، إلا أنه ومع ذلك «قد توجد بعض القواعد تشمل بعض الموضوعين، فمن نظر إليها أنها متعلقة بالدليل جعلها مِن قواعد أصول الفقه، وَمَن نظر إلى تعلقها بفعل المُكَلَّف والفروع جعلها قاعدة فقهية، ولعل مِن أوضح الأمثلة على ذلك قاعدة العُرْف، فمن نظر إلى أنه صادر مِن المُكَلَّف جعله قاعدة فقهية، وغالباً ما يُعَبَّر عنه بالعادة مُحْكَمة، ومن نظر إليه على أنه إجماع عملي اعتبره مِن قواعد أصول الفقه»[٣١١]، وقواعد التوجيه الفقهية ترتبط بالعبادات والمعاملات فقط، أما قواعد التوجيه النحوية فترتبط بالكلام، وعلى الرغم من الاختلاف بينهما في مجال التطبيق الفعلي فإنَّ وظيفتهما ومهمتهما تكون متطابقة، وتدور حول تكوين الملكة اللغوية والفقهية لدى المجتهد أو الناظر وتنميتها رغبة في الإلمام بأصول التوجيه في علمي النحو والفقه وطلباً لتيسير تعلم النحو والفقه ولَمّ شعَثها، وتنظيم الفروع الكثيرة تحت قواعد توجيه كلية وأصول جامعة لأسرار ومسائل العِلمين العظيمين.

قواعد التوجيه الفقهية عند الشافعي قوامها المعنى، ودليل ذلك احتفاؤها بالمعنى في غير موضع من الرسالة، والأم، ففي الرسالة يقول الشافعي: «إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تَعْرِف مِن معانيها، وكان مما تَعْرِف من معانيها اتساع لسانها، وأنّ فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً...»[٣١٢]؛ لأنَّ «لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها لفظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها مَن يعرفه»[٣١٣]، وقد سبق للباحث الحديث عن الاتساع في مبحث الأصول والفروع بين سيبويه والشافعي.

٥-٤- معايير تقسيم قواعد التوجيه عند الشافعي:

قواعد التوجيه عند الشافعي متعددة، أكتفي بِأَجْمَعِها وأشْمَلِها في سياق هذا البحث وسأعرضها مختصرة موجزة غالباً، وذلك كما يلي:

- التمسك بالظاهر أصل عظيم عند الشافعي يجب العمل به كما دل عليه اللفظ ما دام واضح المعنى، والعدول عن الظاهر خروج عن القاعدة، ولا يَسُوغ شرعاً إلا بدليل ثابت، وهذا الأصل يدخل في إطار استصحاب الحال أو الأصل عند الشافعي، وهو أصل مُحَكَّم عنده، بل لقد وَظَّفَه في علم أصول الفقه في غير موضع منها قوله: «وما نهى عنه رسول الله فهو على التحريم حتى تأتي دلالة عنه على أنه أراد به غير التحريم»[٣١٤]، فالأصل والظاهر في النهي هو التحريم، ولا ينفك التحريم عن النهي إلا بمسموع صحيح، وأصل هذا التوجيه الداعي إلى التمسك بالظاهر القاعدة التوجيهية الكلية التي صاغها الشافعي في كتابه الأم بقوله: «إنما كُلِّف العِبادُ الحُكْمَ على الظاهر مِن القولِ أو الفِعْلِ»[٣١٥]، وقوله: «لا يُحِلُّ حاكمٌ شيئاً ولا يُحَرِّمُه، إنما الحُكْمُ على الظاهر»[٣١٦]، تلك القواعد الداعية إلى التمسك بالظاهر أصلها عند سيبويه قوله: «فهذا أقوى مِنْ أَنْ أُحدِثَ شيئاً لم تَكَلَّمْ به العربُ»[٣١٧].

ومن قواعد التوجيه الفقهي عند الشافعي قوله: «لا أَدْفَعُ اليَقينَ إلا بِيَقين»[٣١٨]، و«مَن عُرِف بشيءٍ فهو عليه حتى تقوم بَيِّنَةٌ بخلافه»[٣١٩]، و«أصل الناس الحرية حتى يُعْلم أنهم غير أحرار»[٣٢٠]، و«لا تُمْنَع الحقوق بالظنون ولا تُملك بها»[٣٢١]، هذه القواعد هي أساس لقول الفقهاء المتأخرين في أصولهم الخمسة «اليقين لا يزول بالشك».

ومن قواعد التوجيه في مجال الضرورة والحاجة عنده قوله: «يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها»[٣٢٢]، و«كل ما أَحَلَّ مِن مُحَرَّم في معنى لا يحلّ إلا في ذلك المعنى خاصة، فإذا زايل ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم»[٣٢٣]، و«ليس يحل بالحاجة مُحَرَّم إلا في الضرورات»[٣٢٤]، و«الحاجة لا تُحِقُّ لأحدٍ أن يأخذَ مالَ غيره»[٣٢٥]، تلك القواعد في مجالي الضرورة والحاجة تشبه ما أصَّله سيبويه في باب «ما يحتمل الشعر»، وفيها دلالة على تحكيم العرف والعادة فيما تعارف عليه العرب مِن فرق بين الضرورة التي هي أشد درجة من الحاجة ويترتب عليها ضرر مُؤَكَّد وخطر مُحْدِق بالنفس ونحوها، والحاجة التي تأتي في درجة أدنى من الضرورة، ويترتب عليها مجرد الضيق والحرج والصعوبة في نفس صاحبها دون الضرر المُؤَكَّد، ولذا كانت الضرورات تبيح المحظورات عند الشافعي، ولا يأثم مَنْ يقترفها، أما الحاجة فلا تبيح لصاحبها ارتكاب المحظور، ويأثم المحتاج إذا وقع في المعصية والمخالفة الشرعية.

ومن قواعد التوجيه الفقهي عند الشافعي في مجال الأخذ بالرخصة الشرعية قوله: «إنما جُعِلت الرخصة لمَنْ لم يَكُن عاصياً»[٣٢٦].

ومن قواعد التوجيه الفقهي عند الشافعي أيضاً في البدء بما يُخاف فوته وعدم إدراكه، قوله: «إذا اجتمع أمران يَخَاف أبداً فوتَ أحدهما ولا يخافُ فوتَ الآخَر بَدَأ بالذي يُخاف فوته، ثم رَجَع إلى الذي لا يُخاف فوته»[٣٢٧].

ومنها في شأن أحكام النوافل قوله: «كانت النوافل أتباعاً للفرائض لا لها حكم سوى حُكم الفرائض»[٣٢٨]، و«كلُّ عمل له قبل أن يَدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروجُ قبل إكماله، وأحبُّ إليّ لو أَتَمَّه إلا الحج والعمرة فقط»[٣٢٩].

ومنها في رَدِّ ما سُمِّي بالإجماع السكوتي قوله: «لا يُنسَب إلى ساكتٍ قولُ قائلٍ ولا عملُ عامِلٍ، إنما يُنْسَبُ إلى كلٍّ قولُه وعملُه»[٣٣٠].

ومنها في حكم اجتماع الحلال والحرام قوله: «كلُّ حرامٍ اختلَطَ بحلالٍ فلم يتميَّز منه حُرِّم»[٣٣١].

ومنها في أثر الانتقال وحكمه قوله: «ما تَحَوَّل لم يَعُد»[٣٣٢].

ومنها في حكم القيمة قوله: «ما لا يَحلُّ ثَمَنُه مما يُمْلَكُ لا تَحِلُّ قيمتُه»[٣٣٣]، ومنها في حكم رجوع المغرور على الغار قوله: «كل غارٍّ لزِمَ المغرورَ بسببه غُرمُ رَجَع به عليه»[٣٣٤]، ومنها في منزلة الوالي بين رعيته قوله: «منزلة الوالي من رَعِيّته بمنزلة والي مالِ اليتيم مِن ماله»[٣٣٥].

ومن قواعد التوجيه الفقهية عند الشافعي في أحكام العقود قوله: «إذا عَقَد عَقْداً صحيحاً لم يُفْسِده شيءٌ تَقَدَّمَه، ولا تأخَّر عنه، كما إذا عَقَد عقداً فاسداً لم يُصلِحْه شيءٌ تقدَّمَه ولا تأخر عنه، إلا بتجديد عقد صحيح»[٣٣٦].

ومن القواعد التوجيهية الفقهية عند الشافعي في أحكام الإسلام والكفر والردة قوله: «الإسلام يَهْدمُ ما قَبْلَه»[٣٣٧]، و«الكفر ملةٌ واحدةٌ»[٣٣٨]، و«لا تُسْقطُ الردةُ عنه -أي عن المرتد- شيئاً وجب عليه»[٣٣٩]، وهكذا جاءت القواعد الفقهية أو قواعد التوجيه عند الشافعي مُعَبِّرَة عن اجتهاده في فهم النصوص الشرعية وتنزيلها على أفعال المكلفين وأقوالهم في عبارات وصفية بعيدة عن التجريد والتنظير المجرد، ودالة على قدرة الشافعي على الاستنباط بعد الاستقراء لنصوص الشريعة.

المبحث السادس

القواعد الأصولية بين سيبويه والشافعي

القواعد الأصولية بين سيبويه والشافعي

٦-٠- مهاد:

قواعد السماع والقياس أهم القواعد الأصولية عند سيبويه والشافعي، وإنْ لم يكونا الأصلين الوحيدين، أما الأصول الأخرى (الإجماع، واستصحاب الحال، أو استصحاب الأصل، والاستحسان) فمحمولة عليهما كما سيأتي بيانه، وإذا كان عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر قد اعتمدا القياس كثيراً وعُرِفا به، وإن لم يهملا السماع، وإذا كان أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب قد عُرِفا بالسماع واشتهرا به مع عملهما بالقياس، فإنَّ سيبويه قد جمع في كتابه المنهجين معاً في دقة وبراعة مشهورة، فهو الإمام العَلَم في الرواية والدراية بجمعه بين أمانة السماع ودقة النظر والاستنباط والقياس.

٦-١-: السماع بين سيبويه والشافعي:

السماع هو الأصل الأول مِن أصول النحو العربي عند سيبويه، وهذا السماع لفصحاء العرب ممن لم تتغير لغتهم الأصلية، والفصيح عند سيبويه يقابله الكلام الملحون غير الصحيح، وهو ليس مِن كلام العرب، فليس الفصيح عنده مقابل اللغات واللهجات، إذ كل اللغات عنده فصيحة غير أنها تتفاوت في درجة فصاحتها، والفرق بين هذه اللهجات ليس فَرقاً في الفصاحة وعدمها، وإنما هو فرق في الاطراد وكثرة الاستعمال عند العرب لا غير، وقد صاغ سيبويه عبارات دالة على أصالة كلام العرب المسموع عنهم سواء أكان مطرداً شائعاً كثير الاستخدام أم خاصاً بلغة أو لهجة معينة لم يشتهر بينهم نحو قوله: «كذلك هذا وما أشبهه فَأَجْرِه كما أَجْرَتْه العربُ»[٣٤٠]، وأجمع من ذلك قوله: «فَقِف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فَسِّر»[٣٤١]، هذا النص الجامع دال على أهمية السماع وتقديمه على ما عداه من القياس وغيره، بل فيه إشارة إلى أنَّ السماع عند سيبويه يعادل وجوب الاتباع

للسنة عند الفقهاء والأصوليين، والسماع عند سيبويه ليس مجرد سماع فردي، بل هو في حقيقته سماع جماعي قائم على فكرة الإجماع الذي تتواتر الجماعة اللغوية على قبوله، إذ هو ميدان حضارتها ومجدها، وأثمن ما تُبْذل مِن أجله النفوس، فلا كذب في السماع أصالة، فكل عربي حجة فيما يقول وينشد مِن لغته ولاسيما في العصور الأولى للاحتجاج.

التزم سيبويه بالمسموع عن العرب كما هو دون تغيير في كلامهم، وتَجَلَّى هذا المنهج في ملمحين رئيسين، هما: العبارات الجامدة والأمثال وما حُمِل عليهما مما يدور في إطار الاتساع في لغة العرب، ففي سياق عرضه لبعض عباراتهم نحو (شهرا ربيع) حيث قال: «فليس لك في هذه الأشياء على أن تُجْرِيها على ما أجروا، ولا يجوز ذلك أن تريد بالحرف غيرَ ما أرادوا»[٣٤٢]، ولذا نراه حَذِراً مِن مخالفة كلام العرب، نحو ما جاء في سياق حديثه عن النسب إلى الجموع التي لا واحد لها من لفظها، يقول: «وإن أضفت إلى عَباديدَ قلت: عباديديٌّ؛ لأنه ليس له واحد... فإذا لم يكن له واحدٌ لم تجاوزه حتَّى تعلم؛ فهذا أقوى من أن أُحْدِث شيئاً لم تكلَّم به العرب»[٣٤٣]. حقاً إنه الاتباع لسنن العرب في كلامهم وعدم مخالفتهم والحذر مِن ذلك أتم الحذر. والملمح الثاني فيما يعرف بالنوادر مما كَثُر استعماله وشَذّ في بابه قياساً نحو: «استحوذ وما حُمِل عليها مِن الأصول المرفوضة»[٣٤٤]، فتلك الألفاظ والتعبيرات كثيرة الاستعمال شاذة في بابها ونظائرها، «وليس كل شيء يكثر في كلامهم يُحْمَل على الشاذ، ولكنه يُجْرَى على بابه حتى تَعلم أن العرب قالت غير ذلك»[٣٤٥].

أما عن مصادر السماع اللغوي عند سيبويه فهي القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، فالقرآن الكريم لا خلاف في حجيته، والقرآن الكريم وقراءاته مصدر رئيس من مصادر السماع عند سيبويه والنحاة قاطبة»[٣٤٦]، والحديث الشريف المصدر الثاني من مصادر السماع اللغوي لارتباطه وتلازمه

بالقرآن الكريم، إلا أن سيبويه لم يُنزله تلك المنزلة في الاستشهاد وما أورده من أحاديث قليلة جاءت للاستئناس على الرغم من إحاطته ومعرفته بتلك الأحاديث، أما كلام العرب شعراً ونثراً فقد استحوذ على اهتمام سيبويه والنحاة قاطبة، وكان طريق سيبويه في سماع كلام العرب المشافهة للأعراب ونقله عنهم مباشرة دون وسيط، واصفاً مَن يُنْقَل عنهم بالثقة، ولفظة (العرب) عنده تشمل البدو والحضر، وكثيراً ما كان يقرن لفظ (عربي) بما يدل على التواتر والكثرة كقوله: «عربي كثير»[٣٤٧]، ولكنه عندما يصف الكلام بـ(فصيح، أو جيد، أو حسن) لا يُتبعه بما يدل على كثرة الاستعمال، إذ كل كلام العرب فصيح إلا أنه درجات فيها، وكذا كان السماع لكلام العرب لدى سيبويه عن طريق الأخذ برواية شيوخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، والأخفش الكبير، وعيسى بن عمر.

المعيار الذي اعتمده سيبويه في الجمع اللغوي لكلام العرب هو كثرة الاستعمال وشيوعه جغرافيا مِن خلال محورين زماني ومكاني، أما المحور الزماني فمقصور على عصر الاستشهاد الذي حافظت فيه اللغة على فصاحتها في منظورهم، وهو عصر عُرِف بزمن الفصاحة من الجاهلية إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وأما المحور المكاني فيرتبط بما قَرّ في أذهانهم حول البداوة وأنها أصل اللغة، والفصاحة لا تتوفر إلا لدى البدو سكان الصحراء البعيدين عن الحضر، فمنبع هذا الاعتقاد يرجع إلى فكرة البعد عن المؤثرات الأجنبية التي تُخِلُّ بنقاء الكلام العربي وفصاحته، وحَدَّدوا حينئذٍ بعض القبائل نحو: قيس، وتميم... فيما يُعْرَف عند العلماء بالقبائل الست أو السبع على خلاف بينهم، ومِن الجدير بالذكر في هذا الشأن أنَّ ما شاع قديماً وحديثاً وعند المستشرقين أيضاً مِن حقائق مغلوطة منها قولهم: الكوفيون يُقدِّمون السماع ولا يعيرون اهتماماً للقياس والقاعدة بعكس البصريين الذين يقدمون القياس على السماع، وليس أسوأ مِن تلك المقابلة

المزعومة عند إمعان النظر فيها، فلا يمكن عقلاً أن تقوم المقابلة على أساس من السماع والقياس؛ لأنهما يمثلان مستويين مختلفين، ولا يمكن لنحوي أن يعتمد على أحدهما دون الآخر، وكل الأصول التي اعتمدها سيبويه عبارات مسموعة وليست مقيسة، فالقياس فرع على السماع وليس مقابلاً له، بل التقابل الحق هو الذي أقامه سيبويه بين القياس بمعنى : الأصل والمعدول عنه، وسيأتي بيان ذلك في مبحث القياس قريباً.

السماع عند سيبويه مُقَدَّم، ولا نلجأ إلى قياس مع وجوب السماع الذي يعارض ذلك، ولا شرط يلزم ثبوته في المسموع إلا النقل الصحيح، فالسماع أصل عند سيبويه وشيوخه من علماء العربية، ولذا نرى سيبويه وشيوخه يتحرجون تحرجاً شديداً من أن يقول النحوي ما لا يقوله العرب كما أشرت سابقاً، ونراهم يتمسكون أشد التمسك بالظاهر دون تأويل للمنطوق والمسموع من كلام العرب، حكى سيبويه ذلك في سياق عرضه لبعض الظواهر اللغوية في باب المقصور والمنقوص، نحو «وقالوا رَضِي يَرضَى، وهو راضٍ وهو الرِّضَا، ونظيره سَخِط يَسْخَطُ سَخَطاً، وهو ساخِطٌ، وكسروا الراء كما قالوا: الشِّبَع، فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يُجْسَرَ عليه إلا بسَمَاع... وقالوا: بدا له يبدو له بداً، ونظيره حَلَب يَحلُبُ حَلْباً، وهذا يُسْمَع ولا يُجْسَرُ عليه، ولكن يُجاء بنظائره بعد السمع»[٣٤٨].

ففي هذا النص السابق دلالة قوية على ردّ سيبويه تلك الظاهرة اللغوية إلى السماع وحده دون غيره؛ لأنّ السماع ليس كالقياس الذي يرتبط بقاعدة كلية بل المسموع كله أصل في ذاته، ولكنّ تجاوز هذا السماع تَعَدٍّ وتجاسر على اللغة، ووقوع في دائرة اللحن وخروج بالكلام عن سنن العرب في كلامهم، ويمكن لي عقد مقارنة سريعة في حجية مصادر السماع وطبيعته بين سيبويه والشافعي كما يلي:

طبيعة السماع ومصادره	سيبويه	الشافعي
١- السماع	- أصل واسع عند النحاة، وطبيعة عمل النحوي تتعلق باللسان والتركيب والمعنى.	- النص طبيعة عمل الفقيه، تتعلق بما في الآيات والأحاديث مِن أحكام تشريعية والنص عند الفقهاء يُرادف السماع عند النحاة
٢- طبيعته	- قائم على المشافهة في الأغلب فيما نقلوه عن العرب شعراً ونثراً والقراءات القرآنية، ويشترك مع الشافعي في القرآن الكريم والسنة المدونين المكتوبين.	- نص مُدَوَّن مكتوب أو شفهي .
٣- القرآن الكريم والقراءات القرآنية	- كل آياته مجال لعمل النحوي، وكذا القراءات القرآنية، ولذا يتسم عمل سيبويه بسعة الاعتماد على النص القرآني وقراءاته.	- آيات الأحكام فقط القراءات القرآنية لها، و يتسم عمل الشافعي بالخصوصية.
٤- الحديث الشريف	- كان استشهاد سيبويه بالحديث نادراً للاستئناس لأسباب كثيرة، ولذا كانت تتسم صلته بالحديث بالندرة والخصوصية.	- الحديث حجة عند الشافعي، وكان كتابه في أصول الفقه أو أصول الحديث، ولذا كان الحديث لديه أصلاً في استنباط الأحكام[٣٤٩].
٥- كلام العرب شعراً ونثراً	- أصل عظيم وكثير الشيوع لديه عن غيره مِن ألوان النثر الأخرى، بل هو أساس تلك المصادر كلها، وذلك لطبيعة عمل النحوي القائمة على فهم كلام العرب واتباع سننهم في كلامهم.	- لم يعتد به الشافعي في الاستنباط لطبيعة عمل الأصولي الخاصة بالأحكام الشرعية، وكانت اللغة وسيلة لفهم النص وليست غاية لعمله.

وفي ختام حديثي عن السماع أعرض نصاً مؤسِّساً عند سيبويه ونظيره عند الشافعي يظهر فيهما حرصهما على تبيان أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ووجوب الالتزام بالمنصوص عليه من وجوه العربية والاتباع لسننهم في كلامهم، وإجراء الكلام وَفْقَ ما أَجْروا، ووَفَق مقاصدهم التي أقاموا عليها بنيانهم، يقول سيبويه: «هذا باب مِن النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام مِن المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليك، ولَبَّيْك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك... فهذه الحروفُ كلُّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ أنك ابتدأتَ شيئاً قد ثَبَت عندك، ولَسْتَ في حال حديثك تعملُ في إثباتها وتزجيتِها... كما أنهم لم يجعلوا سَقْياً ورَعْياً بمنزلة هذه الحروف، فإنما تُجريها كما أَجْرَت العربُ، وتضَعُها في المواضع التي وُضعن فيها، ولا تُدْخِلَنّ فيها ما لم يُدخلوا من الحروف... فهذا يدُلُّك ويُبَصِّرك أنه ينبغي لك أن تُجْرِيَ هذه الحروف كما أجرت العربُ وأن تَعْنِي ما عَنَوا بها.. وَمَثَلُ الرفع طوبى لهم وحسن مآب [٣٥٠]، يدلك على رفعها رفعُ حُسنُ مآبٍ، وأما قوله - تعالى جدُّه -: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[٣٥١]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٣٥٢]، فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاءٌ ههنا؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكنّ العبادَ كُلِّمُوا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون. فكأنه - والله أعلم- قيل لهم: «ويلٌ للمطفِّفين»، و«وَيْلٌ (يَومَئِذٍ) للمُكَذِّبين»؛ أي: هؤلاء ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنما يقال لصاحب الشرِّ والهَلَكةِ، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٣٥٣]، فالعِلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطَمعِكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يَعْلَما، ومثله ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٣٥٤]، فإنما أُجري هذا على كلام العباد وبه أُنزلَ القرآنُ»[٣٥٥].

ومثل ذلك أيضاً ما يُحْمَل على الاتساع في كلام العرب من لغة القرآن الكريم في اللفظ والمعنى، حديث سيبويه عن (أم) المنقطعة قوله: «وبمنزلة (أم) ههنا قوله

عزَّ وجل ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾[٣٥٦]، فجاءَ هذا الكلامُ على كلام العرب، قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب ليُعَرَّفوا ضلالَهم.. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ ۝١٦﴾[٣٥٧]، فقد علم النَبِيُّ ﷺ أن الله عز وجل لم يَتَّخِذ ولداً، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليُبَصَّروا ضلالَتهم»[٣٥٨].

يشبه هذا النص المؤسِّس عند سيبويه نص الشافعي في الرسالة، وفيه «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف مِن معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وإنّ فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً وظاهراً يُراد به العام الظاهر، ويُسْتغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاماً ظاهراً يُراد به العام ويدخله الخاص، وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره.

- وتبتدئُ بالشيء مِن كلامها يُبَيِّن أولُ لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيءَ ويُبَيِّن آخر لفظها منه عن أوله.

- وتَكَلَّم بالشيء تُعَرِّفُهُ بالمعنى دون الإيضاح باللفظ، كما تُعَرِّف الإشارة، ثم يكون هذا عندها مِن أعلى كلامها، لانفراد أهل علمها به، دون أهل جهالتها.

- وتُسَمِّي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتُسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة»[٣٥٩]، هذا النص المؤسِّس عند الشافعي تَحَدَّث فيه في الجزء الأول عن أنماط الكلام عنده من جهة العموم والخصوص، مما سبق بيانه في مبحث اللفظ والمعنى بين سيبويه والشافعي، أما الجزء الأخير من هذا النص فقد جاء مُقْتَضباً، حيث عرض لبعض المفاهيم إجمالاً دون توضيح كما فعل في صدر هذا النص، حيث أشار إلى الشيء الواحد ذي الأسماء الكثيرة، والاسم الواحد ذي المعاني الكثيرة... إلخ في سياق حديثه عن سعة كلام العرب وتعدد الألفاظ والمعاني.

٦-٢- القياس بين سيبويه والشافعي:

القياس الأصل الثاني مِن أصول النحو عند سيبويه، والأصل الرابع عند الشافعي، وهو طريقة لفهم الواقع والنظر في المنقول والمسموع والمعلوم لاستخراج عِلْم مجهول، فهو استخراج لمعرفة عقلية من معرفة نقلية، وشرط إجراء القياس عند سيبويه هو موافقته للمسموع عند العرب الموثوق بعربيتهم، ومن ذلك قوله: «ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العربُ الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه»[٣٦٠]، وقوله: «... وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب»[٣٦١]، وكثيراً ما كان يتأكد مِنْ قول شيوخه بسؤال فصحاء العرب نحو قوله عن مسألة سمعها من الخليل: «وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه»[٣٦٢]، وكان الأغلب في قياسه على الأكثر والمطرد، أما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه نحو قوله: «فإنما هذا الأقلُّ نوادرُ تُحْفَظ عن العرب ولا يُقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه»[٣٦٣]، فتقديم السماع واجب ولازم عند سيبويه، إذ لا قياس صحيح بدون سماع صحيح عن العرب.

بل لقد كان سيبويه يعتمد الاستشهاد بالمسموع كما هو دون تغيير أو تحريف أو تبديل مع إجرائه على الظاهر من الكلام المسموع المُنْجَز المستعمل في كلام العرب، نرى ذلك واضحاً في سياق تعليله للنسب إلى الجمع الذي لا مُفْرَد له في العربية، «فإذا لم يكن له واحدٌ لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى من أن أُحْدِث شيئاً لم تَكَلَّمْ به العرب... وتقول في الأعراب: أعرابيّ، لأنه ليس له واحد على هذا المعنى»[٣٦٤]، فالقياس عند سيبويه كان محوره ومركزه السماع، بل يمكن القول إنّ القياس هو متابعة كلام العرب، يتجلى ذلك واضحاً في غير موضع مِن الكتاب نحو قوله: «لأن هذا أكثرُ في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخَر قد قاله بعضُ العرب»[٣٦٥]، فالقياس هو متابعة كلام العرب المتصف بالكثرة في الاستعمال، وما عداه من كلام العرب أيضاً، لكنه نادر لا قياس فيه لعدم اطراده، وكل ما عدا ذلك مِن نَظَر النحاة «فهو قبيح لا تَكَلَّمُ به العربُ، ولكن النحويين قاسُوه»[٣٦٦].

ما أكثر المسلمات التي تتناقلها الألسن هنا وهناك، لكنها بالتحقيق العلمي الرصين لا تثبت أمام الأدلة الساطعة، وتلك المسلمات أراها مِن آثار إسقاط ما آل إليه عِلما أصول النحو وأصول الفقه بعد القرن الرابع الهجري على تراث العلماء الأوائل في هذين الفنين، فكثير من الباحثين قد قرأ عن القياس عند سيبويه والشافعي، ولم يقرأ عنه في مصنفيهما الكتاب والرسالة، وَمِن تلك المسلمات عندهم قولهم بتأثر القياس النحوي عند سيبويه بالقياس الفقهي عند الفقهاء، وهذا التحول أراه غير صحيح لأن التتبع التاريخي يثبت أسبقية القياس النحوي على القياس الفقهي، مما يُرَجِّح أن القياس الفقهي ابتدأ بأبي حنيفة (ت١٥٠هـ)، ولكنه لم يُدوَّن إلا على يد الشافعي (ت٢٠٤هـ) في الرسالة، وهذا التاريخ متأخر بكثير عن ظهور القياس في الدراسات اللغوية عند النحاة الأوائل، نحو: ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، الذي تواترت الأخبار عنه أنه «أول من بَعَج النحو وَمَدَّ القياس والعِلل»[٣٦٧]، فقد كان أشد الناس تجريداً للقياس في زمانه، وعلى هذا النهج صار تلميذه أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، فيما رواه الزبيدي أنّ ابن نوفل قال: «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[٣٦٨]، ومن بعدهما جاء الخليل الذي كان «الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله»[٣٦٩]، وهذا القياس الاستقرائي القائم على اطراد السماع وكثرته صار عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) أقرب ما يكون إلى الآلية الذهنية والرياضة الفكرية حيث أعمل سيبويه النظر في المسموع عند العرب وسعى إلى بناء نظرية النحو العربي الكلية القائمة على السماع والقياس معاً.

مصطلح القياس مصطلح نحوي أصالة تطور استخدامه منذ ابن أبي إسحاق الحضرمي حتى سيبويه الذي نقله عن شيخه الخليل في قوله: «وزعم الخليل أنهم

بنوا البَحْرَ على فَعْلان، وإنما كان القياس أن يقولوا: بَحْرِيٍّ»[٣٧٠]، أما ادِّعَاء بعض الباحثين أن القياس كان موجوداً في عصر الرسول ﷺ فمردود عليه بأن الأمة لم تكن في حاجة إلى القياس حينئذٍ؛ لأنها - كما يقول ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) - «فعلى عهد النبي ﷺ كانت الأحكام تُتَلقى منه، بما يُوحَى إليه من القرآن ويُبَيِّنه بقوله وفعله بخطاب شفاهي لا يحتاج إلى نقل ولا إلى نظر وقياس»[٣٧١]، وأما القائلون بوجود القياس في عهد الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين- فقد اعتمدوا على الرسالة المزعومة مِن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى واليه على الكوفة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهي رسالة مردودة سنداً وتاريخاً لأنَّ أبا موسى الأشعري رضي الله عنه كان والياً على البصرة في عهد عمر بن الخطاب، وكان والي الكوفة حينئذٍ سعد بن أبي وقاص، ثم المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ولم يتولَ شأن الكوفة - أي: أبو موسى الأشعري- إلا في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه »[٣٧٢].

صار القياس النحوي في تراثنا لا يُعرَف إلا بالأركان الأربعة، الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والعلة والحكم، وهو تقسيم الأصوليين بعد الشافعي، ولا تقتضي صلة القرابة بين النحو والفقه أن يحدث هذا الخلط واللبس بينهما قديماً وحديثاً، حيث غَلّب العلماء أصول الفقه على أصول النحو، وحاكموا العِلمين إلى مصطلحات المتأخرين في هذين الفنين، فميدان اللغة (البنى والتراكيب) ليس هو ميدان الفقه (الأحكام الشرعية)، وليس القياس عند سيبويه قائماً على التشبيه كما يعتقد الكثير، بل القياس عنده قوامه التناظر والتساوي والتكافؤ لا غير عند عَلَم من أعلام التحقيق العلمي الرصين، وهو الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه الجامع «منطق العرب في علوم اللسان»، ومَرَدُّ هذا الرأي السديد هو النظر الدائم في كتاب سيبويه، والانطلاق منه لفهم القياس، دونما إسقاط لآراء ومصطلحات المتأخرين على الكتاب، فليس مَن قرأ الكتاب مِراراً كمن قرأ عن الكتاب فقط، ولذا جاءت آراؤه مُعَبِّرة عن طبيعة القياس الصحيح عند سيبويه وليس عند غيره.

فالقياس عند سيبويه «لا يعتمد على الشبه... ولا يسميه سيبويه قياساً كما سيفعله مَنْ جاء بعده (مثل: الأنباري نقلاً عن الأصوليين) وجعل سيبويه التجاذب بالشبه مبدأ عقلياً تجريبياً عاماً لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية الخارجة عن أصلها... وهو يريد دائماً التشبيه عند الناطقين العرب، فهذا ليس بقياس عنده لعدم حصول التوافق في كل المواضع»[٣٧٣]، فتشبيه العرب عنصراً لغوياً بآخر ظاهرة لغوية طبيعية وعامة الوجود من باب تفسير ما خرج مِن تلك الظواهر عن بابه، أما إقامة الأصول باكتشاف التناظر والتكافؤ وإثباتها بالقياس فلا يكون بمجرد الشبه، ويدل على ذلك تلك العبارات الجامعة الدالة على التشبيه التي ذَيَّل بها سيبويه الظواهر اللغوية التي حَلَّلها في كتابه، إذ المشابهة هي اتفاق الشيئين في الكيفية في بعض المواضع فقط، وذلك نحو قول سيبويه: «يُشَبَّه الشيءُ بالشيء في موضع واحد وإن لم يوافقه في جميع المواضع»[٣٧٤]، و«يُشَبِّهون الشيءَ بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع»[٣٧٥]، و«من كلامهم أن يشبهوا الشيءَ بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه»[٣٧٦]، و«يشبهون الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه»[٣٧٧]، و«قد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه لأنه ليس مثله»[٣٧٨].

فالتشبيه ليس بقياس عند سيبويه لعدم حصول التوافق التام في كل المواضع كما هو ظاهر في النصوص السابقة، لأنَّ «القياس هو التوافق في المجرى، أي: حصول تقابل بين جميع عناصر المقيس والمقيس عليه، والمجرى الواحد لا يختلف من موضع إلى آخر، فإذا حصل في استعمال فصحاء العرب حمل شيء على شيء دون أن يحصل توافق كامل فقد يكون بسبب الشبه»[٣٧٩]، ومثال ذلك ما ذكره سيبويه في باب إجراء (ما) مجرى (ليس) لمشابهتهما، يقول سيبويه: «هذا باب ما أُجْرِي مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا، وهل، أي: لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل

وليس ما كليس، ولا يكون فيهما إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها»[٣٨٠]، ويريد سيبويه بذلك أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز أشبهت (ليس) من جهة النفي، وأنها للحال كما أن (ليس) كذلك، أي: أشبهتها في المدلول والمجرى، وبتلك اللغة نزل القرآن الكريم ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٣٨١]، «أما بنو تميم فإنهم لا يعملونها في شيء، فيقولون (ما زيد قائم)؛ لأنهم أجروها على أصلها، وذلك أنّ أصلها الإلغاء مِن العمل على قياس حروف الاستفهام، لأنها تنقل الإيجاب إلى النفي، كما ينقل حرف الاستفهام الخبر إلى الاستخبار، فيقتضي ذلك أن تؤدي صورة اللفظ للإيذان بأنَّ الاستفهام عن ذلك المعنى بعينه، فكذلك سبيل النفي بـ(ما)، إلا أن أهل الحجاز أخرجوها عن أصلها»[٣٨٢].

هذا الشبه هو ما عُرِف بَعدُ في القرن الرابع الهجري بقياس الشبه، بل وهو تفسير لتلك الظاهرة اللغوية وربط للفرع والأصل، ولهذا لا ينبغي لنا «أن نخلط هنا بين التكافؤ بين البنى الذي يثبته القياس النحوي وبين الحمل بالتشبيه الذي هو ظاهرة لغوية تكون سبباً وعِلَّةً في خروج العناصر عن أصلها، ويحاول أن يفسرها النحوي ببيان كيفية حصولها بعلل معينة، ولم يُسَمِّ سيبويه وشيوخه هذا قياساً لأنه ليس فيه توافق تام للمجرى أو البنى، إلا أن إثبات التشبيه يحتاج إلى استدلال، وهو أيضاً ههنا يحتاج إلى استلزام الشيء لشيء آخر، ولا ينقص أبداً عن دقة الاستدلال لوجود قياس»[٣٨٣]، ويمكن القول إنَّ علل رد الفروع إلى الأصول متشعبة ومتداخلة، إلا أنه يمكن جمعها في علتين جامعتين هما علة المشابهة وعلة المخالفة، أو أدلة الإثبات وأدلة النقص كما عند صاحب كتاب «دليل القاعدة النحوية عند سيبويه»[٣٨٤].

القياس ركن أصيل في المنظومة اللغوية عند سيبويه، وهو عملي عقلي ذهني، وهو استدلال أيضاً على ثبوت التكافؤ والتناظر والتساوي بين شيئين في البنية اللغوية أو المجرى في النحو فقط، وهو ما عُرِف بعد سيبويه بالعلة، وهذا التناظر

يقتضي التلازم، وليس النظير هو الشبه؛ لأن النظير قد يكون مثل شيء آخر لا يشبهه بالضرورة، وذلك نحو قول سيبويه: «والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء»[٣٨٥]، فلا شبه ظاهر بين الجزم والجر إلا في أنّ لكل واحد منهما حكماً إعرابياً، وأما اختلافهما فهو كبير وبيِّن، و«اتفاقهما العميق ليس يوجد في هذا المستوى، بل في كون الجزم للأفعال هو بمنزلة الجر للأسماء؛ لأنهما يقعان - كلاهما- في موضع واحد، وهو ما يقابل في الفعل والاسم الرفع والنصب، فهذا ليس بشبه، بل هو تناسب وتناظر، ومن ذلك وصفهما بأن كل واحد منهما نظير الآخر، فالنظير في النحو - إذن - هو العنصر المساوي أو المكافئ لعنصر آخر أو مجموع من العناصر وقد لا يشبه إطلاقاً»[٣٨٦]، فمفهوم المكافئ أو النظير عند سيبويه لا ينبغي أن يُفَسَّر بالشبيه أو المطابق؛ لأنه قد لا يوجد أي شبه بين النظائر أولاً، ولأن الشيئين المتطابقين يجب أن يتفقا ولا يختلفا، «أما النظائر كما كان يفهمها النحاة فقد تكون بعيدة بعضها عن بعض من عدة أوجه، ومع ذلك يكشف فيها النحوي ميزة واحدة تجمعها إجرائية دائماً -لا تخص الماهية-»[٣٨٧].

وهكذا فالتناظر عند سيبويه عمل إجرائي وليس كيفياً، إذ إقامة الأصول والضوابط بالكشف عن النظائر وإثباتها بالقياس بين عناصر اللغة لا يكون أبداً بمجرد الشبه الذي تُفَسّر به كثير من الظواهر اللغوية الخارجة عن أصلها، ويميز سيبويه بين الأصل والقياس في غير موضع كما سبق بيانه، فالأصل يلزم استمراره ووجوده، وهو سابق على غيره حقيقة أو افتراضاً، والعلاقة بينه وبين الفروع المنبثقة عنه علاقة تشابه غالباً لدورانها في فلك تفسير الظواهر اللغوية عن أصولها، أما القياس عند سيبويه فيدل على التكافؤ والتساوي في البنية أو المجرى، وقد لا يستمر، بل يقتضيه العقل ولا يخرج إلى الوجود، والقياس استدلال على ثبوت التكافؤ بين المبنى والمجاري اللغوية، ويُبنى على حمل الشيء على الشيء بجامع التكافؤ الإجرائي لا الكيفي، وهو الجامع الذي عُرف بعد سيبويه بالعلة،

فليس القياس النحوي عند سيبويه عملية تسوية مجردة، بل هي نتيجة لتلك التسمية، وذلك التساوي والتكافؤ يكشفه ويثبته الأصولي من النحاة، فهذا البحث عن التساوي بين العناصر اللغوية المتباعدة فيما بينها، ومما لا شك فيه أن هناك رابطاً في العمق يجمعها، وهو مقصود القائس في إجرائه للقياس، وهو روح العلم، وتطبيقه عند سيبويه والنحاة الأوائل، وهذا السلوك العلمي أبعد ما يكون عن التأمل الفلسفي وأقرب ما يكون إلى روح العلم، وكثيراً ما نرى سيبويه يستعمل - في سياق حديثه عن القياس - عبارات دالة على الاستدلال نحو قوله: «فأنت تستدل على الممدود كما يُستدل على المنقوص بنظيره غير المعتل»[٣٨٨]، ويكثر عند سيبويه اتباع لفظ «القياس» بعبارات نحو: وهو القياس، وقول أكثر العرب، أو أكثر العرب، مميزاً بها بين القياس ووجوده فعلاً متحققاً في الاستعمال.

أما العلة عند سيبويه فهي سبب، بل هي سبب خاص لخروج الشيء عن أصله، وهي تفسير لما يطرأ من الأحداث فيغير الشيء عن حالته الأولى، و«لا يوجد في كتاب سيبويه ولا عند معاصريه وشيوخه معنى آخر لهذه الكلمة غير هذا... وقد جاء تحديد كلمة علة في كتاب العين مطابقاً تماماً لهذا الذي وَضَّحناه»[٣٨٩]، فالعلة عند الخليل هي «حَدَث يشغل صاحبه عن وجهه»[٣٩٠]، ودليل صحة ذلك قول سيبويه في الإضافة: «وتقول في الإضافة إلى قِسِّي وثَدِّي: ثُدَوِيٌّ وقُسَوِيٌّ، لأنها فُعُولٌ، فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كُسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدها وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل»[٣٩١]، ونحوه في حديثه عن ثبات الياء والواو وحذفهما في هاء الغائب «فأما الثبات فقولك: ضَربَهو زيدٌ... فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإنَّ حذف الياء والواو في الأصل أحسن... وذلك قولك: عليهِ يا فتى... ورأيت أباه قبل... فإذا كان الحرف الذي قبل الياء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التأنيث، لأنه لم تأت علة مما ذكرنا - أي: توالي ساكنين- فجرى على الأصل»[٣٩٢]، ودليل صحة ذلك أنّ العلة إذا غابت - كما في النصين السابقين - رجع الشيء إلى أصله وحالته الأولى بسبب غيابها.

العلة عند سيبويه تفسير للواقع اللغوي وإظهار لحكمة العرب في لغتهم، وعلى الرغم أن هذا المعنى للعلة عند سيبويه هو الأكثر شيوعاً في الكتاب إلا أننا نجدها عنده بمعنى أوسع، لكن بالمفهوم نفسه، فهي توجيه للتنوع في العناصر اللغوية وسبب خاص لخروج الشيء من بابه، وذلك نحو قوله: «هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء... وكينونتها في هذه المواضع[٣٩٣] ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها وعلته»[٣٩٤]، ففي هذا النص يظهر أن التقابل يدل على أن العلة يُقْصَد بها السبب الذي يُفَسِّر تنوعات الكلام ويوجهه، و«مهما كان فالقياس لا يحتاج عند سيبويه إلى علة أي إلى توجيه لأنه التكافؤ العقلي الذي يثبت بثبوت التقابل، وبالتالي التناظر بين أفراد القبيل الواحد في المجرى أو البنية، ولا يُعلِّل إلا ما يخرج عنه وصار على وجه آخر»[٣٩٥]، ومن العجيب أنك تجد أكثر الباحثين قديماً وحديثاً يُسقطون مفهوم العلة الذي عُرِف في القرن الرابع الهجري على العلة عند النحاة الأوائل، والأعجب منه أن ترى بعضهم يُسَوِّي بين مفهوم العلة القديم عند سيبويه والنحاة الأوائل والحديث في القرن الرابع الهجري، حقاً لقد «تطور مدلول العلة في النحو تطوراً عجيباً فتحول جذرياً إلى أن صار يدل في بداية القرن الرابع الهجري على الحد والقانون النحوي في ذاتهما، وهذا تَوَسُّع كبير جداً في المعنى، ولا شك أن علاقة اللزوم المنطقية التي جعلها المتكلمون تربط كل علة بمعلولها أو بحكم هو الذي حمل النحاة المعتزلة «وأكثرهم في هذا العصر كانوا مِن المعتزلة على اعتباره قانوناً»[٣٩٦]، وعلى هذا جرى تقسيم الزجاجي في الإيضاح للعلل إلى ثلاث هي: العلل التعليمية، والقياسية، والجدلية[٣٩٧].

أما مفهوم القياس عند الشافعي فهو موافقة النص، يقول الشافعي: «والقياسُ ما طُلِبَ بالدلائل على **موافقة** الخبرِ المتقدم من الكتاب والسنة؛ لأنهما عَلَمُ الحق والمفترض طَلَبه... **وموافَقَتُه** تكون من وجهين، أحدهما: أن يكون اللهُ أو رسولُه حَرَّم الشيء منصوصاً أو أَحَلَّه لِمَعْنى، فإذا وَجَدْنا ما في مِثل ذلك المعنى فيما لم

يَنُصّ فيه بعينه كتابٌ ولا سنةٌ : أحللناهُ أو حرَّمناهُ لأنه في معنى الحلال أو الحرام، أو نجد الشيءَ يُشبه الشيءَ منه والشيءَ مِن غيرِه، ولا نجدُ شيئاً أقربَ به شبهاً مِن أحدهما، فنلحقه بأولى الأشياء شَبَهاً به»[٣٩٨].

يبدو في التعريف السابق للقياس عند الشافعي تكرار كلمة موافقة عند الشافعي للدلالة على فكرة التكافؤ والتناظر التي استعملها سيبويه في كتابه في غير موضع منها قوله: «ووافق النصب الجزم في الحذف كما لو وافق النصب الجر في الأسماء، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب»[٣٩٩]، ونحو أن تقول: «إنّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل»[٤٠٠].

ليست تلك أولى المواضع التي طابق فيها كلامُ الشافعي كلامَ سيبويه، فإلى جانب اتفاقهما في أنَّ القياس عماده الموافقة والتكافؤ والتساوي والتناظر كما سبق بيانه، فللشافعي أيضاً عبارة أخرى اقتبسها من سيبويه، وهي قوله: «على مثال سَبَقَ»، نحو قوله في رَدِّ الاستحسان «فإنَّ القول بما اسْتَحْسَن شيءٌ يُحدثه لا على مثال سَبَق»[٤٠١]، ونحو قوله: «أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلف، وأنها تجري على مثالٍ واحد»[٤٠٢]، فتلك العبارة تُؤَصِّل لأهمية النص (الكتاب والسنة)، وأنه لا يجب القياس أو الاجتهاد إلا بالاعتماد عليهما وهما المثال السابق عنده، وهو يقابل عند سيبويه السماع، إذ لا يُقَدَّم على السماع شيءٌ، ولا يُعْتَدُّ بقياس إذا لم يَقُم على سماع صحيح، بل لقد أضاف الشافعي شرطاً آخر لصحة القياس إلى جانب اعتماده على النص، وهو: القياس على الأكثر أولى مِن القياس على الأقل، يقول: «والقياس على الأكثر أولى أن يقاس عليه مِن الأقل»[٤٠٣]، ومن ذلك أيضاً: الحكم على الظاهر، نحو قوله: «وهذا يوجب على الحُكَّام ما وصفتُ مِن ترك الدلالة الباطنة والحُكْم بالظاهر من القول أو البنيةِ أو الاعترافِ أو الحجةِ...»[٤٠٤]، ولهذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ : «وما نهى عنه رسول الله فهو على التحريم حتى تأتي دلالة عنه على أنه

أراد به غير التحريم»[٤٠٥]، وأضاف الشافعي أنَّ أساس القياس هو أنّ «كل حكمٍ لله أو لرسوله وُجِدَتْ عليه دِلالةٌ فيه أو في غيره من أحكام الله أو رسوله بأنه حُكِم به لمعنى من المعاني فنزلت نازلةٌ ليس فيها نصُّ حُكمٍ - حُكِمَ فيه- حُكْمَ النازلةِ المحكوم فيها، إذا كانت في معناها»[٤٠٦]، والقياس درجات[٤٠٧] -سيأتي بيانها- في الحديث عن الإجماع، ويُفَرِّق الشافعي بين الشبه وغيره بقوله: «والقياس من وجهين، أحدهما أن يكونَ الشيءُ في معنى الأصل، فلا يختلف القياس فيه، وأن يكونَ الشيءُ له في الأصول أشباهٌ، فذلك يُلحَقُ بأَوْلاها به وأكثرها شبهاً فيه، وقد يختلفون القايسون في هذا»[٤٠٨].

وأنواع القياس عند الشافعي متعددة يمكن حصرها في أربعة أنواع كما يلي:

- **النوع الأول**: أن يكون الشيءُ في معنى الأصل، فلا يختلف القياس فيه، ولذلك «فأقوى القياس أن يُحَرِّم الله في كتابه أو يُحَرِّم رسوله القليل من الشيء، فيُعْلَم أنَّ قليله إذا حُرِّم كان كثيره مثل قليله في التحريم أو أكثرَ بفضل الكثرة على القلة، وكذلك إذا حُمِد على يسير مِن الطاعة كان ما هو أكثر منها أن يُحْمَد عليه، وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحاً»[٤٠٩]، فالشافعي يرى أن ما عدا النص مِن الكتاب والسنة مما يكون في معناهما هو قياس، وليس كما زعم بعض أهل العلم أنّ هذا النوع لا يُسَمَّى قياساً، فهم يقولون: هذا معنى ما أحلَّ الله وحرَّم، وحَمِدَ وَذَمّ، لأنه داخل في جملته، فهو بعينه، لا قياسٌ على غيره»[٤١٠].
- **والنوع الثاني**: قياس المعنى، وهو «أن يكون اللهُ أو رسولُه حرَّم الشيءَ منصوصاً أو أحلَّه لمعنى، فإذا وجدناه في مثل ذلك المعنى فيما لم يُنصَّ فيه بعينه كتابٌ ولا سنة: أحللناه أو حرمناه، لأنه في معنى الحلال أو الحرام»[٤١١]، فالأحكام الشرعية التي تَعَبَّد الله - سبحانه وتعالى- عباده بها، ودلت نصوص القرآن أو السنة على المعنى (أي العلة) الذي لأجله كان هذا التعبير فيما عُرِف بَعْدُ عند الأصوليين بالعلة المنصوصة أو العلة المستنبطة، وضرب لذلك

الشافعي أمثلة[٤١٢]، فالمعنى عند الشافعي استبدله اللاحقون له في القرنين الثالث والرابع الهجري بالعلة.

- **والنوع الثالث**: قياس الشبه، وهو أن «نجد الشيءَ يشبه الشيءَ والشيءَ من غيره، ولا نجد شيئاً أقرب به شبهاً من أحدهما، فنلحِقُهُ بأولى الأشياء شَبَهاً به»[٤١٣]، كما هو الحال في تحديد المثل في كفارة الصيد في الإحرام[٤١٤].
- **والنوع الرابع**: قياس الأصول: يتضح ذلك في سياق عرضه لحديث الخراج بالضمان، حيث قال: «كل ما خرج؛ من ثمر حائط اشتريتُه، أو وَلَدِ ماشية أو جاريةٍ اشتريتُها: فهو مثل الخراج؛ لأنه حَدَثَ في ملك مشتريه، لا في ملك بائعه»[٤١٥]، فالفرع عند الشافعي أَخْذُ حكم الأصل لمعنى أدركه المجتهد.

القياس هو الاجتهاد، أبان ذلك الإمام الشافعي خير بيان لمّا سُئل عن القياس والاجتهاد أهما مفترقان أم هما اسمان لمعنى واحد، قال: «كل ما نزل بمسلم ففيه حكمٌ لازمٌ، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكمٌ اتباعه، وإذا لما يكن فيه بعينه طُلِب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد، والاجتهاد القياس»[٤١٦]، فالاجتهاد عند الشافعي يشمل كل الطرق التي يُتَوصَّل بها إلى الحكم الشرعي فيما لم يَرِد فيه نص صحيح ثابت، ولا يَعُدُّ الشافعي فهمَ النصوص الشرعية من باب الاجتهاد لأنه أصل يجب إدراكه لمن تَمَكَّن من اللغة وَعَرف سُنَن العرب في كلامهم ومقاصدهم والغموض والخصوص والتقييد والإطلاق والنسخ ودلالات الأمر والنهي... إلخ.

الاجتهاد عند الشافعي هو القياس على النصوص من باب قياس الفرع على الأصل لمعنى أو لعلة، ولعل مرجع ذلك الفهم للاجتهاد وَقَصْره على القياس على النصوص فقط بسبب طبيعة نشأة الشافعي فهو عربي اللسان عالم بسنن العرب في كلامهم ومقاصدهم، ولذلك عَدّ فهم التنزيل مِن ثوابت الفهم عنده وليس اجتهاداً كما هو الحال عند المتأخرين، ولعل هذا يُفَسِّر لنا لماذا لم يتحدث الشافعي

عن شروط المجتهد؟ بينما تَحَدَّث عن شروط مَنْ يجوز له القياس على الأخبار - وهو طبعاً المجتهد- لكنَّ كلامه أراد به التفريق بين شروط مَنْ يَحق له القياس، وهو (المجتهد) عنده، وشروط مَنْ يتصدى لفهم القرآن وهو المُفَسِّر، واشترط في القائس أن يكون محيطاً بآلة القياس وأركانه، وأن يتصف بالعقل السليم وصحة النقل أو صحة الفهم وحسن التقدير، يقول: «ولا يقيس إلا مَن جمع الآلة التي له القياس بها، وهي العلم بأحكام كتاب الله: فرضه، وأدبه، وناسخه، ومنسوخه، وعامِّه، وخاصِّه، وإرشاده، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله، فإذا لم يجد سنة فبإجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماع فبالقياس، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله مِن السنن، وأقاويل السلف، وإجماع الناس، واختلافهم ولسان العرب، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل، وحتى يُفَرِّق بين المشتبه، ولا يَعْجل بالقول به دون التثبت»[٤١٧]، ولا شك أنَّ مصطلح الاجتهاد تطور بعد الشافعي واتسع في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فصار يدل على فهم النصوص والقياس عليها بسبب ضعف القوم بلسان العرب وأساليبهم في البيان ومقاصدهم، حتى جعلوا فهم الآيات والأحاديث اجتهاداً في عرفهم، وهذا التطور للمصطلح وتنزيل ما آل إليه المصطلح عند المتأخرين على أقوال الأئمة الأعلام من النحاة والفقهاء الأوائل لسبب رئيس في هذا اللبس والخلط الذي مُلِئت به كتب أصول النحو وأصول الفقه عند المتأخرين.

الشافعي أول مَنْ حَدَّد مفهوم القياس في أصول الفقه، ويعني عنده الاجتهاد ويقوم على الموافقة بين الأصل والفرع بينما القياس عند سيبويه هو التكافؤ والتناظر بين شيئين في البنية أو المجرى. وفي ختام عرضي للقياس بين سيبويه والشافعي يمكن أن نجمل ما سبق عرضه في جدول مقارن كما يلي[٤١٨]:

مجال المقارنة	القياس النحوي عند سيبويه	القياس الفقهي عند الشافعي
١- مفهومه	- توافق البناء أو المجرى بين العناصر اللغوية المسموعة، ولا يُعَدُّ التشبيه عنده قياساً لأنه بمثابة التفسير للظواهر اللغوية لا غير، ويقيس سيبويه على المسموع الكثير الورود، ولا يقيس على المسموع الشاذ.	- موافقة ما لم يأت فيه نصٌّ في كتاب أو سنة لما أتى فيه نص لأنه في معناه، وبالتالي يُحْكَم له بحكمه، أو يكون الشيءُ يشبه الشيء، فنلحقه بأولى الأشياء شبهاً به[٤١٩]، ولا يقيس القائس مع وجود النص، وأولى القياس عنده القياس على الأكثر لا على القلة بفضل الكثرة على القلة[٤٢٠].
٢- الغرض منه	- تفسير بنى اللغة ومجاريها واكتشاف أسرارها. وتوجيه الشواذ عنها بالإضافة على تمكين متعلم العربية مِن فهم وتطبيق الأصول النحوية التي أثبتها النحوي.	- بيان الحكم الشرعي في كل ما نزل بالمسلم بالاجتهاد، والاجتهاد القياس.
٣- الأصل بالنسبة للقياس	- أما الأصل والفرع فلم يُستخدما بمعنى المسموع المقيس والمقيس عليه عند سيبويه، والأصل عنده افتراضي دال على الأولية غالباً، وما عداه محمولٌ عليه، ويحوي على الأصل وزيادة أو تحويل آخر كما سبق بيانه. وهذا الأصل مسموع ومكتوب لا غير.	- الأصل هو النص من الكتاب والسنة، ولم يرد في الرسالة لفظة الفرع للدلالة على هذا المفهوم المقابل للأصل، والقياس عنده علاقة بين الأصل و الفرع لمعنى، أي: العلة. وهذا الأصل مسموع وشفهي غالباً، وقد يكون مكتوباً نادراً كالقرآن الكريم.
٤- العلة	- العلة عند سيبويه سبب لخروج الشيء عن أصله في افتراض النحوي، وما هي إلا محاولة لتفسير الواقع اللغوي، برد الفروع إلى أصولها، وليست شرطاً ولا ركناً من أركان القياس عنده.	- لم ترد كلمة العلة عند الشافعي بهذا المفهوم، وإنما استخدم بدلاً منها كلمة (المعنى)، وهي عنده شرط لإجراء القياس القائم على العلاقة بين الأصل والفرع.
٥- أساسه	- القياس النحوي قائم على الاستقراء، وَتَعدُّد المُشَرِّعون عند النحاة، وكذا تعدد القبائل واللهجات... إلخ.	- القياس الفقهي عمل اجتهادي، لأنَّ المُشَرِّع واحد، والنصوص محدودة ومعروفة وثابتة.

٦-٣- ما حُمِل على (السماع والقياس) مِن الأصول الأخرى عند سيبويه والشافعي:

السماع والقياس المصدران الرئيسان للأصول النحوية والفقهية، وَحَمَل عليهما الإمامان سيبويه والشافعي بعض الأصول الأخرى، أما سيبويه فقد أولى اهتماماً كبيراً بالإجماع الذي يرتبط بالقياس القائم على مراعاة الواقع والاستعمال لكلام العرب، وليس على مجرد التنظير المبني على كلام النحاة، ولم يستعمل سيبويه لفظ الإجماع، وإنما استعمل ألفاظاً أخرى دالة عليها نحو: (مجتمعون) في قوله: «وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهما يقولون للنساء: ارْدُدْن؛ وذلك لأنَّ الدال لم تُسَكَّن هنا لأمر أو نهي»[٤٢١]، ولفظة (مجمعون) نحو قوله: «فإذا تَحَرَّك الحرف الآخِر فالعرب مُجْمِعُون على الإدغام»[٤٢٢]، ولفظة (جميع) نحو قوله: «والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب»[٤٢٣]، ونحو قوله: «وإلا خالف جميع العرب والنحويين»[٤٢٤]، فالألفاظ (جميع، ومجمعون، ومجتمعون) ألفاظ دالة على الإجماع المطلق، كما سنرى، وقد يستعمل سيبويه عبارات أخرى دالة على الإجماع من غير حروفها نحو (كل) في قوله: «وليس كل العرب يعرف هذه الكلمة»[٤٢٥]، وكذلك كلمة (العامة) نحو قوله: «هذا باب الرفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامة»[٤٢٦]، ونحو قوله: «فأجروه على القياس وقول العامة»[٤٢٧].

فالإجماع عند سيبويه إجماع العرب وليس إجماع النحاة؛ لأنَّ إجماع العرب حقيقي وإجماع النحاة صناعي غير حقيقي، والإجماع عنده وسيلة لبيان نسبة شيوع استخدام العناصر والتراكيب اللغوية، والإجماع المطلق لديه هو ما اتفقت فيه اللغتان الحجازية والتميمية خاصة، وهذا الإجماع درجات أعلاها: إجماع كل مَن تَكَلَّم بالعربية، ثم الإجماع القائم على اتفاق لغات العرب مع إحدى اللغتين، وأخيراً الإجماع القائم على الاتفاق بين هاتين اللغتين (الحجازية والتميمية)، فالإجماع عند سيبويه مختص بإجماع العرب مستعملي اللغة أو إجماع لغتي الحجاز وتميم، أما

إجماع النحاة فلم يُعْتَدُّ به مطلقاً ولم يُقَدِّمه كما فعل النحاة بعده حيث انصرف الإجماع عندهم إلى إجماع النحاة لا غير، ولم يُشِر سيبويه إلى إجماع النحاة في كتابه إلا من باب موافقتهم أو مخالفتهم كلام العرب، فإجماعهم لا قيمة له عندهم، وذلك نحو قوله في موافقتهم كلام العرب: «فالعرب ينصبون هذا والنحويون أجمعون»[٤٢٨]، ونحو قولهم في مخالفتهم للاستعمال اللغوي قوله: «وأما قول النحويين: قد أعطاهُوك وأعطاهُوني، فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تَكَلَّم به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياسُ هذا لو تُكَلّم به هَيِّناً»[٤٢٩]، وهذا الإجماع يقابله الخلاف عند سيبويه نحو قوله: «وإلا خالف جميع العرب والنحويين»[٤٣٠]، فإذا اتفق القياس وإجماع أهل العربية كان القياس مُتلئباً؛ أي قياساً قوياً لتواتره وشيوعه وإجماع العرب حوله، نحو قوله: «... وهو فعل ألزموه الإدغام وأسكنوا العين، فهذا مُتلئب في لغة تميم وأهل الحجاز»[٤٣١]، وما عداه فهو أدنى درجة منها، فهو إما جائز أو ممنوع أو خطأ أو غير جائز، فالجائز وسطٌ بين الأصل (اتفاق القياس والإجماع) والممنوع (عدول عن القياس وخلاف الإجماع).

أما استصحاب الحال أو الأصل عند سيبويه فلم يرد ذكر لهذا المصطلح في الكتاب، إلا أنَّ مفهومه معروف لدى سيبويه حيث وَجَّه العديد من العناصر والتراكيب اللغوية وفق هذا المفهوم حيث رَدَّ عدداً مِن الظواهر اللغوية إلى أصولها وما تستحقها في الأصل نحو قوله: «الأفعال أثقل مِن الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى»[٤٣٢]، و«النكرة أخف مِن المعرفة؛ لأنَّ النكرة أول»[٤٣٣]، و«الواحد أشدُّ تمكناً مِن الجمع؛ لأن الواحد أول»[٤٣٤]، و«لا يكون الفعل بغير فاعل»[٤٣٥]. و«إنما الأصل في الظروف الموضعُ والمستقَرُّ من الأرض»[٤٣٦]، و«المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة»[٤٣٧]، و«العَلَم من الأسماء لا يكون صفة»[٤٣٨]، و«ما عمل في الأسماء لم يعمل في الأفعال على حد عمله في

الأسماء، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء»[٤٣٩]، و«الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء»[٤٤٠]، و«إنْ هي أمُّ حروف الجزاء»[٤٤١]، و«الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تُخْتَصّ بَعدُ»[٤٤٢]، و«النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة»[٤٤٣].

حصر الشافعي الأصول في قوله «وَجِهَة العلم الخبرُ في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس»[٤٤٤]، في هذا النص اتفق الشافعي مع سيبويه في الأصلين الرئيسين وهما: السماع والقياس عند سيبويه، ويقابلهما عند الشافعي النص [(الكتاب والسنة)، والقياس]، وأضاف الشافعي الإجماع، وجعله الأصل الثالث عنده، وقَدّمه على القياس، وألحق الشافعي بالإجماع الآثار، أي آثار الصحابة والتابعين في موضع آخر في قوله: «وجهة العلم بَعدُ الكتاب والسنة والإجماع والآثار وما وصفتَ مِن القياس عليها»[٤٤٥]، وكأن الشافعي في هذا النص يحيل إلى أنَّ الإجماع درجات أعلاه: إجماع الصحابة، ثم إجماع التابعين، وهكذا، والإجماع المطلق قرين الصواب وبعيد عن الغفلة، والاختلاف ينشأ بمفارقة جماعة المسلمين، ويبدو هذا جلياً في ختام الباب الذي عقده الشافعي للحديث عن الإجماع، حيث قال: «وَمَن قال بما تقولُ به جماعةُ المسلمين فقد لزم جماعتهم وَمَن خالفَ ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أُمِر بلزومها، وإنما تكون الغفلةُ في الفُرقةِ، فأما الجماعةُ فلا يمكن فيها كافةً غفلةٌ عن معنى كتابٍ ولا سنةٍ ولا قياسٍ - إن شاء الله -»[٤٤٦]. وأجاز الشافعي استصحاب الحال أو الأصل، وأنكر الشافعي الاستحسان الذي كان دليلاً معتمداً مع الحنفية، وأنكر كذلك الاستصلاح الذي كان متداولاً مع المالكية، وسبب إنكاره لهما افتقارهما إلى أصل شرعي مُعْتَبَر، وَعَقَد الشافعي باباً في الرسالة أبطل فيه الاستحسان قائلاً: «ولو جاز تعطيل القياس جاز لأهل العقول من غير أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم من الاستحسان، وإنَّ القولَ بغير خبر ولا قياس لغيرُ جائزٍ، بها ذكرتُ من كتاب الله وسنة رسوله، ولا في

القياس»[٤٤٧]. ولا يعدو أن يكون «الاستحسان تلذذ»[٤٤٨]، عند الشافعي، وعلى خلاف ذلك نجد الشافعي قد أخذ باستصحاب الحال أو الأصل في أصوله الفقهية، وإن لم يستخدم المصطلح، لأنه يرجع إلى مثال سابق أو إلى أصل - الكتاب والسنة -. وخاض الأصوليون في الأصول الأخرى عند الشافعي نحو: المصالح المرسلة، ومذهب الصحابي... إلخ، وليس المجال متاحاً للخوض في هذا الخلاف ولا طبيعة البحث تدفعنا إلى وُلُوجه.

وختاماً أسأل الله أن يرحم الإمامين العَلَمين المباركين سيبويه والشافعي جزاءَ ما قدّماه خدمةً للغة القرآن الكريم وسنة المصطفى ﷺ والشريعة السمحة، جزاهم الله عني وعن المسلمين خير الجزاء.

* * *

الخاتمة

تحصيل لأهم النتائج:

إنَّ السبب الرئيس لوضع علم أصول النحو في النص المؤسِّس - كتاب سيبويه- يرجع إلى سبب ديني اجتماعي أصالة لغرض علمي وليس لغرض تعليمي كما هو الشائع بين الباحثين.

نَظَر سيبويه في كلام العرب لم ينشأ لضبط الألسنة فحسب، بل كان كتابه منهجاً متكاملاً في تحليل طريقة اللسان العربي، وفي بناء الجُمَل وَفْق معاني الكلام، فكان الكتاب نظماً لأصول فهم كلام العرب، ومعهودهم في الخطاب وأساليبهم ومعانيهم.

عاصر الإمام الشافعي الخليل بن أحمد مُبْدِع (علم العروض) وتلميذه سيبويه مُبْدِع (أصول النحو واللغة) في كتابه؛ ولذا مِن الطبيعي في هذه البيئة العلمية المُبدِعة أن يرنو الشافعي إلى جمع أصول الفقه وتدوينه، ولاسيما في عصره الذي اتسم بالفوضى المنهجية وكثرة الفروع بين مدرسة أهل الأثر والحديث في المدينة المنورة والبصرة ومدرسة أهل الرأي والقياس في الكوفة وبغداد.

مِن المؤكد أنَّ كتب أصول النحو عند المتأخرين نحو: أبي البركات بن الأنباري والسيوطي وغيرهما لا تمثِّل علم أصول النحو عند أعلام النحاة كسيبويه، بل هي أشبه شيء بقوالب جاهزة صَبَّ فيها أبو البركات بن الأنباري والسيوطي أصول الفقه وأسقطوها على النحو دون استقراء صحيح للأحكام النحوية والظواهر اللغوية في كتاب سيبويه الكتاب المؤسِّس للنحو العربي، ولم يكن عملهما تأسيساً وتنظيراً لعلم أصول النحو بقدر ما كان مجرد نقل لمصطلحات علم أصول الفقه إلى علم أصول النحو في تبعية فكرية غير محمودة في هذا الموضع، ولذا وجب علينا الدعوة إلى إعادة كتابة علم أصول النحو بعد استقراء دقيق لتلك الأصول في كتاب سيبويه دون التأثر بالمذهب الفقهي الذي ينتمي إليه النحاة والباحثون.

أصول النحو عند سيبويه أوسع وأشمل مما آل إليه علم أصول النحو عند المتأخرين، إذ تعني عنده الأصول النحوية الثابتة وقواعد التوجيه، نحو: الأصل والفرع، والخفة والكثرة، والإفادة، والسعة، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، ومقصد المتكلم، وحال المخاطَب، ومعهود العرب في خطابهم... إلخ، وهي تأتي أيضاً بمعنى الأدلة الإجمالية والأصول المنهجية نحو السماع والقياس والعلة، فأصول النحو عند سيبويه بحثٌ فيما وراء النحو الشكلي وما يستصحبه من رفع ونصب وجر وجزم ونحوه إلى بيان مقاصد العرب في كلامهم وأدلتهم ومناهجهم في فهم الكلام وإبلاغه، ولعل أقدم تعريف لأصول الفقه نجده عند الإمام الشافعي في رسالته مُحَدَّداً في البيان، ولم يقف الشافعي بعلم أصول الفقه على مجرد الأدوات المحدودة لأدلة الاستنباط، بل عَمَد في غير موضع إلى بيان مقاصد الكلام في إطار المعرفة الصحيحة بخصائص وسمات اللسان العربي ومقاصد العرب في كلامهم.

غاية الأصول تحقيق الفهم عن الله ورسوله، خاصة في علم أصول الفقه في إطار آيات الأحكام ونحوها مما هو مجال عمل الأصوليين، أما الفهم عند النحاة فمجاله أرحب وأوسع إذ يشمل مقاصد العرب في كلامهم شعراً ونثراً ثم يشفعونها بفهم مراد الله ومراد رسوله ﷺ، ومما لا شك فيه أن هناك تطابقاً بين الهدف الأسمى لأصول النحو وأصول الفقه، ألا وهو الفهم عن المتكلم (الله ورسوله والعرب)، وإزالة اللبس الوارد على ذهن المخاطب، ونحوه من المعوقات التي تمنع حصول البلاغ والاتصال الصحيح والفهم السليم بين المتكلم والمخاطَب بواسطة النص.

اجتمع في سيبويه والشافعي- رحمهما الله - فنَّا الرواية والدراية، فكانا إمامين فيهما، وقد وعى الإمامان أن المعارف والعلوم متكاملة ومتعاضدة وليست متناقضة.

إنَّ فهم (النص) الأداة المشتركة بين علمي أصول النحو وأصول الفقه لا ينفك عن منظورين، أولهما: منظور لغوي، وَضَع أساسه وأحكم أصله سيبويه، وثانيهما: منظور أصولي، وضع أساسه الشافعي، وهذا يعني أنَّ العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه علاقة متنامية باستمرار باتحاد الأداة والغاية، والتأثير متبادل بينهما في كل عصر، في تفاعل وحركة دائبة تراوح بين أسبقية وتأثير علم أصول النحو في علم أصول الفقه في القرن الثاني الهجري بين سيبويه والشافعي، ثم تأثير علم أصول الفقه في القرن الرابع الهجري وما بعده في أصول النحو عند النحاة المتأخرين الذين نقلوا مصطلحات أصول الفقه إلى النحو وغفلوا عن استنباطها من كلام سيبويه وأعلام النحاة الأوائل.

كتاب سيبويه كتابُ نَظَر وتفسير وأصول، فالكتاب هو مصدر للأصول عامة ولأصول النحو خاصة، لكنها جاءت غير مُجَرَّدة وموزَّعة في ثنايا الكتاب بحسب مسائله المتعددة، لكن النحاة الذين كتبوا في أصول النحو بعده لم يلتفتوا إلى الكتاب، بل جعلوا كتبهم قوالب صماء أسقطوا عليها الأصول الفقهية، حيث نقلوا أصول علم آخر -وهو الفقه- إلى النحو، فلم يقدموا لنا نحواً جديداً، وأقحموا ما ليس في النحو فيه.

إنِّ المنهجَ منهجُ النحاة، والتطبيق للأصوليين الذين أخضعوه لمقتضيات الممارسة الأصولية، تلك المقولة أراها أبلغ رَدٍّ على من زعم أن تدوين أصول الفقه في الرسالة أسبق من تدوين أصول النحو في كتاب سيبويه، فالأسبقية وأولوية التأثير كانت لأصول النحو في كتاب سيبويه على أصول الفقه عند الشافعي وليس بالعكس، فالمنهج الذي سلكه الشافعي في رسالته هو منهج النحاة، والمفاهيم والمصطلحات تدور في فلك مفاهيم ومصطلحات سيبويه، بل والآليات الذهنية التي اعتمدها سيبويه نجدها واضحة أيضاً في رسالة الشافعي.

أوجه التشابه بين كتاب سيبويه ورسالة الشافعي في الشكل تتمثل في ملامح رئيسة: منها، الملمح التاريخي، وعنوان الكتابين، والموضوع الرئيس فيهما، والغاية من تأليفهما، والالتزام الإجمالي في صدر الكتابين وفي أبوابهما، ثم التفصيل لما أُجْمِل في سياقات أخر.

اللغة التي اهتم بها سيبويه هي لغة التخاطب القائمة على تحقيق الاتصال الناجح والفهم السليم، وسلوك اجتماعي بين المتكلم والمخاطَب في إطار موقف كلامي، وسياق لغوي وغير لغوي، وليست العربية عنده أصلاً تَفرَّع مِنه فروع ولهجات متعددة، بل كل تلك اللغات أصول تتفاوت في نسبة الشيوع والاطراد لا غير.

أولى الشافعي اللغة عناية خاصة، وجعلها مِن المُسَلَّمات، فاللغة عنده تعني اللسان، والشافعي يستعمل اللسان بمعنيين اثنين، المعنى الأول: المستوى المعجمي للفظة المفردة التي يرفض الشافعي أن يكون في القرآن ألفاظ من غير لسان العرب، فلا أعجمي فيه، أما المعنى الثاني للسان عنده فهو المعنى الدلالي الذي يقوم على السياق اللغوي وغير اللغوي.

اهتم سيبويه باللفظ والمعنى وكان الأسبق إلى دراسة الظواهر اللغوية في باب غير باب الإعراب، ودليل ذلك تقسيمه للكلام إلى مستقيم ومحال بأنواعهما والحكم على التراكيب بالحسن أو القبح، والقبول أو الرفض مِن منطلق تلازم العقل واللغة معاً استناداً إلى ضوابط لغوية محضة: صرفية أو تركيبية أو دلالية أو صوتية، وضوابط غير لغوية نحو: المقام ومقتضى المتكلم وحال المخاطَب، وسنن العرب في كلامهم نحو: كثرة الاستعمال والميل إلى التخفيف والبعد عن اللبس والاتساع... إلخ.

اهتم الإمام الشافعي باللفظ والمعنى معاً؛ لأنهما دليلا الحكم الفقهي، ورَبَط تأويله بثلاثة عناصر متكاملة هي: النص، ولغته، والعقل الذي يتدبر ويجتهد في فهم النص في ضوء مقاصد العرب في كلامهم.

يظهر للناظر في أنماط الكلام عند الشافعي توافقها مع أغلب أنماط الكلام عند سيبويه التي سبق الإشارة إليها، ومدار تلك الأنماط عندهما هو الكشف عن مقاصد العرب في كلامهم وسنن العرب في كلامهم، ودور القرائن اللغوية وغير اللغوية في فهم النص، وذلك في إطار الفهم الصحيح لماهية اللغة وأثرها في الاتصال الناجح والتخاطب القائم على الإبلاغ، والفائدة بين المتخاطبين، فاللغة التي اهتم بها الإمامان هي اللغة الاستعمالية المُنجَزة فعلاً وليست اللغة الافتراضية التي افترضها النحاة في تقنينهم لأصول النحو.

نظرية الأصول والفروع عند سيبويه بناء فكري قائم على قراءة الواقع اللغوي وتأملات فيه وتحليل محتواه وتصنيفه وترتيبه على شكل هرمي من أعلى إلى أسفل، فتلك النظرية تمثل اجتهاد سيبويه في فهم وتنظيم المُنجز اللغوي عند العرب، وغايته تعليمية وعلمية في آنٍ رغبة في تصنيف ظواهر اللغة والربط بينهما في منهجية قائمة على اعتبار السماع والقياس والبساطة والتجرد والقوة والتمكن والخفة والاستغناء والاستمرار والثبات... إلخ، معايير لتصنيف الظواهر اللغوية إلى أصول وفروع، ولم تكن المعايير شكلية خالصة كما يتبادر إلى الذهن، ولكنها معايير ذات ملامح دلالية واضحة.

أهم مقومات الأصالة عند سيبويه هي :التجرد من العلامات، والبساطة في التركيب، والقوة والتمكن في بابه، والاستغناء عن غيره، والخفة استعمالاً، والكثرة في نظائره أو في بابه، والقلة في الأنماط، والثبات والاستمرار، وافتراض أسبقية نظامية وليست زمانية، والعموم، والاختصاص.

مفهوما الأصل والفرع عند سيبويه يختلفان تماماً عن مفهومهما عند الأصوليين ومتأخري النحاة الذين دونوا كتباً عن علم أصول النحو، فليس الأصل والفرع عنده ركنين من أركان القياس كما في القياس الفقهي، وإنما الأصل عند سيبويه يستعمل للدلالة على حق الشيء أو حكمه، ومنشأ فكرة الأصول والفروع في

تراثنا اللغوي والفقهي قائم على الافتراض بأصالة نص وَعَدَّه أصلاً لما عداه، واستصحاب ذلك الأصل في التطبيق على ما سواه ما لم يخالفه دليل آخر مُعْتَمَد مِن نص صحيح وراجح وثابت لدى العلماء.

مقومات الأصالة عند الشافعي تتمثل في ثلاثة عشر مقوماً هي أنه: غالب (كثرة)، وحدسي (أي: يُدْرَك مباشرة)، وافتراضي، ومُجرَّد، وممكن، ومستقل، واعتباطي، ووضعي، وبسيط، وعام، واليقين (بدليل قطعي أو ظني)، والثبوت، والدوام (الاستمرار).

قواعد التوجيه خاصة بالمعنى غالباً، بينما تختص الأدلة الإجمالية (السماع والقياس وما حُمل عليهما) فيما عُرِف بعدُ بعلم أصول النحو، باللفظ دون المعنى، يتضح ذلك جلياً في طبيعة تعليلات سيبويه وتوجيهاته القائمة على المعنى.

لسيبويه فضل السبق في وضع وإنشاء القواعد الكلية في النحو العربي، أما المتأخرون فلهم الفضل في تحرير تلك القواعد في عبارات مجردة تقريباً للأفهام، لذا نجد قواعد التوجيه عند سيبويه مُعبِّرة عن بيئته العربية التي تُقدِّم الظاهر والمحسوس على غيره وفق طبيعة الحياة العربية في البادية وغيرها، حيث تتسم الحياة بالبساطة والسهولة، وقد جاءت القواعد الكلية في كتابه عفوية وفطرية، ولم يقصد سيبويه تجريدها لأنه ابن بيئته التي كانت تأبى التعقيد والتفلسف والتنظير المجرد.

المتأمل في مُجْمَل قواعد التوجيه عند سيبويه يجدها لا تخرج عن معهود العرب في كلامهم ومقاصد خطابهم، نحو: الخفة وكثرة الاستعمال والاتساع، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والمشابهة والتناظر، والفائدة، وأمن اللبس، والمعنى، وقصد المتكلم، وحال المخاطَب وعلمه وسياق الحال... إلخ، عن القواعد الخاصة بالإعراب والتركيب والإسناد والاختصاص وعلم الكلم والأصول والفروع.

معايير قواعد التوجيه عند سيبويه يمكن جمعها في خمسة معايير كما يلي:

المعيار الأول (الثِّقل يجلب التخفيف): وذلك من خلال ثلاث قواعد رئيسة هي: قواعد الخفة والثقل، وقواعد القلة والكثرة، وقواعد الحذف والاستعمال.

المعيار الثاني: (العُرْفُ مُعتَبر).

المعيار الثالث: (مقاصد العرب في كلامهم).

المعيار الرابع: (الأصل والفرع).

المعيار الخامس: (سنن العرب في كلامهم).

معايير تقسيم قواعد التوجيه عند الشافعي منها:

التمسك بالظاهر نحو قوله: «إنما كُلِّف العباد الحكم على الظاهر من القول أو الفعل»، ومنها قوله: «لا أدفع اليقين إلا بيقين»، وهذه القواعد هي أساس لقول الفقهاء المتأخرين في أصولهم الخمسة «اليقين لا يزول بالشك»،ومنها في حكم اجتماع الحلال والحرام قوله: «كلُّ حرامٍ اختلَطَ بحلالٍ فلم يتميَّز منه حُرِّم.

المعيار الذي اعتمده سيبويه في الجمع اللغوي لكلام العرب هو كثرة الاستعمال وشيوعه جغرافياً من خلال ثلاثة محاور زمانية ومكانية وجغرافية، والسماع عند سيبويه مقدَّم بلا شرط ولا قيد، ولا نلجأ إلى قياس مع وجوب السماع الذي يعارض ذلك، ولا شرط يلزم ثبوته في المسموع إلا النقل الصحيح.

السماع والقياس يمثلان مستويين مختلفين، ولا يمكن لنحوي أن يعتمد على أحدهما دون الآخر، وكل الأصول التي اعتمدها سيبويه عبارات مسموعة وليست مقيسة، فالقياس فرع على السماع وليس مقابلاً له، بل التقابل الحق هو الذي أقامه سيبويه بين القياس والمعدول عنه؛ ولذلك لا يمكن عقلاً أن تقوم المقابلة على أساس من السماع والقياس.

صار القياس النحوي في تراثنا لا يُعرف إلا بالأركان الأربعة، الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والعلة والحكم، وهو تقسيم الأصوليين بعد الشافعي، ولا تقتضي صلة القرابة بين النحو والفقه أن يحدث هذا الخلط واللبس بينهما قديماً وحديثاً، حيث غَلّب العلماء أصول الفقه على أصول النحو، وحاكموا العِلمين إلى مصطلحات المتأخرين في هذين الفنين، فميدان اللغة (البنى والتراكيب) ليس هو ميدان الفقه (الأحكام الشرعية)٠

ليس القياس عند سيبويه قائماً على التشبيه كما يعتقد الكثير، بل القياس عنده قوامه التناظر والتساوي والتكافؤ والتساوي والتكافؤ لا غير، فالتشبيه ليس بقياس عند سيبويه لعدم حصول التوافق التام في كل المواضع هذا الشبه هو ما عُرِف بَعدُ في القرن الرابع الهجري بقياس الشبه،، والحق أن هذا الشبه ليس قياساً، بل هو تفسير لتلك الظاهرة اللغوية وربط للفرع والأصل.

القياس ركن أصيل في المنظومة اللغوية عند سيبويه، وهو عملي عقلي ذهني، وهو استدلال أيضاً على ثبوت التكافؤ والتناظر والتساوي بين شيئين في البنية اللغوية أو المجرى في النحو فقط، وهو ما عُرِف بعد سيبويه بالعلة، وهذا التناظر يقتضي التلازم، وليس النظير هو الشبه؛ لأن النظير قد يكون مثل شيء آخر لا يشبهه بالضرورة.

أما العلة عند سيبويه فهي سبب، بل هي سبب خاص لخروج الشيء عن أصله، وهي تفسير لما يطرأ من الأحداث فيغير الشيء عن حالته الأولى، والعلة عند سيبويه تفسير للواقع اللغوي وإظهار لحكمة العرب في لغتهم، وعلى الرغم أن هذا المعنى للعلة عند سيبويه هو الأكثر شيوعاً في الكتاب إلا أننا نجدها عنده بمعنى أوسع، لكن بالمفهوم نفسه فهي توجيه للتنوع في العناصر اللغوية وسبب خاص لخروج الشيء من بابه، ومِن العجيب أنك تجد أكثر الباحثين قديماً وحديثاً يُسقطون مفهوم العلة الذي عُرِف في القرن الرابع الهجري على العلة عند النحاة الأوائل٠

أما مفهوم القياس عند الشافعي فهو موافقة النص، وأنواع القياس عند الشافعي متعددة يمكن حصرها في أربعة أنواع كما يلي:

- النوع الأول: أن يكون الشيء في معنى الأصل، فلا يختلف القياس فيه.
- والنوع الثاني: قياس المعنى. والنوع الثالث: قياس الشبه. والنوع الرابع: قياس الأصول.

الاجتهاد عند الشافعي هو القياس على النصوص من باب قياس الفرع على الأصل لمعنى أو لعلة، ولعل مرجع ذلك الفهم للاجتهاد وقَصره على القياس على النصوص فقط بسبب طبيعة نشأة الشافعي فهو عربي اللسان عالم بسنن العرب في كلامهم ومقاصدهم، ولذلك عَدّ فهم التنزيل من ثوابت الفهم عنده وليس اجتهاداً كما هو الحال عند المتأخرين، ولا شك أن مصطلح الاجتهاد تطور بعد الشافعي واتسع في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فصار يدل على فهم النصوص والقياس عليها بسبب ضعف القوم بلسان العرب وأساليبهم في البيان ومقاصدهم، حتى عَدُّوا فهم الآيات والأحاديث اجتهاداً في عرفهم، وهذا التطور للمصطلح وتنزيل ما آل إليه المصطلح عند المتأخرين على أقوال الأئمة الأعلام من النحاة والفقهاء الأوائل لسبب رئيس في هذا اللبس والخلط الذي تملأ به كتب أصول النحو وأصول الفقه عند المتأخرين.

الإجماع عند سيبويه إجماع العرب وليس إجماع النحاة؛ لأنَّ إجماع العرب حقيقي وإجماع النحاة صناعي غير حقيقي، والإجماع عنده وسيلة لبيان نسبة شيوع استخدام العناصر والتراكيب اللغوية، والإجماع المطلق لديه هو ما اتفقت فيه اللغتان الحجازية والتميمية خاصة، وهذا الإجماع درجات أعلاها: إجماع كل مَن تكَلَّم بالعربية، ثم الإجماع القائم على اتفاق لغات العرب مع إحدى اللغتين، وأخيراً الإجماع القائم على الاتفاق بين هاتين اللغتين (الحجازية والتميمية)، فالإجماع عند

سيبويه مختص بإجماع العرب مستعملي اللغة أو إجماع لغتي الحجاز وتميم.

السماع والقياس عند سيبويه يقابلهما عند الشافعي النص (الكتاب والسنة والقياس)، وأضاف الشافعي الإجماع، وجعله الأصل الثالث عنده، وقَدّمه على القياس، وألحق الشافعي بالإجماع الآثار، أي آثار الصحابة والتابعين في موضع آخر.

❋ ❋ ❋

الهوامش

(١) ينظر: ابن سلام محمد الجمحي (ت ٢٣١هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: أبو فهر، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د. ت)، ١٢/١، والزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية، دار المعارف، القاهرة (د. ت) صـ٢١، ومحمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط. الثانية، دار المعارف، القاهرة (د. ت)، صـ١٦-٢٠، ومحمد خير الحلواني (دكتور)، المفصل في تاريخ النحو، ط. الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م، ١٢/١، ١٣، ٣٩-٦١، وأبو أوس، إبراهيم الشمسان (دكتور) مقدمة في تاريخ النحو، ط. الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م، ص١٣ وغيرها.

(٢) الزبيدي، طبقات النحويين والبلاغيين، ص٢١.

(٣) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م، ٢٤٢/٣، مصطلح (القياس) في هذا النص يُقصد به الأصل أي: أصل القاعدة في منع العلم المؤنث من الصرف.

(٤) القفطي، جمال الدين أبو الحسن، علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ)، إِنْباه الرواة على أنْبَاه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤ م، ٣٨٠/١.

(٥) ينظر: أحمد بن عبد الله بن محمد الضويحي (دكتور)، علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري، دراسة تاريخية استقرائية تحليلية، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية، (٦٢) ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م، ٢١٥/١- ٢٣٤.

(٦) الإسنوي، جمال الدين أبو محمد، عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، حققه وعَلَّق عليه وخَرَّج نصه: د/ محمد حسن هيتو، ط. الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م، ص٤٥.

(٧) محمد إبراهيم عبادة (دكتور)، الاستشهاد بالقرآن في كتاب سيبويه، ط. الأولى، بلنسيه للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م، ص٤٠٥.

(٨) الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت ٧٩٠هـ)، الموافقات، ضبط نصه وقدَّم له وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه: أبو عبيدة، مشهور بن حسن آل سليمان، ط. الأولى، دارابن عفان، السعودية، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م، ٥٤/٥.

(٩) ينظر في بعض هذه الأسباب: علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري ١/ ٢٦٥- ٢٧٠، وصبري محمد مبارك (دكتور)، لمحات في تاريخ أصول الفقه، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأحساء، ع ١، السنة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٤٠٢هـ، ص١٦٠- ١٦٢.

(١٠) ينظر: البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط. الأولى، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م، ١/٢٣٠- ٢٣٦.

(١١) ينظر: الشاطبي، الموافقات، ٢/١١٢- ١٢٦.

(١٢) الزجاجي، أبو القاسم،عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د.مازن المبارك، ط. الخامسة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م، ص٩٥.

(١٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله،محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، سِير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط. الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م، ١٠/٧٥.

(١٤) ابن تيمية، شيخ الإسلام، تقي الدين أحمد بن أحمد بن الحليم الحراني، (ت ٧٢٨هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: د/ ناصر عبد الكريم العقل، ط. الثامنة، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠ م، ١/٥٢٨.

(١٥) ياقوت الحموي الرومي، شهاب الدين بن عبد الله، (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق، د/ إحسان عباس، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ١/١٠.

(١٦) السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٢٦، والآية من سورة طه رقم ١١٤.

(١٧) الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، قرأه وعَلَّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، ط. الأولى، دار المدني، جدة، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م، ص ٣٧٣.

(١٨) الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة في أصول النحو، قَدّم لهما وعُنِي بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ= ١٩٥٨م، ص ٨٠.

(١٩) السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ))، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعَلَّق عليه،د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٦م، ص ١٣.

(٢٠) سيبويه، الكتاب، ١/٢٢.

(٢١) السابق، ١/٢٣.

(٢٢) السابق ١/٢٤.

(٢٣) السابق ١/٢٤.

(٢٤) السابق ١/٢٥.

(٢٥) السابق ١/٢٦.

(٢٦) سعد بن ناصر الشثري (دكتور)، الأصول والفروع، حقيقتهما والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما، دراسة نظرية تطبيقية، ط. الأولى، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م، ص٤٥-٦٠.

(٢٧) ابن تيمية، شيخ الإسلام، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم الحراني، (ت٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، اعتنى بها وخَرَّج أحاديثها: عامر الجزار، وأنور الباز، ط. الثالثة، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥، ٢٠/٢٢٠.

(٢٨) الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس، (ت٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص٢١-٢٥، قوله: (لمعاني) في الأصل بإثبات الياء، وهو جائز، وفي النسخ المطبوعة بحذفها ٠ ينظر : هامش رقم (٢) ص٢١ ٠

(٢٩) سيبويه، الكتاب ٢/٨٠.

(٣٠) المتولي محمود المتولي عوض حجاز، (دكتور)، مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه، بحث مقبول للنشر بحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص٢٣.

(٣١) ينظر: ابن الطيب البصري المعتزلي، أبو الحسين، محمد بن علي، (ت ٤٣٦هـ)، كتاب المعتمد في أصول الفقه، حققه: محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م، ١/٨.

(٣٢) القرافي، شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤هـ)، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول من الأصول، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م، ص٢١.

(٣٣) الخطيب البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت، (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحَدِّثيها وذكر قطانها من العلماء من غير أهلها وواردیها، المعروف اختصاراً بـ(تاريخ بغداد)، تحقيق وضبط وتعليق د/ بشار عَوّاد معروف، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م، ١٤/١٠٠.

(٣٤) ينظر: الشافعي، الرسالة، ص٥١٠.

(٣٥) ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، حقَّقه وعَلَّق عليه: محمد الأرناؤوط، ط. الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م، ٢/ ٤٠٧.

(٣٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٥٦، ٣/ ٣٢٥-٣٢٦، ٤/ ٤٠١- ٤٢٦.

(٣٧) ينظر: الشافعي، الرسالة، ص ٤٢-٤٤.

(٣٨) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٠٤- ٢٠٥.

(٣٩) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/ ٢٠٤- ٢٠٥.

(٤٠) ابن الطراوة، أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي (ت٥٢٨هـ)، الإفصاح ببعض ما جاء مِن الخطأ في الإيضاح، تقديم وتحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي، ط. الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م، ص٦- ٧.

(٤١) الشافعي، الرسالة، ص١٩.

(٤٢) السابق، ص ٤٣.

(٤٣) ينظر: سيبويه، مقدمة الكتاب، ١/ ٢٤، وعبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠٠٧م، ص١٢٢، ٢٥٤.

(٤٤) ينظر: الشافعي، مقدمة الرسالة، ص ١١- ١٢، والسيد أحمد عبد الغفار (دكتور)، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، ط. الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٩، وأحمد ابن عبد الله بن محمد الضويحي (دكتور)، علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري ١/ ٢٦٠- ٢٦٤.

(٤٥) الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، ديوان الشافعي، تحقيق، د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط. الأولى، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م، ص٤٠.

(٤٦) الذهبي، سِيَر أعلام النبلاء، ١٧/ ١٣٧، مع أنَّ الكسائي فارسي الأصل كسيبويه إلا أنه مُقَدَّم عند العرب؛ لأنه قارئ مشهور للقرآن قبل أن يكون لغوياً أو نحوياً؛ ولذا عُدَّ كأنه عربي الأصل ولاقى مِن القبول ما لم يلاقيه سيبويه.

(٤٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، المقدمة، ص ١٩-٢٠، وقوله (الخوزي) نسبة إلى (الخوز)، وهم (الأهواز) مسقط رأس سيبويه، لكن العرب نطقوها (الأخواز)، والنسبة إليها (الخوزي)، ينظر: مقدمة الكتاب، ص ٢٠، هامش ١.

(٤٨) ينظر: إدريس مقبول (دكتور)، الأسس الإبسمتولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ط. الأولى، عالم الكتب الحديث، وجدارا للكتاب العالمي، عَمّان، ٢٠٠٦م، ص ٦٤- ٦٩ وغيرها.

(٤٩) سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٥.

(٥٠) كارتر، عشرون درهماً في كتاب سيبويه، ترجمة وتعليق، د. عبد اللطيف الجميلي، ود. حاتم الضامن، مجلة المورد، بغداد، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٧م، ص ١٢٧.

(٥١) محمد عابد الجابري (دكتور)، تكوين العقل العربي، ط. التاسعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ١٠٢.

(٥٢) ينظر: طرفاً مِن هذه المناظرات والخلافات في: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت٣٣٧هـ)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط. الثانية، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٨٤م، ففيه ما يربو على مائة مجلس أو مناظرة، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٧- ١٢٨، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء الثالث، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م، ٣/ ٤٢ وما بعدها.

(٥٣) ينظر : ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت٣٩٢هـ) الخصائص، حقَّقه محمد علي النجار، ط. الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م، ١/ ١٣٣، وقد حكم عليه ابن جني بقوله : «وجِماعُهُ أنَّ عِلَّته ضعيفة غير مُستحكِمةٍ، إلا أنَّ فيه ضَرْباً من الاتساع والتصرف" ١/ ١٣٣

(٥٤) ينظر : السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣٧٤- ٣٧٨.

(٥٥)) علي مزهر الياسري (دكتور)، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، ط. الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م، ص ١٦٠- ١٦١.

(٥٦) ينظر: سيبويه، مقدمة الكتاب، ١/ ٢٣.

(٥٧) ينظر: الشافعي، مقدمة الرسالة ١٢، وينظر: مواضع إشارته إليها بـ(الكتاب)، ونحوه في الرسالة، ص ٣٢، ١٤٦، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٥٩، ٣٥٣، وفي: الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) الأم، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه/ محمد زهري النجار، ط. الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م، حيث ورد لفظ (كتابي) في ١/ ٩٢، ٣/ ٢١٩، ٤/ ٥٩، ٧/ ٥٩، ٨٣، ٢٧٥، ولفظ (كتابنا) في ٧/ ٢٢٧.

(٥٨) ينظر: الشافعي، الرسالة، باب (كيف البيان؟)، ص ٢١.

(٥٩) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٢٤-٢٥.

(٦٠) ينظر: الشافعي، الرسالة، ص ٢١-٥٢.

(٦١) سيبويه، الكتاب، ١/٤٥.

(٦٢) الشافعي، الرسالة، ص ٢٥.

(٦٣) فاضل صالح السامرائي (دكتور)، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م، ص ١٤٤-١٤٥.

(٦٤) علي أبو المكارم (دكتور)، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٤٨.

(٦٥) محمود أحمد نحلة (دكتور)، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ١٥.

(٦٦) أحمد سليمان ياقوت (دكتور)، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ١٥٧

(٦٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٢١٩، ٢٣٠، ٢/١٥٠، ٣/١٥٧، ١٦٨، ٤/١٣٩، ٢١٦... إلخ.

(٦٨) ينظر: السابق، ١/٥٤.

(٦٩) عبد العزيز أحيمد (دكتور)، أثر المرجعية الحديثية في المصطلح السيبويهي، مجلة دراسات مصطلحية، ع ١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م، ص١٤٥ ٠

(٧٠) سيبويه، الكتاب، ٢/٨١.

(٧١)السابق، ٢/٨١.

(٧٢) السابق، ٢/٨٢.

(٧٣) السابق، ١/٧١، ٨٧، ٣٧٣.

(٧٤) السابق، ١/١٢٢، ١٢٣.

(٧٥) السابق، ٤/٤٤٠.

(٧٦) السابق، ١/٧١.

(٧٧) السابق، ١/٧١.

(٧٨) السابق، ٣/٥٥٤.

(٧٩) السابق، ٣/٥٥٥.

(٨٠) السابق، ٣/٢٦٠.

(٨١) السابق، ٣/٢٦٠.

(٨٢) السابق، ٣٣١/١.

(٨٣) الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص٩١.

(٨٤) السابق، ص ٣١.

(٨٥) سيبويه، الكتاب، ١٢/١.

(٨٦) السابق، ١٣/١.

(٨٧) ينظر: السابق، ٦٢٠/٣، ٣٠٣/٤، ٣٠٥.

(٨٨) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص١٦١.

(٨٩) الشافعي، الرسالة، ص٤٢، وينظر نحوه في: ص٤٥.

(٩٠) السابق، ص٥٦٧.

(٩١) السابق، ص٥٦٣-٥٦٤.

(٩٢) السابق، ص ٤١.

(٩٣) ينظر: السابق، ص٥١-٥٢.

(٩٤) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص١٥٧.

(٩٥) الشافعي، الرسالة، ص٥١-٥٢، وسيأتي الحديث عن اتساع اللغة في المبحث الخاص بـ«قواعد التوجيه النحوي والأصولي».

(٩٦) السابق، ص٤٢.

(٩٧) السابق، ص٤٢.

(٩٨) السابق، ص٤٣، وينظر نحوه في: ص٤٤.

(٩٩) السابق، ص ٤٤.

(١٠٠) السابق، ص٤٩، يعلق الشيخ أحمد شاكر في ص٤٩ هامش رقم ٢ على هذا المعنى الجليل بقوله: «في هذا معنى سياسي وقومي جليل، لأنَّ الأمة التي نزل بلسانها الكتاب الكريم يجب عليها أن تعمل على نشر دينها، ونشر لسانها، ونشر عاداتها وآدابها بين الأمم الأخرى... فمن أراد أن يدخل هذه العصبة الإسلامية: فعليه أن يعتقد دينها ويتبع شريعتها ويهتدي بهديها، ويتعلم لغتها، ويكون في ذلك كله كما قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «تبعاً لا متبوعاً».

(١٠١) السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): صَون المنطوق الكلام عن فن المنطق والكلام، علق عليه: علي سامي النجار (د.ت)، ص١٥.

(١٠٢) الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط. الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م، ٩١/١.

(١٠٣) سيبويه، الكتاب، ٤٥/١.

(١٠٤) ينظر: عبد العزيز العماري (دكتور)، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ط. الأولى، فاس، ٢٠٠٤، ص٦.

(١٠٥) ينظر: خالد عبد الرؤوف الجبر (دكتور)، معالجة المعنى في التراث الفكري العربي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع ٩٠، السنة ٢٣، ٢٠٠٥م، ص١١٤.

(١٠٦) السابق، ١١٨.

(١٠٧) السابق، ١٢٢.

(١٠٨) مصطفى حميدة (دكتور)، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط. الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٠.

(١٠٩) سيبويه، الكتاب، ١٢٤/٢.

(١١٠) السابق، ٣٨/٢.

(١١١) السابق، ٢٤/١.

(١١٢) السابق، ١٨٢/١.

(١١٣) السابق، ٢٤/١.

(١١٤)(السابق، ٢٤/١.

(١١٥) السابق، ٢٤/١.

(١١٦) السابق، ٢١٢/١.

(١١٧) سورة يوسف، الآية ٨٢.

(١١٨) سيبويه، الكتاب، ٢١٢/١.

(١١٩) سورة البقرة، الآية ١٧١.

(١٢٠) الشافعي، الرسالة، ص٥١-٥٢.

(١٢١) سورة إبراهيم، الآية ٣٢.

(١٢٢) الشافعي، الرسالة، ص٥٤.

(١٢٣) سورة النساء، الآية ١٠٣.

(١٢٤) الشافعي، الرسالة، ص٥٨.

(١٢٥) سورة آل عمران، الآية، ١٧٣.

(١٢٦) الشافعي، الرسالة، ص٥٩-٦٠.

(١٢٧) سورة يوسف، الآية،٨١، ٨٢

(١٢٨) الشافعي، الرسالة، ص٦٤.

(١٢٩) ينظر: السابق ص٥٣- ٥٥، والآيات هي على الترتيب: من سورة الزمر ٦٢، وسورة الأنعام ١٠٢، وسورة إبراهيم ٢٢، وسورة هود ٦، وسورة التوبة ١٢٠، وسورة النساء ٧٥، وسورة الكهف ٧٧.

(١٣٠) الشافعي، الرسالة، ص٥٥.

(١٣١) سيبويه، الكتاب، ١٢/١.

(١٣٢) السابق، ١٢/١.

(١٣٣) الشافعي، الرسالة، ص٦٢.

(١٣٤) ينظر: لكاتب هذه السطور الأبحاث التالية في هذا الباب وهي: المتولي محمود المتولي عوض حجاز (دكتور)، أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، عدد ٢٥، ٢٠٠٩م، والحوار بين الخليل وسيبويه، النداء أنموذجاً، دراسة نحوية تداولية، بحث منشور في كتاب المؤتمر الدولي السابع لقسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، بعنوان (الخليل عبقري العربية)، ٢٠١٢م، وعطف التغاير في القرآن الكريم، قراءة جديدة في تراث تليد، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، م(١٣)، ع(٤)، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م، ومصطلح (الخُلف) في كتاب سيبويه، بحث مقبول للنشر بحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

(١٣٥) مسعود صحراوي (دكتور)، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، ط. الأولى، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٣٢.

(١٣٦) ينظر: مادة (أصل) في: الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق، عبد الحليم النجار، وعلي حسن الهلالي، ويعقوب عبد النبي، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م، والزمخشري، جار الله، أبو القاسم، محمد بن عمر بن الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود (د.ت)، وابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،

١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، ومجمع اللغة العربية، القاهرة، المعجم الوسيط، د/ إبراهيم أنيس وآخرون، ط. الثالثة (د.ت)، وابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة (د.ت).

(١٣٧) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣١- ٤٣٢.

(١٣٨) السابق، ١/٢٤-٢٥، وينظر نحوه في: ١/٣٨-٣٩.

(١٣٩) ينظر: السابق، ٤/٤٣٢.

(١٤٠) السابق، ١/٢٢، ونحوه قوله: «لأن النكرة أول»، ١/٢٢، وقوله: «الاسم أول أحوال الابتداء» ١/٢٣، وقوله: «والتذكير أول، وهو أشد تمكناً" ٣/٢٤١، وقوله: «المبتدأ أول جزء، كما كان أول العدد والنكرة قبل المعرفة" ١/٢٤.

(١٤١) السابق، ١/٢٢، ونحوها قوله: «فالأفعال أثقل مِن الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً" ١/٢٠.

(١٤٢) السابق، ١/١٧١، وينظر نحوه في: ١/٦٩، ٧٤، ١٣٢، ٢/٢٣.

(١٤٣) السابق، ١/٦٣، وينظر نحوه في: ٢/ ١١٢، وقوله: «والجر الوجه" في ١/ ٦٨، ٢/ ١١٢، وقوله : «والوجه" في ١/ ٢١٠، ٣/ ٣١

(١٤٤) السابق، ٣/٣١.

(١٤٥) السابق، ٢/٢٣.

(١٤٦) السابق، ١/٢٢٤.

(١٤٧) السابق، ٣/٤١.

(١٤٨) السابق، ١/٩٨- ٩٩.

(١٤٩) السابق ١/١٢، وينظر نحوه في: ١/٣٣- ٣٤.

(١٥٠) العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسن (ت٦١٦هـ)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط. الأولى، دار الشروق العربي، ١٩٩٢م، ص٧٤.

(١٥١) سيبويه: الكتاب، ١/١٣٤.

(١٥٢) السابق، ٣/٦٣.

(١٥٣) السابق، ١/٩٩.

(١٥٤) ينظر في تأصيل هذا المصطلح عند العرب، بحث لكاتب هذه السطور: المتولي محمود المتولي عوض حجاز (دكتور)، أثر الأصول المرفوضة في توجيه القراءات الشاذة في المحتسب لابن جني، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إصدار خاص، ٢٠١٣م، فالأصول المرفوضة يُقْصَد بها «الألفاظ أو التراكيب التي لا يَطَّرد أكثرها بالنسبة لبابها، ومع ذلك فهي مطردة في الاستعمال اللغوي، فهي إذن: قليلة بالنسبة لنظائرها، وليست كذلك بالنسبة للاستعمال، بل هي كثيرة وشائعة في الاستعمال، وتلك الأصول المرفوضة صنفان، أحدهما: ما يفترضه النحوي من باب التمثيل لما يتكلم به العربي، والآخر: ألفاظ أو تراكيب منجزة وشائعة في الاستعمال اللغوي، وإن خالفت القياس النحوي»، ص١١، وينظر: أصول تلك الصيغ وتحليلها في بحثي «الأصول المرفوضة»٠

(١٥٥) سيبويه، الكتاب، ٢/٢١٣.

(١٥٦) السابق، ٤/٣٥٠.

(١٥٧) السابق، ١/٢٠-٢١.

(١٥٨) السابق، ١/٢٢.

(١٥٩) السابق، ١/٢٢.

(١٦٠) السابق، ١/٢٢.

(١٦١) السابق، ٤/١٩٩-٢٠٠

(١٦٢) السابق، ١/٢٤.

(١٦٣)(السابق، ١/٢٣.

(١٦٤) السابق، ١/٣٢٨.

(١٦٥) السابق، ١/٢٣- ٢٤.

(١٦٦) الأصول الخاصة بالمسائل نحو: ما جاء في باب جواز الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة من الكلام.

(١٦٧) الأصول الخاصة بالأبواب نحو قوله: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يَغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر...» سيبويه، الكتاب ١/٢٣، وينظر نحوه في: ١/٣٣، ٢/١٢٦، ١٨٢، ومثله: «الاسم أصل للفعل والحرف»، و«لاسم أخف من الصفة».

(١٦٨) الأصول الكلية أو قواعد التوجيه سيأتي بحثهما في المبحث القادم، إن شاء الله.

(١٦٩) حصر صديقي الدكتور طارق النجار تلك المقومات في خمسة مقومات هي: البساطة في التركيب، والأسبقية والأولية، والتمكن في بابه، والاستغناء أو عدم الافتقار، والخفة وكثرة الاستعمال. ينظر:

طارق محمد عبد العزيز النجار (دكتور)، القول بالأصول والفروع في النحو العربي، رسالة دكتوراة، كلية آداب بنها، جامعة بنها، ٢٠٠٠م، ص١٨٥، ولعل هذا الحصر لديه راجع إلى التزامه بالمنصوص عليه في الكتاب مِن مقومات دون المفهوم منها في سياق نصوص الكتاب، وفي الجدول التالي يمكن جمع ما جاء في الأصل رقم ١، ٢، ٥ في عبارة جامعة هي : (البساطة في التركيب) وكذا رقم ٣، ١١ في عبارة جامعة هي : (الاختصاص) لكنني آثرت التفصيل على الإجمال إيضاحاً للفكرة.

(١٧٠) الكثرة استعمالاً في نظائره نحو: استحوذ، والكثرة استعمالا في بابه نحو: قام.

(١٧١) الأصل افتراض مِن الناظر في كلام العرب، وهذا الافتراض القائم على الأسبقية بقوله (أول) ليست أسبقية زمانية ولكنها أسبقية نظامية، افترضها سيبويه من باب التنظير وليست أسبقية زمانية نابعة من الواقع اللغوي، وقد يقال: إنَّ تلك الأسبقية تُعَدُّ زمانية نسبية بقياس تقَدُّم الأصول على الفروع في الافتراض الذهني، ولكنها ليست أسبقية زمانية واقعية إلى في نحو قوله: «المذكر أولٌ لدلالة التاريخ في أولية آدم عليه السلام وسَبْقه في الخلق على حواء -عليهما السلام- أو أسبقية عقلية في نحو: اعتبار البساطة أصل للتركيب... إلخ، ودليل ذلك أنَّ معظم المواضع التي وردت فيها كلمة (أول) المقصود بها (أصل)، وليست الأسبقية والأولية الزمانية. ينظر إلى نحو قوله: «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أولٌ، ثم يدخل عليها ما نُعرَّف به»، وقوله «اعلم أنّ الواحد أشد تمكناً من الجميع؛ لأن الواحد أول»، وقوله: «واعلم أنَّ المذكر أخفُ عليهم من المؤنث لأنَّ المذكر أول»، سيبويه، الكتاب ٢٢/١.

(١٧٢) سيبويه، الكتاب، ٢٥/١.

(١٧٣) السابق، ٣٢٠/٣.

(١٧٤) السابق، ١٩١/٤.

(١٧٥) السابق، ٣٢٨/١.

(١٧٦) السابق، ٦٥٠/٣.

(١٧٧) السابق، ٢٨٣/٣.

(١٧٨) السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق، أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م، ٥١/٤.

(١٧٩) السابق، ٥١/٤-٥٢.

(١٨٠) سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٤.

(١٨١) الشافعي، الرسالة، ص٢١.

(١٨٢) السابق، ص٢١-٢٢.

(١٨٣) السابق، ص٣٩.

(١٨٤) محمد محمد يونس علي (دكتور)، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، ط. الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٦م، ص١١٥.

(١٨٥) هكذا هو «الأصل بألف بعد الدال وعليها فتحتان، والوجه الرفع، ولكنَّ لما هنا وجهاً أيضاً، أن يكون مفعولاً لفعل محذوف، كأنه قال: وتجده موجوداً..." ينظر: الشافعي، الرسالة، ص٣٥٨، هامش (٥).

(١٨٦) الشافعي، الرسالة، ص٣٥٧-٣٥٩.

(١٨٧) السابق، ص٢٠.

(١٨٨) السابق، ص ٤٦٠-٤٦١، وينظر نحوه في: ص٣٥٧-٣٥٩، ٤٧٨، ٥٦٠-٥٦١.

(١٨٩) ينظر: السابق، ص ٣٦٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٦، ٥٦١، وغيرها.

(١٩٠) محمد محمد يونس علي (دكتور)، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، ص١١٦.

(١٩١) مصطلح (أمور كلية) أي: قواعد كلية، عَرّفه سيبويه لكنه أطلق عليه (القياس) حيث قال: «واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أَجْعَلُه بمنزلة: راكباً مرَّ زيدٌ، وراكباً مرَّ الرجل، قيل له: فإنه مثلَه في القياس، لأن فيها بمنزلة مَرَّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن في الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن بمنزلة ما يستغني به الاسم من الفعل، ولو حَسُن هذا لحَسُن قائماً هذا رجلٌ" سيبويه، الكتاب ٢/١٢٤، ومصطلح (قواعد كلية) مصطلح أطلقه ابن هشام في ختام المغني في الباب الثامن من الكتاب الذي عقده بعنوان «في ذكر أمور كلية يَتَخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة" ، ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح، د./ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط. الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م، ٦/ ٦٢٧- ٧٢٩، ومصطلح (قواعد التوجيه) ورد عند: تمام حسان (دكتور)، الأصول، دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة،

القاهرة، ١٤١١هـ= ١٩٩١م، ص٢٢٠، ويرادفهما مصطلح (أصول التفكير النحوي) عند: علي أبو المكارم (دكتور)، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٧-١٩.

(١٩٢) تمام حسان (دكتور)، الأصول. دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ص٢٢١.

(١٩٣) سيبويه، الكتاب، ٢٦٦/١.

(١٩٤) السابق، ١٩٦/٢.

(١٩٥) السابق، ١٦٣/٢.

(١٩٦) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ط. الثانية، عالم الكتب، القاهرة (د.ت)، ص١٦٨- ١٦٩.

(١٩٧) السابق، ص١٦٣-١٦٤.

(١٩٨) سيبويه، الكتاب، ٧٤/١.

(١٩٩) السابق، ٥٨/٢.

(٢٠٠) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السِرّي (ت٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط. الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م، ٧٦/٥.

(٢٠١) ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط. الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م، ٤٠/٢.

(٢٠٢) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان (ت ٣٧٧هـ)، المسائل البصريات، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط. الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م، ٧٧٩/٢.

(٢٠٣) ابن باشاذ، طاهر بن أحمد (ت٤٦٩هـ)، شرح المقدمة المُحْسَبة، تحقيق، خالد عبد الكريم، ط.الأولى، الكويت، ١٩٧٦م، ٤١٩/٢-٤٢٠.

(٢٠٤) الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، د. كاظم بحر المرجان، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م، ١/ ٤٤٩، وينظر نحوه في: ٦٤٨/١، ٨٧٥/٢، ١١٠٠/٢، ١١١٦/٢.

(٢٠٥) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٤٦٩/١.

(٢٠٦) ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة، د/ جودة مبروك محمد مبروك، ط. الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١٥٩.

(٢٠٧) السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت)، ص٣٤٥.

(٢٠٨) ينظر: تمام حسان (دكتور) الأصول، دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ص٢٢٣.

(٢٠٩) عبد الله أنور سيد أحمد الخولي (دكتور)، قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م، ص٣٠٦-٤٤٠.

(٢١٠) وضحة عبد الكريم الميعان (دكتورة)، قواعد التوجيه عند سيبويه، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع (٥٩)، ٢٠١١م، ص٦٢٤.

(٢١١) سيبويه، الكتاب، ٢٦٦/١.

(٢١٢) من المعلوم للناظر أنَّ قواعد التوجيه أو القواعد الكلية عند سيبويه متداخلة تداخلاً شديداً يصعب معه الفصل بينها فصلاً كاملاً، غير أنني اجتهدت في تصنيفها في معايير، مع علمي بأن تلك المعايير يبدو بينها تداخل واضح، بل ستلحظ هذا التداخل جلياً في داخل كل معيار لوحدة المنظومة اللغوية التي قامت في عقول العرب، فهي قائمة على تقديم السماع والخفة والأصالة والكثرة ومقاصد العرب في كلامهم... إلخ.

(٢١٣)) ينظر: سيبويه، الكتاب، في تلك المواضع التالية مرتبة: ١٦٣/٢، ٢٠٨، ٢٤٨، ٣٦٩، ٣٥٥/٣، ١٨٩/٤، ٤٣٠.

(٢١٤) سيبويه، الكتاب، في المواضع التالية على الترتيب: ٢٨٣/١، ١٩٦/٢، ٢٠٩، ٢٥٦، ٣٦٩، ٢٨٣/٣، ٥٠٣، ١٣٠/٢.

(٢١٥)) السابق، في المواضع التالية على الترتيب: ٢٩٤/٢، ٥٠٥/٣، ٣٢/١، ٢٤، ٣٤٦/٢، ٣٨/٢، ١/ ٢٥، ٢٠٨/٢، ٢٥٩/١، ١٧٦/٢.

(٢١٦) السابق، ٥٩/١، والآية من سورة يوسف رقم ٣١.

(٢١٧) السابق، ١٤٨/١، والآية من سورة القمر رقم ٤٩.

(٢١٨) السابق، ١٤٤/١، والقراءتان منسوبتان إلى عيسى بن عمر، ينظر: هامش الكتاب رقم ١، ٢، في ١٤٤/١؛ والآية الأولى من سورة المائدة رقم ١٣٨، والآية الثانية من سورة النور رقم ٢، وهاتان القراءاتان من القراءات الشاذة التي استشهد بها سيبويه، ونحوها استشهاده بقراءة أُبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «وحَوراً عِيناً" سورة الواقعة الآية ٢٢، ينظر : الكتاب ١/ ٠٩٥

(٢١٩) السابق، ٢٦/١.

(٢٢٠) السابق، ٣٢/١.

(٢٢١) السابق،٣١/١.

(٢٢٢) السابق، ٢٦/١.

(٢٢٣) السابق، ٢٨٠/٢.

(٢٢٤) السابق، ١١٥/٢.

(٢٢٥) السابق، ٨/٤.

(٢٢٦) السابق، ١١٤/٢.

(٢٢٧) السابق، ٣٩٣/١.

(٢٢٨) السابق، ٢٣٦/١.

(٢٢٩) السابق، ٤٣١/١.

(٢٣٠) السابق، ٣١٢/١-٣١٣.

(٢٣١) السابق، ٤٨/١.

(٢٣٢) السابق، ٣٣٠/١-٣٣١.

(٢٣٣) السابق، ٢١٨/١.

(٢٣٤) السابق، ٥٤/١.

(٢٣٥) السابق، ١٦٩/٣-١٧٠.

(٢٣٦) السابق، ٢١٣/٢.

(٢٣٧) السابق، ١٩٠/٤.

(٢٣٨) السابق، ٣٨٨/١.

(٢٣٩) السابق، ٥١/١.

(٢٤٠) السابق، ٢١٠/١.

(٢٤١) السابق، ٥٩/٢.

(٢٤٢) السابق، ١٥٠/٢.

(٢٤٣) السابق،٣٧٦/٢.

(٢٤٤) السابق، ١٨٤/٢.

(٢٤٥) السابق، ٣/٣٦٦.

(٢٤٦) السابق، ٣/٣٦١.

(٢٤٧) السابق، ٢/٢٢٦.

(٢٤٨) السابق، ٣/٣٦٦.

(٢٤٩) السابق، ٣/٣٢٢.

(٢٥٠) السابق، ٣/٥٣٣.

(٢٥١) السابق، ٢/٢٢٠.

(٢٥٢) السابق، ٢/٣٧٧.

(٢٥٣) السابق، ٢/١٩٩.

(٢٥٤) السابق، ٤/٢١٩.

(٢٥٥) السابق، ١/٢٢.

(٢٥٦) السابق، ١/٢٢.

(٢٥٧) السابق، ١/٢٢.

(٢٥٨) السابق، ١/٢٠.

(٢٥٩) السابق، ٤/٢١٨.

(٢٦٠) السابق ٤/٢٢٩.

(٢٦١) السابق، ١/١٢٠.

(٢٦٢) السابق، ١/٩٤.

(٢٦٣) السابق، ٢/١٦٦.

(٢٦٤) السابق، ٢/١٦٣.

(٢٦٥) السابق، ١/٢٦٦.

(٢٦٦) السابق، ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٢٦٧) السابق، ٢/١٢٤.

(٢٦٨) السابق، ١/٢١١.

(٢٦٩) السابق، ١/٢١٢.

(٢٧٠) السابق، ١/٢٤.

(٢٧١) السابق، ٢٤/١.

(٢٧٢) السابق، ٢١٤/١- ٢١٥.

(٢٧٣) السابق، ٥١/١.

(٢٧٤) السابق، ٤٦/١.

(٢٧٥) السابق، ٣٤/١.

(٢٧٦) السابق، ١٣٢/٢.

(٢٧٧) السابق، ١٢٠/١.

(٢٧٨) السابق، ٥٦/١.

(٢٧٩) السابق، ١١٩/١.

(٢٨٠) السابق، ٨٧/٢.

(٢٨١) السابق، ١٢٤/٢.

(٢٨٢) السابق، ٧٤/١.

(٢٨٣) السابق، ١٠٦/١.

(٢٨٤) السابق، ٢٢٦/٢.

(٢٨٥) السابق، ٢٩٠/٢.

(٢٨٦) السابق، ٢١/١.

(٢٨٧) السابق، ٧٩/١.

(٢٨٨) السابق، ٣١٧/٢.

(٢٨٩) السابق، ٤٨/١.

(٢٩٠) السابق، ١٠٦/١.

(٢٩١) السابق، ٢٥٩/١.

(٢٩٢) السابق، ١٠/٣.

(٢٩٣) السابق، ١٠/٣.

(٢٩٤) السابق، ٩/٣.

(٢٩٥) السابق، ٢٤٢/٣.

(٢٩٦) السابق، ٨/٢.

(٢٩٧) السابق، ٢/٥٩.

(٢٩٨) السابق، ٢/١٥٠.

(٢٩٩) السابق، ٣/٣٠٢.

(٣٠٠) السابق، ١/٢٥٩.

(٣٠١) ينظر: السابق، ١/١٨٢، ٣٩٧، ٢/١٢٨، ٣٧٧، ٣/٢٧٨، ٣٢٥، ٤١٣، ٤/١٩٥.

(٣٠٢) السابق، ٢/٣٧٦.

(٣٠٣) السابق، ٢/٤١٤.

(٣٠٤) السابق، ٤/١٢.

(٣٠٥) السابق، ٣/٣٧٩، هذا الظاهر المشاهد المحسوس الموجود المُنجَز عند سيبويه يقابله عند الشافعي والأصوليين ما عُرِف بـ(استصحاب الحال) أو (استصحاب الأصل) كما سيأتي بيانه.

(٣٠٦) السابق ٢/١٤٣.

(٣٠٧) السابق ٢/٣٧٦.

(٣٠٨) ينظر: صالح بن غانم السدلان (دكتور)، القواعد الفقهية وما تَفرَّع عنها، ط. الثانية، دار بلنسيه، الرياض، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م، ص٩ وما بعدها.

(٣٠٩) القرافي، شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن إدريس (ت٦٨٤هـ)، أنوار البوارق في أنواع الفروق، أو (كتاب الفروق)، دراسة وتحقيق: د/ محمد أحمد سراج، ود. علي جمعة محمد، ط. الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م، ١/١.

(٣١٠) ينظر في تلك الفروق: حمدين حمد الصاعدي (دكتور)، الفرق بين القاعدة الأصولية والفقهية من خلال التعريف بعلمي أصول الفقه والقواعد الفقهية، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد ١٣، السنة ٣٨، ١٤٢٦هـ، ص٣٩٦- ٤١١.

(٣١١) عبد العزيز بن عبد الله بن علي النملة (دكتور)، الآراء الشاذة في أصول الفقه، دراسة استقرائية نقدية، ط. الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م، ١/٢٠٩.

(٣١٢) الشافعي، الرسالة، ص٥١-٥٢.

(٣١٣) السابق، ص٤٢.

(٣١٤) السابق، ص٢١٧، وينظر نحوه في: ص٣٢٢، ص٣٤١.

(٣١٥) الشافعي، الأم، ١/٢٥٩، وينظر نحوه في: ٦/١٦٥، ١٩٧، ٧/٨١.

(٣١٦) السابق، ١٩٧/٦.

(٣١٧) سيبويه، الكتاب، ٣٧٩/٣.

(٣١٨) الشافعي، الأم، ٢٤٣/٦.

(٣١٩) السابق، ١٦١/٦، ونحوه في: ٢٣٧/٦.

(٣٢٠) السابق، ٢٤٧/٦، وينظر نحوه في: ٢٥٧/٥، ٢٢٨/٦.

(٣٢١) السابق، ٦٧/٤.

(٣٢٢) السابق، ١٦٨/٤، وينظر نحوه في: ١٢٨/٢، ١٣/٣، ٨٥، ٣٢٦/٧.

(٣٢٣) السابق، ٢٦٢/٤.

(٣٢٤) السابق، ٢٨/٣، وينظر نحوه في ١٤٢/٤.

(٣٢٥) السابق، ٧٧/٢، وينظر نحوه في ٣٧/٤.

(٣٢٦) السابق، ١٨٥/١.

(٣٢٧) السابق، ٢٢٤/١.

(٣٢٨) السابق، ٤٧/١.

(٣٢٩) السابق، ١٠٣/٢.

(٣٣٠) السابق، ١٥٢/١.

(٣٣١) السابق ٢٠١/٢.

(٣٣٢) السابق ٢٢٩/٣، وينظر نحوه في: ٢٤/١، ٧١، ١١/٢، ١٧٩، ٢٧٣/٥، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٤، ٦٤/٦، ٦٥، ٧٩/٧.

(٣٣٣) السابق ١١/٣.

(٣٣٤) السابق ٢٥٣/٦.

(٣٣٥) السابق ١٦٤/٤.

(٣٣٦) السابق ٣٩/٣.

(٣٣٧) السابق ١٣١/٢.

(٣٣٨) السابق ١٢٧/٧.

(٣٣٩) السابق ٢٧/٢، وينظر نحوه في: ٥٦/٢.

(٣٤٠) سيبويه، الكتاب، ٣٩٣/١.

(٣٤١) السابق، ٢٦٦/١.

(٣٤٢) السابق، ٢١٨/١.

(٣٤٣) السابق، ٣٧٩/٣.

(٣٤٤) ينظر في ذلك بحث لكاتب هذه السطور بعنوان «أثر الأصول المرفوضة في توجيه القراءات الشاذة في المحتسب لابن جني" .

(٣٤٥) سيبويه، الكتاب ٥٠٨/٣.

(٣٤٦) ينظر كتاب أستاذنا، محمد إبراهيم عبادة (دكتور)، الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتاب سيبويه، تجد حديثاً وافياً عن منزلة القرآن والقراءات والقراء عند سيبويه، والشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، وموقف سيبويه من القراءات ونحوها، ونحوه نجده باستفاضة عند، أمان الدين حتحات (دكتور)، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ط. الأولى، دار القلم العربي، ودار الرفاعي للنشر، حلب، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م، ص١٢٠-١٨٠.

(٣٤٧) سيبويه، الكتاب، ١٥٧/١.

(٣٤٨) سيبويه، الكتاب، ٥٣٨/٣- ٥٣٩.

(٣٤٩) ينظر في ذلك: الشافعي، الرسالة، في عدة مواضع منها: ص٥٧، ٥٨، ٩٦- ١٠٣، ١٢٩، ٢٣٦- ٣١٠، ٣٢٦، ٤١٨- ٤٢٠، ٤٤٨-٤٦٥، ٥٣٦- ٥٤١، ٥٨٣-٥٨٥، ٥٦٤-٥٩٩، ٦٠٥-٦٢٣، ٦٤٥-٦٥٤، وغيرها، وينظر في ذلك فهرس الرسالة، ٦٦٤- ٦٦٦.

(٣٥٠)) سورة الرعد، الآية ٢٩.

(٣٥١) سورة المرسلات، الآيات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٣٥٢) سورة المطففين، الآية ١.

(٣٥٣) سورة طه، الآية ٤٤.

(٣٥٤) سورة التوبة ٣٠، وسورة المنافقون ٤.

(٣٥٥) سيبويه، الكتاب، ٣٣٠/١- ٢٣٢.

(٣٥٦) سورة السجدة، الآيتان ١، ٢.

(٣٥٧) سورة الزخرف، الآية ١٦.

(٣٥٨) سيبويه، الكتاب، ١٧٢/٣- ١٧٣.

(٣٥٩) الشافعي، الرسالة، ص٥١ - ٥٢.

(٣٦٠) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠.

(٣٦١) السابق، ٣/٣٧٨.

(٣٦٢) السابق، ٣/٢٩٠.

(٣٦٣) السابق، ٤/٨.

(٣٦٤) السابق، ٣/٣٧٩.

(٣٦٥) السابق، ٢/٨٢

(٣٦٦) السابق، ٢/٣٦٣- ٣٦٤.

(٣٦٧) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١/١٤، وينظر نحوه في: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص٣١.

(٣٦٨) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص٣٩.

(٣٦٩) ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، نزهة الأَلِبَّاء في طبقات الأدباء، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م، ص٤٩، وينظر نحوه في: السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأَخْذُ بعضهم عن بعض، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ط الأولى، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ص٥٤.

(٣٧٠) سيبويه، الكتاب، ٣/٣٣٦.

(٣٧١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ)، المقدمة، حَقَّقها وقدَّم لها وعلَّق عليها: عبد السلام الشَدَّادي، ط. الأولى، بيت الفنون والعلوم والآداب، خزانة ابن خلدون، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م، ٣/١٥.

(٣٧٢) ينظر: الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية، ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ٣/ ٥٩٧.

(٣٧٣) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، منطق العرب في علوم اللسان، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص٣١٧.

(٣٧٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٩٥.

(٣٧٥) السابق، ٣/٣٥٣.

(٣٧٦) السابق، ٤/١٥٩.

(٣٧٧) السابق، ١/٢٥٩.

(٣٧٨) السابق، ٢/١٢٨، وينظر نحوه بألفاظ متشابهة في: ١/١٨٢، ٢١٠، ٣٩٧، ٢/١٢٨، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤١٤، ٣/٢٧٨، ٣٠٢، ٣٢٥، ٤١٣.

(٣٧٩) السابق، ١/٥٧.

(٣٨٠) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور) منطق العرب في علوم اللسان، ص٣١٧.

(٣٨١) سورة يوسف، الآية، ٣١.

(٣٨٢) الرُّمّاني، علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ)، شرح كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، تحقيق ودراسة، د. محمد إبراهيم يوسف شيبة، ١٤١٤هـ- ١٤١٥هـ. ١/٢٣٧.

(٣٨٣) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، منطق العرب في علوم اللسان، ص ٣١٨.

(٣٨٤) ينظر: محمد فصل ثلجي الدلابيح (دكتور)، دليل القاعدة النحوية عند سيبويه، ط. الأولى، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، فهرست الكتاب ص١٦٥- ١٦٨، حيث قَسَّم المؤلف الأدلة عند سيبويه إلى أدلة إثبات وأدلة نقض، أما أدلة الإثبات فهي الدليل التفسيري والدليل الترجيحي والدليل الافتراضي، وأدلة النقض تتوزع بين مناقضة القاعدة ومناقضة العلماء، والمتأمل في فهرس هذا الكتاب يَلحظ أنَّ تلك الأدلة ليست قياساً وتنظيراً للأصول، وإنما هي تفسير للظواهر اللغوية، فمن ذلك: علة الاستعمال، وعلة الاستغناء، وعلة السماع، وعلة إطالة الكلام، وعلة التمكن، وعلة خشية الوقوع في الالتباس، وعلة الإبْهام، وعلة الثقل، وعلة النية، وعلة الاختصاص، وعلة البيان، وعلة الحاجة، وعلة الرتبة، وعلة التعويض، وعلة الفصل، وعلة الشبه، وعلة عدم الشبه، وعلة التوهم، وعلة المضارعة، وعلة كثرة الاستخدام... إلخ.

(٣٨٥) سيبويه، الكتاب، ١/١٩، وينظر نحوه في: ٣/٩، ١١١.

(٣٨٦) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، منطق العرب في علوم اللسان، ص١٣٨.

(٣٨٧) السابق، ص١٣٨- ١٣٩.

(٣٨٨) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٣٩.

(٣٨٩) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، منطق العرب في علوم اللسان، ص٣٣١.

(٣٩٠) الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن (ت ١٧٥هـ)، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م- ١٩٨٥م، ١/١٣.

(٣٩١) سيبويه، الكتاب، ٣/٣٤٦.

(٣٩٢) السابق، ٤/١٨٩- ١٩٠

(٣٩٣) مفهوم الموضع مِن المفاهيم الرئيسة في النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ينظر في ذلك: علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف (دكتور)، نظرية الموضع في كتاب سيبويه، ط. الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

(٣٩٤) سيبويه، الكتاب، ٣/٩-١٠.

(٣٩٥) عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور)، منطق العرب في علوم اللسان، ص٣٣٢.

(٣٩٦) السابق، ص٣٢٩.

(٣٩٧) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٤-٦٥.

(٣٩٨) الشافعي، الرسالة، ص٤٠.

(٣٩٩) سيبويه، الكتاب، ١/١٩.

(٤٠٠) السابق، ١/١٤.

(٤٠١) الشافعي، الرسالة، ص٢٥.

(٤٠٢) السابق، ص١٧٣.

(٤٠٣) السابق، ص ٢١٨

(٤٠٤) السابق، ص١٥٦.

(٤٠٥) السابق، ص٢١٧.

(٤٠٦) السابق، ص ٥١٢.

(٤٠٧) ينظر: السابق، ص ٥١٢- ٥١٥.

(٤٠٨) السابق، ص٤٧٩.

(٤٠٩) السابق، ص٥١٣.

(٤١٠) السابق، ص ٥١٦.

(٤١١) السابق، ص٤٠.

(٤١٢) ينظر: السابق، ص ٥١٨.

(٤١٣) السابق، ص ٤٠.

(٤١٤) ينظر: السابق، ص ٤٩١- ٤٩٢.

(٤١٥) السابق، ص٥٥٧.

(٤١٦) السابق، ص ٤٧٧.

(٤١٧) السابق، ص٥٠٩- ٥١٠.

(٤١٨) أصل هذا الجدول مِن صُنع الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص ٣٣٥- ٣٣٦.

(٤١٩) ينظر: الشافعي، الرسالة، ص٤٠.

(٤٢٠) ينظر: السابق، ص٥١٣.

(٤٢١) سيبويه، الكتاب، ٣/٥٣٤، وينظر: نحوه في: ٢/١١٦.

(٤٢٢) السابق، ٣/٥٣٠.

(٤٢٣) السابق، ١/٢١٦، وينظر نحوه في: ١/٢٨٧، ٣/٢٠٠، ٤/١١٠.

(٤٢٤) السابق، ٢/١٩.

(٤٢٥) السابق، ٣/٤١٠، وينظر نحوه في: ٣/١٥٠، ١٥٧.

(٤٢٦) السابق، ٢/٢٣، وينظر نحوه في: ١/١٤٤، ٤٣٠.

(٤٢٧) السابق، ٤/١٢٧، وينظر نحوه في: ٤/١٢٠، ١٣٥، ٢٣٥.

(٤٢٨) السابق، ٢/٢٩١.

(٤٢٩) السابق، ٢/٣٦٤.

(٤٣٠) السابق، ٢/١٩.

(٤٣١) السابق، ٤/٤١٧.

(٤٣٢) السابق، ١/٢٠.

(٤٣٣) السابق، ١/٢٢.

(٤٣٤) السابق، ١/٢٢.

(٤٣٥) السابق، ١/٧٩.

(٤٣٦) السابق، ١/٤١٠.

(٤٣٧) السابق، ٢/٦.

(٤٣٨) السابق، ٢/١٢.

(٤٣٩) السابق، ٣/١٠.

(٤٤٠) السابق، ٣/٩.

(٤٤١) السابق، ٣/٦٣.

(٤٤٢) السابق، ٣/٢٤١.

(٤٤٣) السابق، ٣/٢٤١.

(٤٤٤) الشافعي، الرسالة، ص٣٩.

(٤٤٥) السابق، ص٥٠٨.

(٤٤٦) السابق، ص ٤٧٥- ٤٧٦.

(٤٤٧) السابق، ص٥٠٥.

(٤٤٨) السابق، ص ٥٠٧.

* * *

المَصادِرُ وَالمَراجِع

١- أبو أوس، إبراهيم الشمسان (دكتور)، **مقدمة في تاريخ النحو**، ط. الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.

٢- أبو المكارم، علي (دكتور):

- أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

- تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٣- أحيمد، عبد العزيز (دكتور)، **أثر المرجعية الحديثية في المصطلح السيبويهي**، مجلة دراسات مصطلحية، ع١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٤- الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد الحليم النجار، وعلي حسن الهلالي، ويعقوب عبد النبي، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م.

٥- الإسنوي، جمال الدين أبو محمد، عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، حقَّقه وعلَّق عليه وخرَّج نصه: د. محمد حسن هيتو، ط. الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٦- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط. الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٧- ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ):

- الإغراب في جدل الإعراب وَلُمع الأدلة في أصول النحو، قدّم لهما وعُني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ= ١٩٥٧م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، ط. الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

- نزهة الأَلِبَّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٨- ابن باشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ)، **شرح المقدمة المُحْسِبَة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط. الأولى، الكويت، ١٩٧٦م.

٩- البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، **مناقب الشافعي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط. الأولى، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

١٠- ابن تيمية، شيخ الإسلام، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت٧٢٨هـ):

- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: د. ناصر عبد الكريم العقل، ط. الثامنة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

- مجموع الفتاوى، اعتنى بها وخَرَّج أحاديثها: عامر الجزار وأنور الباز، ط. الثالثة، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

١١- الجابري، محمد عابد (دكتور)، **تكوين العقل العربي**، ط. التاسعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٢- الجبري، خالد عبد الرؤوف (دكتور)، **معالجة المعنى في التراث الفكري العربي**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع ٩٠، السنة ٢٣، ٢٠٠٥م.

١٣- الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ):

- أسرار البلاغة، قرأه وعَلَّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، ط. الأولى، دار المدني، جدة، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

١٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، حقَّقه: محمد علي النجار، ط.

الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١٥- حجاز، المتولي محمود المتولي عوض (دكتور):

- أثر الأصول المرفوضة في توجيه القراءات الشاذة في المحتسب لابن جني، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إصدار خاص، ٢٠١٣م.

- أثر المُخَاطَب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، عدد ٢٥، ٢٠٠٩م.

- الحوار بين الخليل وسيبويه، النداء أنموذجاً، دراسة نحوية تداولية، بحث منشور في كتاب المؤتمر السابع لقسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، بعنوان (الخليل عبقري العربية)، ٢٠١٢م.

- عطف التغاير في القرآن الكريم، قراءة جديدة في تراث تليد، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، م ١٣، ع٤، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.

- مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه، بحث مقبول للنشر بحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

١٦- حتحات، أمان الدين (دكتور)، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ط. الأولى، دار القلم العربي، ودار الرفاعي للنشر، حلب، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

١٧- حسان، تمام (دكتور)، **الأصول**. دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، القاهرة، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

١٨- الحلواني، محمد خير (دكتور)، **المفصل في تاريخ النحو**، ط. الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

١٩- الحموي الرومي، ياقوت شهاب الدين بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق د/ إحسان عباس، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٠- حميدة، مصطفى (دكتور)، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، ط. الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢١- الخطيب البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، **تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحَدِّثيها وذِكْرُ قُطَّانها مِن العلماء من غير أهلها ووارديها**، المعروف اختصاراً بـ(تاريخ بغداد)، تحقيق وضبط تعليق: د/ بشار عَوَّاد معروف، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٢٢- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ)، **المقدمة**، حَقَّقَها وقَدَّم لها وعلّق عليها: عبد السلام الشدادي، ط. الأولى، بيت الفنون والعلوم والآداب، خزانة ابن خلدون، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.

٢٣- الخولي، عبد الله أنور سيد أحمد (دكتور)، **قواعد التوجيه في النحو العربي**، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤١٧هت= ١٩٩٧م.

٢٤- الدلابيج، محمد فضل ثلجي (دكتور)، **دليل القاعدة النحوية عند سيبويه**، ط. الأولى، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٢٥- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، **سِير أعلام النبلاء**، تحقيق مجموعة من المحققين، بإشراف، شعيب الأرناؤوط، ط. الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٢٦- الرماني، علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، تحقيق ودراسة: د/ محمد إبراهيم يوسف شيبة، ١٤١٤-١٤١٥هـ.

٢٧- الزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٢٨- الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السَّري (ت٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح

وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط. الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢٩- الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ):

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ط. الخامسة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

- مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. الثانية، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٨٤م.

٣٠- الزمخشري، جار الله أبو القاسم، محمود بن عمر بن الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، **أساس البلاغة**، تحقيق: عبد الرحيم محمود (د.ت).

٣١- السامرائي، فاضل صالح (دكتور)، **ابن جني النحوي**، دار النذير، بغداد، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.

٣٢- السدلان، صالح بن غانم (دكتور)، **القواعد الفقهية وما تَفَرَّع عنها**، ط. الثانية، دار بلنسيه، الرياض، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٣٣- ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط. الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٣٤- الششري، سعد بن ناصر (دكتور)، **الأصول والفروع**، حقيقتهما، والفرق بينهما، والأحكام المتعلقة بهما، دراسة نظرية تطبيقية، ط. الأولى، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٣٥- ابن سلام، محمد الجمحي، (ت٢٣١هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: أبو فِهر، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د.ت).

٣٦- السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة (د.ت).

٣٧- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.

٣٨- عبد الغفار، السيد أحمد (دكتور)، **التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه**، ط. الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٣٩- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ):

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، ط. الأولى، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٤٠- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ):

- الأشباه والنظائر في النحو، الجزء الثالث، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعَلَّق عليه د/محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٦م.

- صون المنطوق الكلام عن فن المنطق والكلام، علّق عليه: علي سامي النجار (د.ت).

٤١- الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت٧٩٠هـ)، **الموافقات**، ضبط نَصَّه وقدَّم له وعلّق عليه وَخَرَّج أحاديثه: أبو عبيدة، مشهور بن حسن آل سليمان، ط. الأولى، دار ابن عفان، السعودية، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

٤٢- الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ):

- الأم، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه: محمد زهري النجار، ط. الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.

- ديوان الشافعي، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط. الأولى، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

- الرسالة، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، (د.ت).

٤٣- الصاعدي، حمدين حمد (دكتور)، **الفرق بين القاعدة الأصولية والفقهية من خلال التعريف بعلمي أصول الفقه والقواعد الفقهية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد ١٣، السنة ٣٨، ١٤٢٦هـ.

٤٤- صالح، عبد الرحمن الحاج (دكتور):

- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠٠٧م.

- منطق العرب في علوم اللسان، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠٩م.

٤٥- صحراوي، مسعود (دكتور)، **التداولية عند العلماء العرب**، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، ط. الأولى، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥م.

٤٦- الضويحي، أحمد بن عبد الله بن محمد (دكتور)، **علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري: دراسة تاريخية استقرائية تحليلية**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية، (٦٢)، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٤٧- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، **تاريخ الطبري**، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية، ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٤٨- ابن الطراوة، أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي (ت ٥٢٨هـ)، **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، تقديم وتحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط. الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٤٩- طنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط. الثانية، دار المعارف، القاهرة (د.ت).

٥٠- ابن الطيب البصري المعتزلي، أبو الحسين، محمد بن علي (ت٤٣٦هـ)، **كتاب المعتمد في أصول الفقه**، حقّقه: محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.

٥١- عبادة، محمد إبراهيم (دكتور)، **الاستشهاد بالقرآن في كتاب سيبويه**، ط. الأولى، بلنسيْه للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٥٢- علي، محمد محمد يونس (دكتور)، **علم التخاطب الإسلامي**، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، ط. الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٦م.

٥٣- العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسن (ت٦١٦هـ)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط. الأولى، دار الشروق العربي، ١٩٩٢م.

٥٤- ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**، حقّقه وعلَّق عليه: محمود الأرناؤوط، ط. الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هت= ١٩٨٦م.

٥٥- العماري، عبد العزيز (دكتور)، **أدوات الوصف والتفسير اللسانية**، ط. الأولى، فاس، ٢٠٠٤م.

٥٦- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٥٧- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان (ت٣٧٧هـ)، **المسائل البصريات**، تحقيق ودراسة: د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط. الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٥٨- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن (ت١٧٥هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠- ١٩٨٥م.

٥٩- القرافي، شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن إدريس (ت٦٨٤هـ)، **أنوار البوارق في أنواع الفروق**، أو (كتاب الفروق)، دراسة وتحقيق: د/ محمد أحمد سراج، ود/ علي جمعة محمد، ط. الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٤م.

٦٠- القفطي، جمال الدين أبو الحسن، علي بن يوسف (ت٦٢٤هـ)، **إِنْبَاه الرواة على أَنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

٦١- كارتر، **عشرون درهماً في كتاب سيبويه**، ترجمة وتعليق: د/ عبد اللطيف الجميلي، ود/ حاتم الضامن، مجلة المورد، بغداد، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٧م.

٦٢- مبارك، صبري محمد (دكتور)، **لمحات في تاريخ أصول الفقه**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأحساء، ع ١، السنة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٤٠٢هـ.

٦٣- مجمع اللغة العربية، القاهرة، **المعجم الوسيط**، د/ إبراهيم أنيس وآخرون، ط. الثالثة، (د.ت).

٦٤- المعيوف، علي بن معيوف بن عبد العزيز (دكتور)، **نظرية الموضع في كتاب سيبويه**، ط. الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٦٥- مقبول، إدريس (دكتور)، **الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ط الأولى، عالم الكتب الحديث، وجدارا للكتاب العالمي، عمان، ٢٠٠٦م.

٦٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار الحديث، القاهرة (د.ت).

٦٧- الميعان، وضحة عبد الكريم (دكتورة)، **قواعد التوجيه عند سيبويه**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع٥٩، ٢٠١١م.

٦٨- النجار، طارق محمد عبد العزيز (دكتور)، **القول بالأصول والفروع في النحو العربي**،

رسالة دكتوراة، كلية آداب بنها، جامعة بنها، ٢٠٠٠م.

٦٩- نحلة، محمد أحمد (دكتور)، **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

٧٠- ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق وشرح: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط. الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

٧١- ناصف، علي النجدي، **سيبويه إمام النحاة**، ط. الثانية، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت).

٧٢- النملة، عبد العزيز بن عبد الله بن علي (دكتور)، **الآراء الشاذة في أصول الفقه**، دراسة استقرائية نقدية، ط. الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

٧٣- الياسري، علي مزهر (دكتور)، **الفكر النحوي عند العرب**، أصوله ومناهجه، ط. الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٧٤- ياقوت، أحمد سليمان (دكتور)، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

❋ ❋ ❋

The Grand Jurisprudent Origins between Sybawah and al - Shafi'i

Abstract

A central question in this research is suggested: who contributed first Principles of Islamic Jurisprudence, is it Sybawah or Imam Shafei? This attempt of assessing some facts of the linguistic and jurisprudence origins regards the common claim: the affect of jurisprudence origins on syntax that affected the modern grammarians, mainly Hanafi and Shafi'I. The right spirit to edit or correct the false information based on what is determined by the ancient and modern grammarians and jurists, not by the latest, because it is not correct scientifically to present the latest determination believing that is the correct determination of the ancient grammarians and jurists era. We cannot neglect the development and transformation of ideas and visions through times. It is of the the importance of this research regards the syntax and jurisprudence origins that are not only a legislation for linguistic and Jurisprudential mind, but also for the Arabic mind.

This research is concluded in 6 studies:

1-Syntax origins and Jurisprudent origins (Nature, rationale, transformation from a knowledge to a science)

2-Origins (Nature, function, impact and effect).

3-Language between (Sybawah and al-Shafei).

4-Theory of origins and branches between (Sybawah and al-Shafei).

5-The Major Origins or (Directing Rules) between (Sybawah and al-Shafei).

6-The fundamental rules between (Sybawah and al-Shafei).

The Author :

Prof. al-Metwaly Mohamed al-Metwaly Awad Hegaz

- PhD. in Grammar (Syntax and Morphology), Arts Faculty, Al Mansora University in 2002.
- Associate Professor in Arabic Language learning, Non-Arabic Speakers Institute., Umm al-Qura University, Mecca.
- Professor in Arabic Language learning, Non-Arabic Speakers Institute., Umm al-Qura University, Mecca.

Publications :

A. Books :

1- **Complements of Verbal Sentence in Arabic**. 1st edition 1430 (H) = 2009.

2- **Genitives in Arabic**, 1st edition, 1430(H) = 2009

3- **Writing Regulations in Arabic**, 1st edition, 1430 (H) = 2009.

B. Articles :

1- "The Absolute of Additional Compound". **Science Faculty Journal**, 37th editon, January 2006.

2- "Vagueness and Syntax in the Linguistic Heritage", **Philology, Ain shams** 46th edition, june 2006.

3- "Syntax Effects on Inference the Jurisprudences of the Prophet's Oral Tradition". A published research in the 4th Conference Proceedings, Sciences Faculty, Cairo University, Arabic and combination Studies march, 2007.

4- "The Adjective among the Rule and Linguistic Use: Morphological and Semantic Studies". **Language Studies**, Vol. : 11, 44th edition, 2008.

5- "Speaker's Effect on Syntactic Structures for Sybawah". **Languages and Research Studies Journal**, Arts Faculty, Al Monofeyah University, 25th edition, January 2009.

6- "The Verb Temporal", **Arts Faculty Journal**, Alexandria University. 60th edition, 2009.

7- "Conjunction contrast in the Holy Koran: A New Vision in an Ancient Heritage", **Linguistic Studies Journal**, AL Riyadh, Ramadan's Edition, 1432 (H)

8- "The Dialogue between Al Khaliel and Sybawah: Vocative Model: A Pragmatic/Syntactic Study". A published research in the 7th International Conference Proceedings Syntax Morphology, **Sciences Faculty Journal**, Cairo University, Al Khaliel the Arabic Genius, March 2012.

9- "(AL Kholf) Expression, in Sybawah's Book", **Annals of Arts and Social Sciences**, Kuwait University, 2011.

10- "The rejected Origins Effect on Directing the Irregular Readings in Al Mohtasab", **Sciences Faculty Journal**, Cairo University, Special edition, 2013.

11- "What is prohibited by Sybawah with Evidence from Quran and Haddith", **Kitabat Journal**, faculty of Arts, Sues canal University, 2013.

12- "The Confusion between Nouns and Infinitives in Arabic" **Kitabat Journal**, faculty of Arts, Sues canal University, 2014.

Monogragh 445

The Grand Jurisprudent Origins between Sybawah and al - Shafi`i

Prof. al-Metwaly Mahmoud al-Metwaly Awad Hegaz
Non-Arabic Speakers Institute
Umm Al-Qura University-Makkah